

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الجامعة الإسلامية- غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

أثر التقارير المالية المرحلية على سعر السهم وحجم التداول

(دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)

إعداد الطالب
طارق فايز سكيك

إشراف
الدكتور/ حمدي شحدة زعرب

رسالة مقدمة كمتطلب تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

1431هـ - 2010م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ
الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ

يُرْشِدُونَ } [البقرة / 186] . صدق الله العظيم

الإهداء

إلى الحبيب المصطفى عليه أفضل السلام وأتم التسليم... ..
إلى الشهداء والأسرى... ..
إلى جامعتي... ..
إلى والدي ووالدي... ..
إلى أخي وأختي وأهلي... ..
إلى أصدقائي... ..
إلى زملائي... ..
إلى من كانوا لنا عوناً... ..

إليهم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع

الباحث

شكر وتقدير

إن سبيلنا إلى الرقي والتقدم و التطور بعون الله لا يكون إلا بالإيمان بالله والعلم وأساليب
المواجهة والاستثمار الناجح، وصدق الله العظيم إذ يقول:

(قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون) وفي آيةٍ أخرى " وقل رب زدني علماً "
وفي هذا السياق اسمحو لي بأن أبدأ بالشكر لله سبحانه وتعالى ومن ثم بالشكر والتقدير
إلى رئيس الجامعة الإسلامية بغزة.

ومن باب الوفاء بالجميل، أود التقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير للدكتور/ حمدي زعرب
(نائب عميد كلية التجارة - الجامعة الإسلامية) أستاذي ومشرفي على هذا البحث.

وأقدم بجزيل الشكر للدكتور/ ماهر درغام (رئيس قسم المحاسبة - الجامعة الإسلامية)
والدكتور/ محمد الاعرج (عميد كلية العلوم والتكنولوجيا)

لتفضلهما بقبول مناقشة هذا البحث

وتحية وتقدير خاص للسيد رئيس هيئة التقاعد الفلسطينية والعاملين فيها على تشجيعهم لي
لإظهار هذا الجهد.

وأقدم بشكر خاص لموظفي مكتبة الجامعة الإسلامية .

ملخص الدراسة

أثر التقارير المالية المرحلية على سعر السهم وحجم التداول

" دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية "

سعت هذه الدراسة للتعرف على أثر المعلومات التي يتم الإعلان عنها في التقارير المالية المرحلية على كل من أسعار الأسهم وحجم تداول الأسهم للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، بالإضافة إلى تحديد درجة أهمية المعلومات المحاسبية الموجودة في التقارير المالية المرحلية بالنسبة للمستثمرين وبيان أهمية كل بند من البنود التي يتوقع نشرها في التقارير المالية المرحلية بالنسبة للمستثمرين.

ولهذه الغاية فقد تم تغطية الجانب النظري من الدراسة بإجراء مسح مكتبي للكتب والدوريات والقوانين الحكومية والمعيار المحاسبي رقم (34) للتقارير المالية المرحلية، وقد اشتملت الدراسة على عينة مكونة من 28 شركة مساهمة عامة من جميع القطاعات والتي توافر فيها الشروط، وأيضاً تم توزيع 45 استبانة على المستثمرين لمعرفة أهمية التقارير المالية بالنسبة للمستثمرين وقد تم استرداد 38 استبانة أي بنسبة استرداد 84.40% وتعتبر نسبة مقبولة تدل على تعاون المستثمرين واهتمامهم بموضوع البحث.

وباختبار فرضيات الدراسة وتحليل البيانات تم التوصل إلى نتائج تشير لوجود تغير في سعر السهم عند نشر التقارير المالية المرحلية وعدم وجود تغير في حجم تداول الأسهم عند نشر التقارير المالية المرحلية، كما أظهرت النتائج أن المستثمرين يدركون أهمية التقارير المالية المرحلية كمصدر للمعلومات ويعتمدون عليها لترشيد القرارات الاستثمارية.

وفي نهاية الدراسة تم التوصل إلى عدد من التوصيات وأهمها ضرورة اتباع السياسات المحاسبية نفسها المطبقة عند إعداد التقارير المالية السنوية وأيضاً أن يقوم سوق فلسطين للأوراق المالية بتحديد تاريخ موحد يتم فيه نشر جميع القوائم المالية الخاصة بالمنشآت، والاهتمام بفترة التقارير المالية المرحلية والاهتمام بتوسيع تعريف التقارير المالية المرحلية لما تحققه من مزايا للمنشآت والمستفيدين وذلك عن طريق إعداد الندوات وحلقات النقاش العلمي التي تؤدي إلى زيادة الوعي بهذه التقارير بين أوساط المستثمرين والدائنين والاهتمام بضرورة قيام سوق فلسطين للأوراق المالية بمطالبة الشركات بنشر التنبؤات الخاصة بسعر السهم في المستقبل وتفعيل دور المدقق الخارجي لإبداء الرأي الفني المحايد حول هذه التقارير.

Abstract

The effect of using interim financial reports on stock price and trading volume for listed companies in Palestine Securities Exchange

"A Practical study on listed companies in PSE "

This study aims to identify the effect of declared information in interim financial reports regarding stock price and trade volume for listed companies in PSE. Also, this study aim to determine the level of importance for accounting information in interim financial reporting for investors and the importance of every item in that expected to be declared in interim financial reports for investors .

To achieve this goal, the theoretical side of this study was covered via a librarian prospect for books , journals , government laws and international accounting standard no. (34) for interim financial reports,

The sample of the population consist of (28) public shareholders companies from all sectors that satisfied the conditions of study, also, (45) a questionnaires were distributed to investor to know the importance of financial report for investors were (38) questionnaires were returned with 84.40 percent that consider acceptable percent from investors.

For testing study's hypotheses and data analysis, researcher concluded some results showing that stock price is affected when the interim financial reports are published while no change exist in trading volume when publishing these reports, also it was found that investors realize the importance of interim financial reports as a data source that helps in taking investment decisions.

According to these results, some recommendations were introduced such as the necessity of applying accounting policies that used in preparing annual financial reports, also a recommendation for PSE was to determine a dedicated date of the declaration for all financial statements for listed companies and to pay attention for interim financial reports that achieve advantages for companies and beneficiary parties through Seminars, scientific discussion lectures that lead to increase the awareness for such reports among investors and creditors , in addition to the necessity of asking PSE for having listed companies to declare financial forecasts regarding stock prices, finally the researcher recommend to activate the role of external auditor to express his opinion about this reports Neutrally.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	الإهداء
ج	شكر وتقدير
د	ملخص البحث
هـ	ABSTRACT
و	قائمة المحتويات
ي	قائمة الجداول
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
2	المقدمة
3	مشكلة الدراسة
3	أهداف الدراسة
4	أهمية الدراسة
4	فرضيات الدراسة
4	مجتمع الدراسة
4	منهجية الدراسة
5	الدراسات السابقة
13	التعليق على الدراسات السابقة
الفصل الثاني: الإطار الفكري للتقارير المالية المرحلية	
15	المبحث الأول: طبيعة التقارير المالية المرحلية
16	تمهيد

17	الجدور التاريخية للتقارير المالية المرحلية
18	أهمية وأهداف التقارير المالية المرحلية
20	شكل ومحتوى التقرير المالي المرحلي
21	المشكلات التي تواجه إعداد التقارير المالية المرحلية
21	دور التقارير المالية في الأسواق المالية
22	دور مدقق الحسابات في التقارير المالية المرحلية
23	المبحث الثاني: طبيعة القياس المحاسبي للتقارير المالية المرحلية
24	تمهيد
24	الفترة المالية محل القياس المرحلي وإعداد التقارير المالية المرحلية
24	نظريات (مداخل) قياس معلومات التقارير المالية المرحلية
26	مفهوم القياس المحاسبي للربح عند إعداد التقارير المالية المرحلية
27	السياسات المحاسبية في الفترات المرحلية
28	أسس القياس المحاسبي عند إعداد التقارير المالية المرحلية
33	مشكلات القياس المحاسبي في التقارير المالية المرحلية
34	المبحث الثالث: طبيعة الإفصاح عن المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية المنشورة
35	تمهيد
35	الجدور التاريخية لمفهوم الإفصاح
36	أنواع الإفصاح
38	العوامل المؤثرة على درجة الإفصاح
38	أوجه القصور في الإفصاح المحاسبي
39	متطلبات الإفصاح العام
42	توقيت الإفصاح عن المعلومات المالية

43	الإفصاح المطلوب وفقا للمعيار المحاسبي الدولي (34) التقارير المالية المرحلية
44	الإفصاحات الخاصة بالمنشآت المتداولة في البورصة
44	دور المدقق في رفع مستوى الإفصاح
46	الإفصاح عن التنبؤات بالمعلومات المستقبلية
47	مشكلات الإفصاح في التقارير المالية المرحلية
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	
المبحث الأول: ماهية الأسواق المالية	
49	
50	تمهيد
50	تعريف الأسواق المالية
50	نبذة مختصرة عن سوق فلسطين للأوراق المالية
51	أنواع الأسواق
52	الصعوبات التي تواجه الأسواق المالية
53	مراحل تطور سوق فلسطين للأوراق المالية
55	العوامل المؤثرة على سعر السهم
المبحث الثاني: إجراءات الدراسة واختبار الفرضيات	
57	
58	تمهيد
58	منهجية البحث
59	مجتمع وعينة البحث
60	صدق وثبات استبانة البحث
64	الأساليب الإحصائية المستخدمة
68	اختبار الفرضية الأولى والثانية
98	اختبار الفرضية الثالثة

103	اختبار الفرضية الرابعة
	الفصل الرابع: النتائج والتوصيات
112	النتائج
114	التوصيات
115	دراسات مستقبلية
116	المراجع
123	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
60	المقياس الخماسي المستخدم	1
61	معامل الارتباط بين كل فقره من فقرات المجال الأول	2
62	معامل الارتباط بين كل فقره من فقرات المجال الثاني	3
63	معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة	4
63	نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة	5
65	التكرارات والنسب المئوية حسب المؤهل العلمي	6
65	التكرارات والنسب المئوية حسب طبيعة العمل	7
66	التكرارات والنسب المئوية حسب عدد سنوات الخبرة في مجال الاستثمار	8
67	التكرارات والنسب المئوية حسب مدى الفعالة بأهمية استخدام المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المرحلية في ترشيد قرارات الاستثمار	9
67	التكرارات والنسب المئوية حسب مدى كفاية المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المرحلية لترشيد قرارات الاستثمار	10
69	نتائج التحليل لسعر السهم وحجم التداول للبنك الإسلامي العربي	11
71	نتائج التحليل لسعر السهم وحجم التداول لبنك فلسطين	12
72	نتائج التحليل لسعر السهم وحجم التداول لشركة الاتصالات الفلسطينية	13
73	نتائج التحليل لسعر السهم وحجم التداول للشركة الفلسطينية للكهرباء	14
74	نتائج التحليل لسعر السهم وحجم التداول لشركة فلسطين للتنمية والاستثمار (بديكو)	15
75	نتائج التحليل لسعر السهم وحجم التداول لشركة بيرزيت للأدوية	16
76	نتائج التحليل لسعر السهم وحجم التداول لشركة مطاحن القمح الذهبي	17

77	نتائج التحليل لسعر السهم وحجم التداول للشركة العربية الفلسطينية لمراكز التسوق	18
78	نتائج التحليل لسعر السهم وحجم التداول للشركة الفلسطينية للاتحاد والاستثمار	19
79	نتائج التحليل لسعر السهم وحجم التداول للشركة العربية للدهانات	20
80	نتائج التحليل لسعر السهم وحجم التداول لبنك الاستثمار الفلسطيني	21
81	نتائج التحليل لسعر السهم وحجم التداول للبنك التجاري الفلسطيني	22
82	نتائج التحليل لسعر السهم وحجم التداول للشركة الوطنية لصناعة الكرتون	23
83	نتائج التحليل لسعر السهم وحجم التداول للمؤسسة العربية العقارية	24
84	نتائج التحليل لسعر السهم وحجم التداول للمجموعة الأهلية للتأمين	25
85	نتائج التحليل لسعر السهم وحجم التداول للمستثمرين العرب	26
86	نتائج التحليل لسعر السهم وحجم التداول لبنك القدس	27
87	نتائج التحليل لسعر السهم وحجم التداول لشركة المشرق للتأمين	28
88	نتائج التحليل لسعر السهم وحجم التداول لشركة التأمين الوطني المحدود	29
89	نتائج التحليل لسعر السهم وحجم التداول للمؤسسة العربية للفنادق	30
90	نتائج التحليل لسعر السهم وحجم التداول لشركة القدس للاستثمارات العقارية	31
91	نتائج التحليل لسعر السهم وحجم التداول لشركة القدس للمستحضرات الطبية	32
92	نتائج التحليل لسعر السهم وحجم التداول لشركة دواجن فلسطين	33
93	نتائج التحليل لسعر السهم وحجم التداول لشركة فلسطين لصناعة اللدائن	34
94	نتائج التحليل لسعر السهم وحجم التداول لشركة مصانع الزيوت النباتية	35
95	نتائج التحليل لسعر السهم وحجم التداول لشركة فلسطين للاستثمار العقاري	36
96	نتائج التحليل لسعر السهم وحجم التداول لشركة فلسطين للاستثمار الصناعي	37
97	نتائج التحليل لسعر السهم وحجم التداول لشركة سجائر القدس	38
99	النسب المئوية لدرجات الاستجابة للمجال الأول	39
100	اختبار الإشارة للمجال الأول	40

104	النسب المئوية لدرجات الاستجابة للمجال الثاني	41
105	اختبار الإشارة للمجال الثاني	42

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- مقدمة الدراسة.
- مشكلة الدراسة.
- أهداف الدراسة.
- أهمية الدراسة.
- فرضيات الدراسة.
- منهجية الدراسة ومصادر جمع المعلومات.
- الدراسات السابقة.
- التعليق على الدراسات السابقة.

مقدمة الدراسة:

إن المحاسبة علم تطبيقي للاقتصاد لا يقل أهمية للبشرية عن الطب ، والقانون والعلوم الطبيعية الأخرى، وبتقدم العلوم والتكنولوجيا تقدمت المحاسبة و طورت مفاهيم ومبادئ جديدة، بحيث أدى الأمر إلى مواكبة الحياة والحاجة إلى بيانات مالية لتلبية احتياجات المشاريع الأكثر أهمية للمجتمع (أدم، 2000، ص15).

وتعرف المحاسبة بأنها: نظام يختص بتحديد وقياس وإيصال المعلومات المالية الخاصة بالمنشآت الاقتصادية للفئات ذات المصلحة ممن تستخدم هذه المعلومات في اتخاذ قراراتهم المالية (مطر، 2007، ص26).

إن الهدف الأساسي من النظام المحاسبي أساساً هو إنتاج تقارير دقيقة وذلك في الوقت الملائم بما يساعد متخذي القرارات المحتملين على اتخاذ قرارات رشيدة، ويتطلب ذلك وجود معايير معينه تحكم كمية ونوع المعلومات التي تتضمنها التقارير المحاسبية بالإضافة إلى معايير تحكم تشغيل النظام وفرض الرقابة على العمليات التي يتضمنها (جمعة، 2003، ص 3).

وللمعلومات المحاسبية عدة أدوار مهمة في سوق المال الذي يمثل مجموع المتعاملين في الأسهم والسندات، وتعتبر المعلومات المحاسبية ضرورية للتوصل إلى أسعار الأوراق المالية التي تعكس علاقات المخاطرة والعائد كما أنها تساعد المستثمرين على تكوين سلات الأوراق المالية التي تعكس ميولهم في الحصول على أعلى معدل للعائد مع درجة معينة للمخاطرة (السيد، 1993، ص105).

تعد التقارير المرحلية مصدراً مهماً آخر للمعلومات نظراً لخاصية الملاءمة والتوقيت المناسب الذي تتمتع به تلك المعلومات بالنسبة للمستثمر من إدارة المنشأة، حيث تمكنهم من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية ومتابعة تنفيذ الخطط التي وضعوها وتصحيح مسارها في ضوء المتغيرات التي تقدمها التقارير المرحلية عوضاً عن الانتظار إلى نهاية العام والاطلاع على المعلومات التي تقدمها التقارير السنوية (المرعي، 2006، ص183).

ونتيجة للدور المهم الذي يلعبه توفير المعلومات من خلال التقارير المرحلية والتي تعتبر مصدراً رئيساً أساسياً للمتعاملين في أسواق الأوراق المالية يستمدون منها المعلومات المتعلقة بكفاءة أدائها واستقرارها والتي هي من أهم أدوات التنمية الاقتصادية فلماذا جاءت الدراسة لبيان أثر التقارير المالية المرحلية على سعر السهم للشركات المدرجة في السوق المالي.

مشكلة الدراسة:

تمثل التقارير المالية المنشورة الناتج النهائي للنظام المحاسبي وبالتالي فهي تعتبر المصدر الأساسي للمعلومات التي تساعد الفئات ذات العلاقة على اتخاذ القرارات الرشيدة والمناسبة، وفي ظل الحاجة المتزايدة للمعلومات نتيجة للتطورات الهائلة في حجم ونوع الأنشطة الاقتصادية، فإن منظمات الأعمال المختلفة مطالبة بتوفير قدر من التقارير المرحلية عن أدائها، حيث إن ما يتم توفيره وعرضه من معلومات مالية عن الشركة قد يكون له أثر مباشر على سعر تداول أسهم الشركة وعلى حجم التداول، لذلك جاءت هذه الدراسة لتحديد هذا الأثر وتلخصت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر التقارير المالية المرحلية على سعر السهم وحجم التداول للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة التالية:

- هل يوجد أثر للمعلومات المتضمنة في التقارير المرحلية على سعر السهم؟
- هل يوجد أثر للمعلومات المتضمنة في التقارير المرحلية على حجم تداول الأسهم؟
- هل يتأثر قرار المستثمر بأهمية معلومات التقارير المرحلية في حالة تغير سعر السهم؟
- هل يتغير قرار المستثمر بأهمية كل معلومة في التقارير المرحلية في حالة تغير حجم تداول الأسهم؟

أهداف الدراسة:

- 1- إبراز أهمية تطبيق التقارير المالية المرحلية للشركات المدرجة في السوق المالي وما تحققه من فاعلية في دعم سعر السهم وتغيير حجم تداول الأسهم في السوق المالي الفلسطيني.
- 2- التعرف على الآثار السلبية والإيجابية من استخدام أو عدم استخدام التقارير المرحلية.
- 3- الوقوف على تأثير المعلومات المنشورة في التقارير المالية المرحلية على اتخاذ القرارات الاستثمارية.
- 4- تحديد مدى اعتماد المستثمر في سوق فلسطين للأوراق المالية على التقارير المالية المرحلية.

أهمية الدراسة:

- 1- تتبع أهميتها من خلال بيان تغير سعر السهم وحجم التداول عند إصدار التقارير المالية المرحلية.
- 2- التعرف على بيان أثر التقارير المالية المرحلية على اتخاذ قرارات المستثمر والشركات المساهمة العامة.
- 3- المساهمة في خدمة أغراض البحث العلمي المحاسبي، من خلال ما يعرف بمدخل دراسة سوق فلسطين للأوراق المالية.

فرضيات الدراسة:

- 1- لا توجد علاقة بين المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المرحلية وسعر السهم.
- 2- لا توجد علاقة بين المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المرحلية وحجم التداول للأسهم.
- 3- لا توجد أهمية للمعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المرحلية التي تساهم في اتخاذ قرارات المستثمرين عند تغير أسعار الأسهم.
- 4- لا توجد أهمية لكل معلومة من المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المرحلية التي تساهم في اتخاذ قرارات المستثمرين عند تغير حجم التداول للأسهم.

مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في كافة الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية والتي كانت تقوم بإعداد التقارير المالية المرحلية وبلغت 28 شركة انطبق عليها الشروط والتي سيتم ذكرها لاحقاً، بالإضافة إلى أنه تم توزيع 45 استبانة على المستثمرين وتم الحصول على 38 استبانة منهم.

منهجية الدراسة:

سوف يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة، لكونه من أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، ولأنه يناسب موضوع الدراسة.

طرق جمع البيانات:

سيتم جمع البيانات من خلال المصادر الثانوية وهي الكتب والدراسات والرسائل التي لها صلة بالموضوع، والمصادر الأولية وهي التقارير المنشورة في الصحف للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية و الموقع الالكتروني لسوق فلسطين للأوراق المالية و الإستبانة التي تم توزيعها على المستثمرين .

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية.

1- دراسة جرن(2003) بعنوان: أهمية التقارير المالية المرحلية للشركات المساهمة الصناعية الأردنية بالنسبة لقرارات المستثمر في بورصة عمان. هدفت هذه الدراسة التعرف على واقع التقارير المالية المرحلية في الأردن، من حيث أهمية البنود التي تنشر في هذه التقارير وملاءمة هذه التقارير لقرارات المستثمرين في بورصة عمان، وللتعرف على كفاية المعلومات التي تنشر في التقارير المالية المرحلية التي تقدمها الشركات المساهمة الصناعية الأردنية حالياً. وكما هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى تقييد هذه الشركات بإعداد ونشر هذه التقارير، وفق المادة (8) من تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة مفوضية الأوراق المالية. ودراسة العلاقة بين درجة الإفصاح في التقارير المالية المرحلية وبعض خصائص الشركة مثل حجم الأصول، صافي المبيعات، وصافي الربح، وحجم المديونية. وقد توصل جرن إلى مجموعة من النتائج على النحو التالي: هناك تجانس في اتخاذ قرار الاستثمار من قبل مجموعتي عينة الدراسة، وأثبتت الدراسة أن 85% من أفراد العينة يتخذون قراراتهم الاستثمارية بناءً على تحليل التقارير المالية وفقاً لنماذج محددة مسبقاً ، وبدون نماذج محددة. تجانس الأهمية النسبية لمصادر المعلومات بين مجموعتي العينة، أظهرت أن التقارير المالية السنوية من أهم مصادر المعلومات التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية ، يليه التقارير المالية المرحلية، كما أظهرت أن الإشاعات تعتبر أقل مصادر المعلومات أهمية للمستثمرين. تجانس في أهمية البنود المتوقع الإفصاح عنها بالتقارير المالية المرحلية بين مجموعتي العينة.

وقد أوصت الدراسة بالاهتمام بالتقارير المالية المرحلية وذلك بالمزيد من الدراسة، نظراً لكون موضوع التقارير المالية المرحلية لم يلقَ الاهتمام الكافي من الباحثين، كما أوصى الباحث بتحديث تعليمات الإفصاح الصادر عن هيئة الأوراق المالية، بشكل يلبي احتياجات مستخدمي هذه التقارير وبقدر يتناسب مع التطور التكنولوجي الذي يشهده هذا العصر.

2- دراسة الطاهات (2005) بعنوان: مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإصدار التقارير المالية المرحلية.

تدور الفكرة الرئيسية للدراسة حول مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإصدار التقارير المالية المرحلية والإطار النظري المتعلق بها والتعرف على مدى التوافق بين متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 34 وبين ما نصت عليه التشريعات المحلية فيما يتعلق بالتقارير المالية المرحلية والتعرف على مدى التزام الشركات المساهمة الأردنية بإصدار التقارير المالية المرحلية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتمثل في الآتي:

- 1- هناك التزام من قبل الشركات المساهمة الأردنية بإصدار التقارير المالية المرحلية وبمختلف قطاعاتها.
- 2- إن الشركات الملتزمة بالإصدار، غير ملتزمة بتقديم التقرير خلال الفترة الزمنية المحددة بموجب التشريعات (شهر بعد انتهاء الفترة المرحلية) للقطاعات ككل أو بشكل منفصل لكل قطاع علي حده.
- 3- التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإصدار التقارير المالية المرحلية من حيث المحتوى بشكل عام، واشتراك جميع القطاعات بنفس البنود المطلوب الإفصاح عنها في التقرير المرحلي.
- 4- وجود توافق ما بين نصوص التشريعات المحلية ذات الصلة والمعيار المحاسبي الدولي رقم (34).
- 5- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية المرحلية وبين مدى الالتزام بالإصدار. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات:
- 1- توجيه الشركات والعمل على زيادة الوعي لديها بضرورة الالتزام بنشر التقارير المالية المرحلية في التوقيت والمحتوى المطلوب، ومدى الفائدة المرجوة من ذلك بالنسبة للمستفيدين من البيانات الواردة فيها.

2- البحث وتنظيم آلية تدقيق القوائم المالية من قبل مدقق الحسابات إلى المدى الذي يمكنه من إبداء رأيه في عدالة القوائم المالية لزيادة الثقة في المعلومات الواردة فيها ضمن المدة الزمنية الممنوحة لذلك، والعمل على تعديل نصوص التشريعات لتتلاءم مع ذلك .

3- أن يكون الإصدار للتقارير المالية المرحلية ربع سنوي، لما لذلك من تأثير على زيادة منفعة المعلومات المحاسبية خاصة عند شراء أو بيع الأسهم.

3- دراسة فرج (2005) بعنوان: تقييم مستوى الإفصاح في التقارير المالية المرحلية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء متطلبات الإفصاح المرحلي المحلية والدولية.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية الصناعية والحديثة بمتطلبات الإفصاح المحلية والدولية في التقارير المالية المرحلية التي تصدرها. وقد قامت الدراسة باختبار مدى تأثير مستوى الإفصاح المرحلي ببعض خصائص الشركة، سواء الخصائص المتعلقة بالهيكل الأساسي، أو المرتبطة بأداء الشركة، أو تلك المتعلقة بالبيئة التي تعمل فيها الشركة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي:

1- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي في التقارير المالية المرحلية التي تصدرها الشركات المساهمة العامة الأردنية الصناعية والخدمية ومتطلبات الإفصاح المحلية والدولية.

2- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لخصائص الشركات ، سواء كانت مجتمعة أو منفردة، للمجموعات الثلاث من الخصائص على مستوى الإفصاح في التقارير المالية المرحلية، باستثناء التأثير ذي الدلالة الإحصائية للخصائص المتعلقة بأداء الشركات مجتمعة في قطاع الصناعة سنة 2004.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات:

1- ضرورة أن تعمل هيئة الأوراق المالية على حث الشركات المساهمة العامة على رفع درجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح المرحلي المحلية والدولية بشكل عام.

2- إلزام الشركات المدرجة بالبورصة بإعداد ونشر ملخص وموجز عن نتائج أعمالها خلال الفترة مقارنة مع الخطة المستقبلية التي سبق وضعها ، حيث إن عدداً كبيراً من الشركات لا تلتزم بإعداد هذا الملخص رغم أنه ضمن البنود الواردة في تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.

3- إلزام الشركات المدرجة في البورصة بتقديم تقاريرها المرحلية في الوقت المحدد، وضرورة اهتمام هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان بالبيانات والمعلومات التي تحتويها هذه البيانات ، واستخراج ونشر المؤشرات السوقية المتعلقة بها.

4- دراسة: العبد العال (2006) بعنوان: أثر استخدام معلومات التقارير المالية المرحلية على العوائد وحجم التداول غير العاديين للأسهم. هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر المعلومة المتعلقة بالإعلان عن نشر التقارير المالية المرحلية على كل من أسعار وحجم تداول الأسهم للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، كما هدفت إلى بيان أثر النسب المالية والمؤشرات المحاسبية والمالية المستخرجة من التقارير المالية المرحلية على العوائد وحجم التداول غير العاديين للأسهم، وذلك لمعرفة المحتوى المعلوماتي لهذه النسب والمؤشرات بالنسبة للمستثمرين الحاليين والمرقبين في بورصة عمان.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

وجود عوائد غير عادية للأسهم حول تاريخ نشر التقارير المالية المرحلية إلى وجود تداول غير عادي للأسهم، كما أظهرت النتائج أن المستخدمين يعتمدون على المعلومات الموجودة في التقارير المالية المرحلية للاختيار بين البدائل الاستثمارية وأيضاً أظهرت النتائج إلى وجود محتوى معلوماتي للنسب والمؤشرات المالية المستخدمة في التقارير المالية المرحلية وبالتالي استفادة المستثمرين من هذه المعلومات، وهذه النسب تتمثل في نصيب السهم من الأرباح، والقيمة الدفترية للسهم، ونسب التداول وصافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية، نسب التوزيعات، ربح السهم العادي، نسبة الملكية.

وقد أوصى إلى توجيه اهتمام المستثمرين نحو بنود المعلومات المحاسبية والمالية المهمة الواردة في التقارير المالية المرحلية، وعدم التركيز على بعض المؤشرات التي لا تغطي الجوانب المهمة من أداء ونشاط الشركة، بالإضافة إلى التوصية الخاصة والموجهة إلى إدارة بورصة عمان بضرورة حث الشركات على عدم التأخير بإصدار التقارير المالية المرحلية عن فترة منتصف السنة المالية للشركة.

5- دراسة نجم (2006) بعنوان: مدى إدراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لأهمية استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد القرار الاستثماري وقياس مدى إدراك المستثمرين لتلك المعلومات ، وبيان مدى كفاية المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، وتحديد مدى اعتماد المستثمر على تلك المعلومات ، ومعرفة المعوقات التي تواجه المستثمر .

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج على النحو التالي:

1- إدراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لأهمية استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية.

2- المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية كافية لترشيد قرار الاستثمار وتوفير التقارير المالية بياناً عن الأرباح المحتجزة ونسبة التوزيعات المقررة على المساهمين والتغيرات الحادثة في رأس المال ونصيب السهم من الأرباح.

3- يستخدم المستثمر المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار بشكل كبير في سوق فلسطين للأوراق المالية.

4- توجد معوقات تحد من استخدام المعلومات في سوق فلسطين لترشيد قرار الاستثمار ومنها ارتفاع تكلفة الحصول على المعلومات المحاسبية وقلة الخبرة العملية عند المستثمرين وضعف المعرفة العلمية وعدم نشر تقارير دورية.

وقد أوصت الدراسة إلى وجوب تعزيز إدراك المستثمرين وقناعتهم بأهمية استخدام تلك المعلومات ، وأيضاً أوصى الباحث إلى تشجيع المستثمرين لزيادة معرفتهم بطبيعة المعلومات المحاسبية وأثرها على القرارات وكيفية استخدامها لهذه الغاية والاهتمام بنشر معلومات السوق والمعلومات المحاسبية الجوهرية وتحديد تاريخ موحد حتى يتم نشر جميع القوائم المالية وذلك لإجراء المقارنات بين الوحدات والمفاضلة بينهما من قبل المستثمرين.

7- دراسة شراب (2006) بعنوان: أثر الإعلان عن توزيعات الأرباح على أسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين نصيب السهم من صافي الربح وسعر وحجم وقيم تداول السهم وبيان العلاقة بين نصيب السهم من الأرباح النقدية الموزعة وسعر وحجم وقيم التداول وبيان العلاقة بين نصيب السهم والأرباح المحتجزة وسعر وحجم وقيم تداول الأسهم وبيان العلاقة بين تاريخ إعلان توزيع الأرباح النقدية وسعر وحجم وقيم تداول الأسهم.

وقد توصل شراب إلى مجموعة من النتائج على النحو التالي:

1- تبين أن هناك بصفة عامة علاقة عكسية بين نصيب السهم من الأرباح وبين سعر السهم السوقي ، بينما لا توجد علاقة عكسية بين نصيب السهم من الأرباح كل من حجم وقيم تداول الأسهم في السوق.

2- تبين عدم وجود علاقة بصفة عامة بين تاريخ الإعلان عن توزيع أرباح نقدية وبين كل من سعر وحجم وقيم تداول السهم في السوق.

3- تبين عدم وجود علاقة بصفة عامة بين نصيب السهم من الأرباح النقدية وبين كل من سعر وحجم وقيم تداول السهم في السوق.

4- تبين عدم وجود علاقة بصفة عامة بين نصيب السهم من الأرباح المحتجزة وبين كل من سعر وحجم وقيم تداول السهم في السوق.

وقد أوصى شراب بعمل حملات إعلانية وعقد دورات تدريبية لتشجيع الأفراد على الادخار بهدف تعظيم القيمة السوقية للسهم وتنمية الوعي الادخاري والاستثماري وضرورة تشجيع دخول المزيد من المتخصصين أعضاء البورصة للحفاظ على توازن السوق وذلك من خلال دورهم الرئيسي في تحديد الأسعار وتوفير النصح والتوصية في توفير بنوك الاستثمار التي تقدم النصح والإرشاد للشركات المصدرة للأوراق المالية والتوصية بزيادة شركات الوساطة في تحليل الأوضاع المالية للشركات المدرجة والاقتصاد الوطني.

5- دراسة العوضي (2008) بعنوان: إمكانية تطبيق المصارف للمعيار المحاسبي الدولي رقم (14) التقارير القطاعية ودوره في دعم كفاءة وفعالية الإدارة المصرفية. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إمكانية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (14) التقارير القطاعية في المصارف العاملة في قطاع غزة ، والفوائد المتعددة التي يمكن أن تحصل عليها الإدارة المصرفية من جراء تطبيق هذا المعيار كذلك التعرف على معوقات تطبيقه.

وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج وهي أن المصارف العاملة في قطاع غزة لديها المقومات والإمكانات التي تؤهلها لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي للتقارير القطاعية، وأنه في حالة تطبيق هذا المعيار فإن ذلك سيدعم كفاءة وفعالية الإدارة المصرفية في تقييم أداء القطاعات والعاملين وقدرتها على معالجة مشاكل القطاعات أولاً بأول، والرقابة على قدرة القطاعات في تحقيق الربحية وتحليل ربحية العملاء وتنمية الخدمات.

وقد أوصت الدراسة إلى حث الاهتمام للجهات الرقابية من سلطة النقد الفلسطينية وشركات تدقيق الحسابات الخارجية بضرورة إلزام المصارف بإعداد التقارير القطاعية ونشرها في التقرير السنوي، ومطالبة المصارف باتخاذ بعض الإجراءات التي تساعد في إعداد التقارير القطاعية

من تحديث الأنظمة والبرامج، ووضع الهياكل التنظيمية المرنة وعقد دورات تدريبية للعاملين فيها.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1-دراسة (Bauman And Shaw، 2002)

بعنوان: بيانات الدخل الضريبي المرحلي والتنبؤ بالأرباح.

(Interim Income Tax Data And Earnings Prediction).

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن فوائد الإفصاح عن ضريبة الدخل المرحلية في توقع الأرباح المستقبلية وتحليل الأخطاء المتوقعة. الفكرة الكاملة للتقارير المرحلية تتطلب من المدراء عمل تقييم أفضل لمعدل ضريبة الدخل الفعال وذلك بالنسبة للذي يؤثر على السنة. حيث قام Bauman And Shaw بالتحليل وتبين أن الإفصاح عن معدل الضريبة المرحلي والمؤقت مفيد لتوقع الأرباح وأيضاً له علاقة إيجابية بتحليل الأخطاء المستقبلية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

- 1- التغيير في معدل الضريبة الفعال يشتمل على نسبة كبيرة من الأرباح الموجودة في التقارير لعدة شركات.
- 2- التغيير في معدل ضريبة الإفصاح عنه في الربع الأول له علاقة إيجابية في التغيير في الأرباح في نفس السنة.
- 3- إيجاد أن تحليل أخطاء توقعات الأرباح يكون له علاقة إيجابية في تحليل التغيير في معدل الضريبة.

2-دراسة (Boritiz And Liu، 2006)

بعنوان: محددات وأبعاد توقيت التقارير الربع سنوية للشركات الكندية .

(Determinants Of The Timeliness Of Quarterly Reporting Evidence Form Canadian Firms)

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على محددات توقيت التقارير الربع سنوية للشركات الكندية. لقد افترض Boritiz And Liu أن التقارير المالية المرحلية التي تصدر بسرعة من جانب الشركات التي عندها شفافية عالية في بيئة المعلومات أكثر من الشركات التي عندها أقل شفافية. وأيضاً افترض Boritiz And Liu أن الشركات التي يوجد عندها مشاكل في الوكالة تقوم على الأرجح بتأجيل الإفصاح عن القوائم المالية المرحلية أكثر من الشركات التي عندها مشاكل قليلة في الوكالة.

وقد زود Boritiz And Liu في دليل أن بيئة المعلومات ومشاكل الوكالة لهما علاقة بتوقيت التقارير الربع سنوية.

وقد توصل Boritiz And Liu إلى أن الشركات التي يوجد عندها تقارير مالية مرحلية غير مراجعة من قبل المراجع تكون أقل وقتاً في إصدار قوائمها المالية المرحلية من الشركات التي تملك قوائم مالية مدققة.

واقترح Boritiz And Liu أن الشركات يجب أن تدرك أن الإفصاح عن قوائم مالية غير مراجعة يعطينا إشارة سلبية للمشاركين في السوق وبالتالي تكون معتمدة لتأجيل الإفصاح.

3- دراسة (Mensah and Werner,2006)

بعنوان: تطبيقات الأسواق الرأسمالية لتكرار التقارير المالية المرحلية.

(The Capital Market Implication Of The Frequency Of Interim Financial Reporting : An International Analysis).

هذه الدراسة توضح ما إذا كانت نظم التقارير المالية المرحلية المختلفة تؤثر في الأسواق المالية باستخدام تقلب أسعار الأسهم كمعيار.

تبحث هذه الدراسة مدى تكرار البيانات المالية المرحلية وتأثيرها في تقلب أسعار الأسهم خلال السنة في أربع دول تختلف في نظم التقارير المرحلية. في الولايات المتحدة وكندا تكون التقارير المالية المرحلية ربع سنوية في بريطانيا في استراليا تكون التقارير المالية المرحلية نصف سنوية.

افترض Mensah and Werner أن في المقايضة بين التوقيت والقيمة التنبؤية للتقارير المالية المرحلية النصف سنوية أقل تقلباً في الأسعار بعد المحاسبة عن التأثيرات المحتملة.

وأجريت اختبارات إضافية على الشركات تحت الدراسة وتبين أنه يوجد بها تقلب عالٍ في الأسعار أكثر من الشركات المحتملة الأصلية الموجودة في سوقها المالي.

إن التقارير الربع سنوية تظهر زيادة في تقلب أسواق المال في الولايات المتحدة وكندا مقارنة مع أسواق المال في بريطانيا وأستراليا، حيث إن انخفاض تقلب سعر السهم هذا يعطينا مؤشراً على ارتفاع كفاءة السوق.

التعليق على الدراسات السابقة.

لقد أجريت عدة دراسات سابقة في هذا المجال منها أربع دراسات تم إجراؤها (خارج فلسطين) وبالتحديد في الأردن أظهرت أهمية التقارير المالية المرحلية للشركات المدرجة المساهمة العامة والآثار الايجابية المترتبة علي كل من معدي ومستخدمي القوائم المالية، وأيضاً تم إجراء دراسة في فلسطين وقد أظهرت هذه الدراسات إمكانية تطبيق المصارف للمعيار المحاسبي الدولي رقم (14) التقارير القطاعية ودوره في دعم وكفاءة وفعالية الإدارة المصرفية والآثار الايجابية التي تكتسبها الإدارة من جراء هذا التطبيق.

أما بالنسبة للدراسة الحالية تعد مكملة للدراسات السابقة في تناول أثر إصدار التقارير المالية المرحلية على أسعار الأسهم وحجم التداول للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وذلك بمعرفة ما إذا كان نشر المعلومات يحقق تغيراً في أسعار الأسهم في سوق فلسطين للأوراق المالية وبالتالي يحقق تغيراً في حجم التداول للأسهم، حيث قامت هذه الدراسة بدراسة كلا الجانبين معاً أسعار وحجم تداول الأسهم، وأيضاً ستقوم هذه الدراسة ببحث موضوع استفادة المستثمرين للمعلومات المحاسبية والمالية الموجودة في التقارير المالية المرحلية من خلال مقارنة أسعار الأسهم قبل صدور التقارير المالية المرحلية وبعد صدور التقارير المالية المرحلية، وأيضاً اختلاف الفترة الزمنية التي ستعالجها هذه الدراسة عن الفترة الزمنية التي عالجتها الدراسات السابقة.

الفصل الثاني

الإطار الفكري للتقارير المالية المرحلية

المبحث الأول: طبيعة التقارير المالية المرحلية

المبحث الثاني: طبيعة القياس المحاسبي للتقارير المالية المرحلية

المبحث الثالث: طبيعة الإفصاح عن المعلومات في القوائم والتقارير

المحاسبية المنشورة

المبحث الأول

طبيعة التقارير المالية المرحلية

أولاً : تمهيد.

ثانياً: الجذور التاريخية للتقارير المالية المرحلية.

ثالثاً: أهمية وأهداف التقارير المالية المرحلية.

رابعاً: شكل ومحتوى التقرير المالي المرحلي.

خامساً: المشكلات التي تواجه إعداد التقارير المالية المرحلية.

سادساً: دور التقارير المالية في الأسواق المالية.

سابعاً: دور مدقق الحسابات في التقارير المالية المرحلية.

أولاً: تمهيد.

تعد التقارير المالية وفق مجموعة من المبادئ والفروض المتعارف عليها من قبل المحاسبين لمهنة المحاسبة، الأمر الذي يبعث بالطمأنينة لدى جميع الأطراف المعنية بأنشطة الشركات من حيث صحة وعدالة وموضوعية هذه القوائم والبيانات المالية.

ولعل من أهم الفروض التي تعارف عليها المحاسبون هو فرض الدورية (الفترة الزمنية) والتي تعني تقسيم حياة الشركة إلى فترات زمنية مصطنعة، وتنوع الفترات الزمنية المستخدمة، ولكن الفترات الأكثر شيوعاً في الاستخدام هي الشهر، والفترة الربع سنوية، والفترة النصف سنوية، والفترة السنوية (كيسو، 1999، ص 77).

إن التقارير المالية والقوائم المالية السنوية لم تعد كافية نتيجة للتغيرات السريعة والارتفاع السريع للحركة الاقتصادية وازدياد حجم ونشاط سوق الأوراق المالية وزيادة درجة انفصال الملكية عن الإدارة، ولهذا ازداد الطلب على المعلومات المحاسبية لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة فيما يتعلق بالمفاضلة بين البدائل الاستثمارية وتكون مبنية على أسس سليمة، حيث يحتاج مستخدمو المعلومات المالية هذه الأيام أكثر من أي وقت مضى إلى تلك المعلومات الملائمة وكذلك المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها ولو كانت تلك المعلومات غير مدققة.

ونظراً لذلك فإن مستخدمي القوائم المالية في حاجة إلى المعلومات الملائمة وهي تلك المعلومات التي تعطي مستخدم البيانات المالية القدرة على التنبؤ بالأحداث المستقبلية، كما أنها المعلومات التي تساعد على التأكيد أو التصحيح للتوقعات السابقة، كما أنها المعلومات التي تتوفر لمتخذي القرار في الوقت المناسب أي قبل أن تفقد هذه المعلومات قدرتها على التأثير في قراراتهم (العبد العال، 2005، ص 35).

إن التقارير المالية المرحلية تتضمن معلومات ملائمة لأنها توفر أساساً للتنبؤ بالدخل السنوي كما تقدم تغذية عكسية عن الأداء السابق، كما يتم تقديمها في الوقت المناسب.

وقد كان لأهمية عامل التوقيت المناسب السبب الرئيس والأهم في إصدار التعليمات والقوانين والمعايير في مختلف دول العالم التي تنص على وجوب إصدار تقارير وقوائم مالية دورية لفترات تشكل أجزاء من السنة المالية وهي غالباً ما تكون ربع سنوية (3) أشهر أو نصف سنوية كل ستة (6) أشهر (لطفي، 1998، ص 67).

ونظراً لأهمية التقارير المالية المرحلية بالنسبة للمنشأة وللمستثمرين ومن ثم الاقتصاد الوطني عملت هيئة معايير المحاسبة الدولية (IASC) على إصدار المعيار الدولي رقم (34) في شباط 1998 والذي أصبح ساري المفعول على البيانات المالية التي تشمل الدورات ابتداء من الأول من كانون الثاني 1999 في شهر آذار من عام 2000.

وتعتبر التقارير المالية المرحلية نوعاً من التقارير المالية التي تقدم لجزء من السنة المالية الكاملة للشركة، وعلى هذا الأساس قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) من خلال المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) بتعريف التقارير المالية المرحلية على أنها تقارير مالية تحتوي إما على مجموعة كاملة أو مختصرة من البيانات المالية لفترة أقل من السنة المالية الكاملة للشركة.

ومما سبق لاحظ مرعي بأن التقارير المالية المرحلية تعد وتنتشر من قبل الشركات لتغطي فترة زمنية أقل من سنة، وعادة ما تكون كل ثلاثة شهور بهدف توصيل المعلومات للأطراف المعنية لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية (مرعي، 2006، ص183).

الهدف من هذا المعيار بيان الحد الأدنى من محتوى التقرير المالي المرحلي وبيان مبادئ الاعتراف والقياس في البيانات المالية الكاملة أو المختصرة لفترة مرحلية، وتقديم التقارير المالية المرحلية الموثوق بها في التوقيت المناسب يساعد المستثمرين والدائنين والجهات الأخرى على إدراك قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح والتدفقات النقدية ومركزها المالي وسيولتها.

ثانياً: الجذور التاريخية للتقارير المالية المرحلية.

المبادئ المحاسبية المقبولة قبلاً عاماً كانت تشكل في محتوى الفترة الزمنية السنوية، وقبل عام 1970 كان هناك توجه لدى الممارسين في المحاسبة لتشكيل معلومات مالية محاسبية لفترات أقل من سنة. وأغلب مجالس مبادئ المحاسبة عملوا على مراجعة لممارسة تطبيق مبادئ المحاسبة المقبولة قبلاً عاماً على التقارير المالية المرحلية على أساس أن تقدم إما شهرية أو ربع سنوية، ومن عام 1960 وحتى بداية عام 1970 تعتبر التقارير المالية المرحلية مصدراً مهماً للمعلومات لكل من المستثمرين والدائنين لتقييم المركز المالي ونتائج العمليات للشركة.

كما أنه تم تعريف التقارير المالية المرحلية بأنها تقدم المعلومات المالية لفترة أقل من سنة مثلاً ثلاثة أشهر أو نصف سنة، ولأهمية المعلومات المحاسبية المتزايدة أصبحت الحاجة لإصدار معايير ترشدنا للقياس وتقديم هذه المعلومات على أساس مرحلي كالمعيار الدولي (34) في عام 1973 ومجلس مبادئ المحاسبة أصدر رأي رقم (28) لتوضيح عملية تطبيق المبادئ المحاسبية وعمل التقارير المالية المرحلية وبالإضافة أنه شمل الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها في التقارير المالية المرحلية للشركات المساهمة العامة.

وفي بيئة الأعمال الدينامية فإن المعلومات المالية يجب أن تكون متاحة على أساس زمني عند الحاجة لاتخاذ القرار، ولهذا السبب فإن شركات الأعمال تعد التقارير المالية المرحلية للتزويد بالمعلومات المتعلقة بالوضع المالي لفترة زمنية أقل من سنة واحدة، وتكون الفترة الزمنية العادية للتقارير المرحلية عادة ربع السنة (ثلاثة شهور) ويمكن أن تكون شهرياً.

إن شركات المساهمة العامة يتطلب منها أن ترتب وتحفظ وترسل بعض أنواع التقارير المالية المرحلية إلى سوق الأوراق المالية كجزء من الاتفاقية مع الشركات المدرجة أسهمها في السوق (Williams, et.al.,1995, p1147-1148).

ثالثاً: أهمية وأهداف التقارير المالية المرحلية.

أ- أهمية التقارير المالية المرحلية.

تتبع أهمية التقارير المالية المرحلية من أهمية القوائم المالية السنوية التي تؤثر على الخصائص النوعية التي يجب أن تتميز بها المعلومات ومنها ما يتعلق بخاصية التوقيت المناسب التي يجب توافرها في عملية التوصيل المحاسبي، حيث إن توقيت صدور التقرير المرحلي والمعلومات تؤثر على قرارات المستثمرين وأصحاب المصالح مع الشركة لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية، حيث إن المعلومة إذا لم تصل بالوقت المناسب فسوف تفقد قيمتها وتصبح غير فعالة، وأيضاً تعتبر من العوامل الأساسية في تحديد اتجاه أسعار الأسهم في السوق المالي.

ولأهمية التقارير المالية المرحلية فإن أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية تتحدد وبشكل أساسي حسب المعلومات المتوفرة عن المنشأة صاحبة تلك المعلومات ومدى ملاءمتها وتوقيتها المناسب.

وبالتالي لابد من الاعتماد على المعلومات التي توفرها التقارير المالية المرحلية في تحقيق السعر الكفاء (المناسب) للأوراق المالية المدرجة في سوق الأوراق المالية ولكي تكون تلك المعلومات ملائمة يجب أن تتوفر فيها الخصائص الفرعية التالية (مرعي، 2006، ص 189-190):

1- التوقيت المناسب: أن تكون المعلومات بمتناول صاحب القرار قبل أن تفقد قيمتها وقدرتها في التأثير على القرار.

2- القدرة التنبؤية: إن مستخدم المعلومات المحاسبية يمارس نوعاً من التنبؤ عند اتخاذ القرار الاستثماري وذلك بتكوين تنبؤات عن نتائج الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية أو تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة وبذلك فإن المعلومات المحاسبية تكون لها قدرة تنبؤية عالية.

3- الوثوق بها: وهو أن تكون المعلومات المحاسبية خالية من الأخطاء والتحيز وأنها تعرض بأمانة الأحداث الاقتصادية، ومن ثم فإن مستخدم المعلومات المحاسبية يصبح واثقاً فيها ويستطيع الاعتماد عليها ويتحقق ذلك في القابلية للتحقق وعدم التحيز والصدق

والأمانة في عرض المعلومات المحاسبية والقابلية للمقارنة والتكلفة والمنافع وخاصة الأهمية النسبية والقابلية للفهم.

ب- أهداف التقارير المالية المرحلية.

مما لا شك فيه ومن خلال ما تقدم من عرض لأهمية التقارير المالية المرحلية للمستثمرين والدائنين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والمفاضلة بين البدائل، والاهتمام في التقارير المالية المرحلية يرجع إلى ما يلي (مرعي ، 2006، ص192):

- 1- توفير المعلومات اللازمة عن المركز المالي ونتيجة النشاط لكل فترة مالية قصيرة (من 3-6 أشهر) بدلاً عن الانتظار إلى نهاية السنة المالية للأطراف المعنية من المستثمرين والدائنين ومتخذي القرارات الاقتصادية وذلك من أجل اتخاذ القرارات الاستثمارية اللازمة.
- 2- إن التقارير المالية المرحلية تقوم بتوفير معلومات مستمرة وملائمة ومهمة وفي الوقت المناسب وبشكل متكرر عن أداء المنشأة لإدارة المنشأة، ومن ثم يمكنها من تحديد الانحرافات في الأداء عن طريق مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط بشكل دوري واتخاذ القرارات اللازمة لتعديله وتحديد الجهات المسؤولة عن الانحرافات.
- 3- إن التقارير المالية المرحلية تقوم بتزويد المساهمين والإدارة ومستخدمي القوائم المالية بمعلومات عن المركز المالي ونتيجة النشاط و التغيير في حجم واتجاه إيرادات المنشأة وتدفقاتها النقدية واستخدامها للأصول المقترحة.
- 4- توفر المعلومات التي تقدمها التقارير المرحلية الأساس الصحيح للاستثمار في البورصة بحيث تقدم تلك التقارير المعلومات عن الوضع المالي الصحيح للمنشأة، ومن ثم تمكين المستثمرين من اتخاذ القرار المناسب وتحقيق السعر الكفء للورقة المالية حيث إن تلك المعلومات متاحة للجميع.
- 5- إن مراجعة هذه القوائم من قبل مدققي الحسابات يجعل من الممكن اكتشاف التلاعب والاختلاسات والأخطاء التي حدثت خلال فترة قصيرة ومعالجتها. وبذلك يؤدي إلى دعم الثقة في القوائم المالية المرحلية في تحقيقها لأهداف المستخدمين.

رابعاً: شكل ومحتوى التقرير المالي المرحلي.

يتضمن شكل ومحتوى التقرير المالي المرحلي كحد أدنى ما يلي (حماد، 2006، ص500-501):

- 1- يتطلب أن تكون هذه القوائم المالية المرحلية متضمنة كل العناوين والإجماليات الفرعية التي كانت متوفرة في القوائم المالية الأحدث.
- 2- إيضاحات تفسيرية مختارة يتطلبها المعيار الدولي رقم (34) والإفصاح عن ربحية السهم الواحد وذلك في صلب قائمة الدخل المؤقتة.
- 3- يجب على المنشأة أن تطبق نفس السياسات المحاسبية في قوائمها المرحلية، كما هو الحال في قوائمها المالية السنوية الأخيرة فيما عدا التغيرات في السياسات المحاسبية التي تجرى لاحقاً مع بيان الأسباب التي أوجبت تلك التغيرات.
- 4- تكرار التقارير المالية المرحلية (مثلاً نصف سنة أو ربع سنة) لا تؤثر في قياس النتائج السنوية للمنشأة، ويتم القياس لأغراض التقارير المرحلية على أساس السنة حتى تاريخه وهو ما يسمى بطريقة استقلال الفترات المؤقتة.
- 5- الإيرادات المستلمة دورياً وموسمياً أو عرضياً من حين لآخر خلال السنة المالية ويجب الاعتراف بها أو تأجيلها إذا كان مناسباً، وهذه الإيرادات يتم الاعتراف بها عند حدوثها مثل المنشأة التي تكتسب كل إيراداتها في النصف الأول من السنة لا تؤجل بعض إيراداتها للنصف الثاني من السنة.
- 6- لا ينبغي الاعتراف بالتكاليف المنصرفة خلال السنة المالية أو تأجيلها في التاريخ المرحلي إذا كان هذا الاعتراف أو التأجيل غير مناسب في نهاية السنة المالية ولتصوير ذلك فإن تكلفة الصيانة الدورية الرئيسية المخططة المتوقع تحملها في وقت متأخر في السنة لا يتوقع أن تستحق قبل ميعادها ما لم يكن هناك التزام قانوني واستدلالي بغير ذلك وبالمثل فإن تكاليف التطوير التي يتم تحملها لا تؤجل في فترة مبكرة على الأقل أن تفي بمعايير الاعتراف بها كأصل في فترة لاحقة.
- 7- عادة ما يتم القياس في التقارير السنوية والتقارير المرحلية على أساس تقديرات معقولة إلا أن إعداد التقارير المالية المرحلية يتطلب بشكل عام استخداماً لأساليب التقرير والتقدير أكثر مما هو لازم للتقارير المالية السنوية.
- 8- يجب أن ينعكس التغيير في السياسات المحاسبية عن طريق عمل إعادة عرض القوائم المالية في الفترات المالية المرحلية السابقة للسنة المالية الحالية والفترات المرحلية المقابلة للسنوات السابقة.

خامساً: المشكلات التي تواجه إعداد التقارير المالية المرحلية.

تتمثل الغاية الأساسية من إعداد تقارير مالية مرحلية في تزويد المستفيدين من القوائم المالية بتقارير دورية حديثة عن أداء المنشأة وبرغم مزاياها العديدة فإن هذه التقارير لا تخلو من

المشكلات، ومن أهمها ما يلي (Chaney and Jeter, 2007, p657):

1- تكون الفترة التي تغطيها هذه التقارير مقيدة نسبياً فإن أي أخطاء من التخمين يكون أثرها واضحاً وكبيراً.

2- تحميل المصروفات السنوية على فترات لأقصر يمثل عقبة كبيرة أمام معدي هذه التقارير فضريبة الدخل يتم خصمها في نهاية الفترة المالية والتي عادة ما تكون سنة. إن عملية تحميل الضريبة على فترات أقصر غالباً ما يكون أمراً صعباً.

3- صعوبة تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات، فغالباً ما يتم صرف مبالغ في الربع الأول مثلاً، لكن الفائدة المتوخاة من هذه المصروفات قد لا تؤتي ثمارها لغاية الربع الثالث أو الرابع من السنة، كمصروفات الدعاية والإعلان.

4- التقلبات التي قد تحصل خلال العام تقلل من أهمية هذه التقارير وتجعل من المقارنة بين التقارير أمراً عديم الجودة.

5- الطبيعة الموسمية حيث يوجد في بعض الشركات الصناعية تقلبات كبيرة في الإيرادات والمصاريف وصافي الدخل من فترة مرحلية إلى فترة مرحلية أخرى.

سادساً: دور التقارير المالية في الأسواق المالية.

يحتاج المستثمر في سوق فلسطين للأوراق المالية إلى المعلومات التي تفيده في اتخاذ القرارات الاقتصادية عن طريق المفاضلة بين الاستخدامات البديلة لاستخدام الموارد الاقتصادية النادرة، ولذلك يلجأ المستثمر إلى مصادر المعلومات التي توفر له المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات، وعادة ما تتبع أهداف مستخدمي المعلومات من العوامل البيئية مثل المناخ الاقتصادي والقانوني والسياسي والاجتماعي للدولة، وأيضاً تؤثر الخصائص والقيود على طبيعة المعلومات التي يمكن أن تحتويها تلك التقارير، ولذلك تعتبر التقارير المالية مهمة جداً في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية المتعلقة ببيع وشراء الأسهم في سوق الأوراق المالية من جهة، حيث إن أسواق رأس المال والمنظمات تلعب دوراً مهماً في تخصيص الموارد الاقتصادية بين الوحدات الاقتصادية وتوجيهها إلى تلك الوحدات التي تستخدمها بكفاءة أكثر من غيرها تأسيساً على أسعار الأسهم التي تتحدد للاستثمار في أسواق رأس المال والتي تعتمد على سلوك المستثمرين فيما يتعلق بالموازنة بين العائد ودرجة المخاطر المرتبطة بتلك الاستثمارات، ولهذا ظهرت التقارير المالية

المرحلية نتيجة لضغوط المستثمرين للتعرف على المركز المالي للمنشأة ونتيجة النشاط لكل فترة دورية قصيرة بدلاً من الانتظار إلى نهاية السنة المالية ولدور المعلومات المحاسبية في الأسواق المالية (لطي، 2007، ص42-43).

سابعاً: دور مدقق الحسابات في التقارير المالية المرحلية.

يقوم دور مدقق الحسابات في فحص القوائم المالية المرحلية والهدف منها، حيث إن هناك اختلافاً بين مراجعة القوائم المالية وفحص القوائم المالية فالمراجعة تنتهي بالضرورة إلى إبداء الرأي الفني في القوائم المالية بناء على الأدلة والقرائن التي يجمعها مراجع الحسابات ويقوم بتقييمها للحكم على مدى كفايتها وملاءمتها، وفي حين أن كلمة فحص تعني أداء بعض الإجراءات وليس كلها كإجراء بعض المطابقات أو الاستفسارات أو الفحص التحليلي على بعض وأهم مفردات القوائم المالية أو الحصول على معلومات ذات طبيعة خاصة بالعميل طالب الفحص، ولذلك لا ينتهي الفحص بإبداء رأي فني محايد كما هو الحال في القوائم المالية المرحلية، حيث إن مجال فحص القوائم المالية المرحلية من قبل مراجع الحسابات ليعطى تأكيداً متوسطاً بأن القوائم المالية المرحلية محل الفحص خالية من التحريفات الجوهرية، ويتم التعبير عنها في صورة تأكيد سلبي وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت القوائم المالية المرحلية تحتاج إلى عمل تعديلات مهمة أو مؤثرة عليها لكي تتماشى مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (معايير المحاسبة الدولية أو المحلية)، وفي ضوء القوانين واللوائح ذات الصلة بالمنشأة محل الفحص، ويكون الفحص أقل شمولاً من عملية مراجعة القوائم المالية السنوية، وأنه يعتمد على الاستفسار والفحص التحليلي فقط بشأن الإجراءات التي اتبعت في إعداد القوائم المالية المرحلية ولن تنتهي بإبداء الرأي الفني المحايد بشأن مدى صدق وعدالة القوائم المالية المرحلية (عبيد والسيد، 2007، ص156-157).

وترجع الأهمية إلى إعداد تقرير بنتيجة هذا الفحص إلى أن هذا الفحص يؤدي إلى دعم الثقة وزيادتها في هذه القوائم وفي تحقيقها لأهدافها، حيث يؤكد المراجع على التزام المنشأة في هذه الحالة بمتطلبات القياس والإفصاح المحاسبي السليم في تلك القوائم المالية المرحلية وبأنها خالية من التحريفات الجوهرية، ويترتب على ذلك زيادة منفعة المعلومات الواردة في القوائم المالية المرحلية بالنسبة لمستخدمي تلك القوائم، خاصة المتعاملين في سوق الأوراق المالية وذلك لمساعدتهم على التنبؤ باستمرار الأرباح وعوائد الأسهم (عبيد والسيد، 2007، ص156-157).

المبحث الثاني

طبيعة القياس المحاسبي للتقارير المالية المرحلية

أولاً: تمهيد.

ثانياً: الفترة المالية محل القياس المرحلي وإعداد التقارير المالية المرحلية.

ثالثاً: نظريات (مداخل) قياس معلومات التقارير المالية المرحلية.

رابعاً: مفهوم القياس المحاسبي للربح عند إعداد التقارير المالية المرحلية.

خامساً: السياسات المحاسبية في الفترات المرحلية.

سادساً: أسس القياس المحاسبي عند إعداد التقارير المالية المرحلية.

سابعاً: مشكلات القياس المحاسبي في التقارير المالية المرحلية.

أولاً: تمهيد.

تعتمد نظرية المحاسبة في أداء وظيفة القياس لمختلف بنود الإيرادات والنفقات على مجموعة متعارف عليها من المبادئ والفروض والسياسات والمفاهيم المحاسبية، ومن الفروض المحاسبية استمرار حياة الشركة واستقلال الفترات المالية وثبات وحدة النقد، أما من المبادئ المتعارف عليها فهي مقابلة الإيرادات المحققة بالنفقات على أساس الاستحقاق، ومن أهم السياسات المحاسبية الرشيدة والمهمة سياسة الثبات وسياسة الحيطة والحذر وسياسة الأهمية النسبية. وأما بالنسبة للتقارير المالية المرحلية فإن المحاسب يستخدم نفس المبادئ والفروض والسياسات التي تستخدم عند إعداد القوائم المالية السنوية، ولكن هناك اختلاف بين التقارير المالية المرحلية والقوائم المالية السنوية في الفترة الزمنية، وهذا ما يخلق العديد من المشاكل أمام المحاسب عند القيام بالقياس المحاسبي لبنود الإيرادات والنفقات عند إعداد التقارير المالية المرحلية.

ثانياً: الفترة المالية محل القياس المرحلي وإعداد التقارير المالية المرحلية.

من المعروف أن التقارير المالية المرحلية تعد عن فترة مالية أقل من السنة المالية، فالتقارير المالية المرحلية تعد عن فترة مالية شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية. في فلسطين أُلزم قانون الشركات الفلسطيني المادة رقم (5) من الفصل الأول لعام 2006 وتعديلاته الشركات المساهمة العامة بإصدار تقارير مالية مرحلية ربع سنوية، وذلك لملائمة هذا النوع من التقارير المالية للبيئة الفلسطينية، حيث يتم إعداد التقارير المالية المرحلية الربع سنوية ، ويتم نشرها للمستثمر الخارجي (www.p-s-e.ps).

ثالثاً: نظريات (مداخل) قياس معلومات التقارير المالية المرحلية.

التقارير المالية المرحلية تختلف عن القوائم المالية السنوية، وذلك من حيث الفترة الزمنية التي تغطيها، ونتيجة لذلك فقد وجد ثلاث نظريات (مداخل) في قياس المعلومات المالية المرحلية، وتختلف طرق معالجة بنود الإيرادات والنفقات في كل نظرية من هذه النظريات (المداخل) وذلك حسب علاقة الفترة المالية المرحلية من السنة المالية الكاملة للشركة، وهذه النظريات (المداخل) هي:

1 - النظرية التكاملية (مدخل التكامل).

تقوم هذه النظرية على أن كل فترة دورية جزء مكمل للفترة السنوية، أي أنها جزء من العام بالكامل، حيث إن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الفترات المرحلية خلال العام الواحد، وفي ظل هذه النظرية، فإن المصروفات والإيرادات المستحقة والمؤجلة وكذلك المخصصات التي يتم تقديرها

في نهاية كل فترة دورية سوف تعالج كجزء من عمليات الفترة السنوية، وطبقاً لذلك فإن عنصر المصروفات الذي يقع على مدى الفترة السنوية بالكامل يمكن توزيعه على الفترات الدورية اعتماداً على حجم المبيعات، أو حجم الإنتاج، أو الفترة الزمنية أو أي أساس آخر (أبو المكارم، 2004، ص 685).

2- النظرية الاستقلالية.

تقوم هذه النظرية على أن كل فترة دورية خلال السنة المالية كما لو كانت فترة محاسبية أساسية ومستقلة ومنفصلة، وطبقاً لذلك يجب اتباع طريقه واحدة عند تحديد نتائج العمليات لكل فترة دورية كما لو كانت فترة محاسبية سنوية، وفي ظل هذه النظرية يجب عند تحديد المصروفات والإيرادات المستحقة والمؤجلة، وحساب المخصصات في نهاية كل فترة دورية استخدام نفس المبادئ المحاسبية وأسس التقدير أو التقييم التي تتبع في الفترات السنوية (أبو المكارم، 2004، ص 684).

ويرى أنصار نظرية الاستقلال أن الهدف الأساسي من إعداد التقارير المالية هو التعبير عن أعمال المنشأة ومركزها المالي على ضوء ما حدث فعلاً، ومن ناحية أخرى يرى أنصار النظرية التكاملية أن الهدف الأساسي من إعداد التقارير المالية المرحلية هو مساعدة مستخدميها على التنبؤ بالمستقبل، ولهذا فقد لاحظ آخرون أن التمييز بين الاتجاهين التكاملي والاستقلالي هو أمر تحكيمي، وأنه في الواقع ليس له معنى، ويذكر هؤلاء النقاد أن الفترات المرحلية تحمل نفس العلاقات المتعلقة بالسنوات الكاملة مثل السنوات الضريبية وما تفعله بالنسبة لفترات أطول في دور النشاط، وأن كل التقارير الدورية تستلزم عمل تقديرات وتوزيعات، وتحسب التكاليف والإيرادات المباشرة بشكل أفضل عند حدوثها واكتسابها على التوالي، وبما يتساوى مع المدخل المستقل في معظم الحالات، بينما يكون الأكثر احتمالاً للكثير من التكاليف غير المباشرة هو أنها تستلزم عمل تخصيص وتوزيع لها، وهي أمور غير مقبولة لدى أصحاب المدخل التكاملي وباختصار فإن خليطاً من الطرق يكون ضرورياً وكما عليه طبيعة بند التكلفة أو الإيراد الوارد عنه التقرير، وليس أخذ شيء متكامل بحت، أو اتجاه استقلالي بحت، بحيث يمكن التطبيق في الممارسة العلمية (حماد، 2006، ص 499).

3- نظرية الاندماج (المدخل المشترك).

وجاء اللجوء إلى هذه النظرية للتوفيق بين أنصار النظريتين السابقتين، وذلك عن طريق قبول نظرية الاستقلال كأساس لمعالجة بعض بنود التكاليف واستخدام نظرية التكامل لمعالجة البنود الأخرى ويلاحظ أن تحديد تلك البنود التي تعالج طبقاً لنظرية الاستقلال وتلك التي تعالج طبقاً

لنظرية التكامل يتم استخدام طرق (تحكمية) جزافية، ويهدف أنصار نظرية الاندماج إلى الاستفادة من مزايا نظريتي الاستقلال والتكامل مع تجنب عيوبهما في نفس الوقت. وتختلف توصيات المنظمات العلمية فيما بينها بشأن النظرية التي أوصت الأخذ بها للقياس المحاسبي عند إعداد التقارير المالية المرحلية، فقد قام مجلس مبادئ المحاسبية (ABP) عام 1973 بالتوصية في الرأي رقم (28) بشأن التقارير المالية المرحلية باتباع نظرية التكامل عند إعداد التقارير المالية المرحلية، إلا أن الأسس التي وضعت في هذا البيان لقياس بنود الإيرادات والنفقات تعكس استخدام نظرية الاندماج في بعض الأحيان ويتم ذلك حين يستخدم أساس التمييز لقياس بعض بنود التكاليف وأساس التكامل لقياس البنود الأخرى، كما قام مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في مذكرته التوضيحية عام 1978 بتأييد نظرية الاندماج، وذلك لأن لنظريتي التمييز والتكامل مزايا وعيوباً ولذا تكون نظرية الاندماج هي النظرية الأكثر معقولية من خلال محاولتها الحصول على مزايا النظريتين وتجنب عيوبهما في الوقت المناسب، حسب المعيار الدولي (34) فإن البيانات المالية المرحلية يجب إعدادها بما يتفق مع السياسات المحاسبية المستخدمة في القوائم المالية السنوية الأحدث، والاستثناء الوحيد الملاحظ هو حالة حدوث تغيير في المبدأ المحاسبي والمطبق منذ إصدار التقرير المالي في نهاية السنة الماضية، وكذلك يشترط المعيار تحديد مفاهيم الأصول والخصوم والدخل والمصروفات على نفس الأسس المطبقة في أوضاع التقارير السنوية (العبد العال، 2006، ص44-45).

ومن خلال ما سبق نرى أن بنود التكاليف التي ترتبط بالإيرادات مثل تكاليف الإنتاج المباع، وكذلك البنود التي يتوقع أن لا يكون لها أثرها في نهاية السنة، مثل انحرافات سعر الشراء تعامل على أساس استخدام نظرية التكامل، وتعامل التكاليف التي لا ترتبط بالإيرادات على أساس نظرية الاستقلال.

رابعاً: مفهوم القياس المحاسبي للربح عند إعداد التقارير المالية المرحلية.

تتمثل وظيفة المحاسبة في قياس العناصر المختلفة المكونة للقوائم المالية (الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات) بالإضافة إلى الإفصاح عن نتائج عملية القياس في شكل معلومات تتاح لمستخدمي تلك القوائم المالية، ويتم القياس المحاسبي للربح لغرض إعداد القوائم المالية السنوية في أغلب الأوقات وفقاً لمجموعة من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهي مبدأ التكلفة التاريخية، ومبدأ الاعتراف بالإيراد، ومبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات، ومبدأ الإفصاح الشامل.

وتوجد بعض العوامل النادرة التي تسبب في النهاية إلى اختلاف مفهوم القياس المتبع عند إعداد التقارير المالية المرحلية عن ذلك المتبع عند إعداد التقارير السنوية وهذه العوامل منها:

1- الموسمية: إن الطبيعة الموسمية لنشاط العديد من الشركات يمكن أن يؤدي إلى تقلبات في حجم الإيرادات والنفقات وصافي الدخل وذلك عن فترة مرحلية لأخرى خلال السنة المالية (الطاهات، 2005، ص47).

2- التوقيت: تكون الفترة التي تعد عنها التقارير المالية المرحلية فتره قصيرة نسبيا وبالأخص إذا ما كانت (شهراً أو ثلاثة أشهر) لإعداد التقارير المرحلية اللازمة لتحديد المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها، ويتمثل اختلاف مفهوم القياس المحاسبي المتبع عند إعداد التقارير المالية المرحلية وعن المتبع عند إعداد القوائم المالية السنوية في تلك الحالات التي يتم فيها تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات بدون التمسك بتطبيق أساس الاستحقاق أو سياسة الثبات فمثلا يعتبر من الممارسات الشائعة عند إعداد التقارير المالية المرحلية تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات وفقاً لمفهوم تخفيض أرباح الفترة المرحلية الأولى عندما تكون رؤية الشركة التحفظ بشأن إعلان النتائج وذلك بترحيل الإيرادات المتحققة في الفترة المرحلية الأولى إلى فترة مرحلية ثانية، أو وفقاً لمفهوم تعظيم أرباح الفترة المرحلية الأولى عندما تكون رؤية إدارة الشركة بالنسبة لنتائج أعمال السنة متفائلة وتعبر عن ذلك التفاؤل عن طريق استخدام أسلوب القياس الذي يجعل الفترة المرحلية الأولى أعظم ما يمكن، وفي كلا الحالتين تخالف إدارة الشركة مبادئ وفروض محاسبية عديدة، وذلك لأن الأساس للقياس المحاسبي عند إعداد القوائم المالية السنوية هو فرض استقلال الفترات المالية ومبدأ التحقق وأساس الاستحقاق (عبد العال، 2006، ص46).

خامساً: السياسات المحاسبية في الفترات المرحلية.

وتعرف السياسة على أنها مجموعة من الطرق والأساليب وأسس القياس المستخدمة في إعداد البيانات المالية، وكذلك الإجراءات التي تحكم المهنيين في ممارستهم المهنية، وتكمن أهميتها على أساس أن مستخدمي البيانات المالية ينبغي أن يكونوا على علم بأسس وطرق القياس المستخدمة، إذ إنهم بحاجة إلى معرفة ما إذا كانت المنشأة تقوم باستخدام التكلفة التاريخية أو القيمة العادلة في تقييم الأصول على سبيل المثال ولا على سبيل الحصر وينبغي أن يتم الإفصاح عن كل من هذه السياسات في الإيضاحات والملاحظات حول القوائم المالية المنشورة، وأيضاً تفسير السبب عن التغيير من سياسة إلى أخرى.

وتتمثل السياسات المحاسبية المتبعة في الفترات المرحلية بما يلي:

1- الثبات والتماثل.

وتقتضي هذه السياسة في الحياة العملية أن تستمر المنشأة لدى إعداد بياناتها المالية الدورية في استخدام الطرق والمبادئ والسياسات والمعايير المحاسبية نفسها، بعد اختيار البدائل الملائمة للمنشأة من بين البدائل المتاحة والمسموح بها، ويبرر الخروج عن هذه السياسة تبني طرق وأساليب أخرى بديلة وإذا تم الخروج عن السياسة فإنه يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية المرحلية (مطر والسيوطي، 2008، ص64).

2- الأهمية النسبية.

تعتبر الأهمية النسبية من أهم القيود على البيانات المالية وذلك بالنسبة لاختيار السياسة المحاسبية الملائمة للتطبيق ويقصد بالأهمية النسبية لبند معين أو مجموعة من البنود من وجهة نظر مستخدم البيانات المالية المنشورة وذلك على أساس مدى ملاءمة البند والبنود لأغراض التقييم واتخاذ القرارات (مطر، 2007، ص52).
فالمحاسبون يهتمون بالمعلومات ذات المغزى ولا يهتمون كثيراً في العناصر التي يكون تأثيرها ضئيلاً على نتائج العمليات والمركز المالي (أبو المكارم، 2000، ص52).

سادساً: أسس القياس المحاسبي عند إعداد التقارير المالية المرحلية.

تركز التقارير المالية على تقديم المعلومات عن نشاط المنشأة عن طريق قياس الأرباح، ويشير القياس المحاسبي إلى تخصيص أرقام لأشياء أو أحداث تأسيساً على قواعد معينة، حيث يتم قياس العناصر المكونة للقوائم المالية (الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات) بالإضافة إلى الإفصاح عن نتائج عملية القياس في شكل معلومات تتاح لمستخدمي القوائم المالية (لطفي، 2007، ص36).

وعادة ما تتضمن أنشطة القياس المحاسبي المكونات التالية (لطفي، 2007، ص26):

1- تحديد عناصر القوائم المالية التي تمثل موضوع القياس (حقوق الملكية والالتزامات والإيرادات والنفقات).

2- تحديد خصائص وصفات موضوع القياس وهناك أربع خواص تستخدم كأساس لقياس عناصر القوائم المالية وهي التكلفة التاريخية، تكلفة الاستبدال الجارية، صافي القيمة للبيعة، القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية.

3- تحديد توقيت الاعتراف بأثر الأحداث الاقتصادية.

4- تحديد وحدة القياس المستخدمة.

وبالنسبة لنظرية الاستقلالية لا تظهر مشكلة التخصيص لأن الإجراءات والقواعد المتبعة في التخصيص بين الفترات المرحلية هي نفس القواعد والإجراءات المتبعة عند إعداد القوائم المالية

السنوية، أما في نظرية التكامل فيواجه المحاسب مشكلة تخصيص بنود الإيرادات والنفقات بين الفترات المرحلية من السنة المالية للشركة والتقلبات التي تحدث في قيم هذه البنود خلال السنة حيث إن هذه التقلبات تؤثر على القيمة التنبؤية للتقارير المالية المرحلية، كما أن فائدة التقارير المالية المرحلية في مجال التنبؤ بالأرباح السنوية نقل إلى حد كبير إذا لم تشمل على تعديلات تتعلق بالتقلبات في توقيت حدوث التكاليف وقد تم تقسيم هذه التقلبات التي تحدث في بنود الإيرادات والنفقات إلى خمس مجموعات من حيث طبيعتها وذلك كما يلي (عبد العال، 2006، ص 49-50):

1- تقلبات موسمية.

2- تقلبات عشوائية.

3- تقلبات مجدولة.

4- تقلبات دورية.

5- تقلبات غير متكررة.

إن التقارير المالية المرحلية تركز اهتمامها على التقلبات الموسمية والتقلبات العشوائية والتقلبات المجدولة التي تؤثر بشكل مباشر على القيمة التنبؤية لهذه التقارير وعلى عكس ذلك فإن لكل من التقلبات الدورية والتقلبات غير المتكررة أثراً متشابهه على كل من القوائم المالية السنوية والتقارير المرحلية ولذلك يمكن إهمالها في هذا الصدد.

وسيتم فيما يلي توضيح كيفية تخصيص بنود الإيرادات والنفقات وقياسها محاسبياً، بالإضافة إلى توضيح كيفية معالجتها.

أ-أسس القياس المحاسبي للإيرادات.

الإيراد وفقاً للرأي المحاسبي رقم (28) يجب الاعتراف بالإيرادات من بيع المنتجات وأداء الخدمات عندما تكتسب خلال الفترة الدورية باتباع نفس الأسس التي تطبق عن السنة الكاملة، بالإضافة إلى أنه يجب على الشركات أن تبين الإيرادات الناتجة عن التقلبات الموسمية وأن تفصح عن طبيعة أنشطتها الموسمية. وكما أوضح المعيار الدولي (34) أن الإيرادات المحصلة موسمياً أو دورياً أو من حين لآخر مثل دخل التوزيعات والفوائد المكتسبة والمنح الحكومية والتي لا يمكن تأجيلها وتوقعها في تواريخ التقارير المالية المرحلية ما لم يكن هذا التأجيل والتوقع مناسباً في نهاية السنة المالية للشركة، فدخل الفائدة يستحق طالما يتم إثباته لأنه يمثل التزاماً تعاقدياً أما دخل التوزيعات فلا يمكن الاعتراف به ما لم يتم الإعلان عن تلك التوزيعات، بالإضافة إلى ذلك تحصل بعض المنشآت بشكل ثابت على إيرادات في فترات مرحلية معينه

لسنة مالية أكثر مما تحصل عليها في فترة مرحلية أخرى، مثال ذلك الإيرادات الموسمية لتجار التجزئة، وهذه الإيرادات يتم الاعتراف بها عند حدوثها (معايير المحاسبة الدولية، ص 651). ومن خلال ما سبق يمكن القول بأنه يمكن التغلب على مشكلة تخصيص الإيرادات بين الفترات المرحلية باتباع نفس الأسس والقواعد والسياسات المتبعة في القوائم المالية السنوية، أما في حالة وجود تقلبات موسمية فإنه لا بد وأن تؤثر على إيرادات الفترة المرحلية وبالتالي يتم الاعتراف بها في تلك الفترة مع الإفصاح عنها بشكل مستقل في الملاحظات في القوائم المالية السنوية.

ب- أسس القياس المحاسبي للتكاليف المرتبطة بالإيرادات.

تختلف المصروفات عن التكاليف، فإن التكاليف هي عبارة عن مفهوم يتعلق بالنشاط والمنتجات ولا يرتبط بفترة زمنية أما المصروفات ترتبط بفترة زمنية والجزء المستنفذ من التكاليف خلال الفترة يمثل مصروفاً ويتم مقابلته بالإيرادات في قائمة الدخل، وتتضمن التكاليف والمصروفات كلاً من المواد الأولية، والعمل مباشر، والمصروفات الصناعية الإضافية سواء كانت هذه التكاليف مرتبطة مباشرة بالمنتجات المباعة والخدمات المؤداة أو موزعة عليها. ويتطلب الرأي المحاسبي رقم (28) استخدام أساليب محاسبية واحدة بصدد هذه التكاليف والمصروفات سواء في التقارير المالية الدورية أو القوائم المالية السنوية ومع ذلك، فقد تضمن الرأي المحاسبي (28) بعض الاستثناءات فيما يتعلق بتحديد تكلفة البضاعة المباعة في التقارير المالية الدورية وهي (أبو المكارم، 2004، ص 686-687):

- 1- عند استخدام إحدى الشركات طريقة هامش الربح الإجمالي في تقدير تكلفة البضاعة المباعة دورياً، فيجب عليها الإفصاح عن هذه الحقيقة في التقارير المالية المرحلية، بالإضافة إلى الإفصاح عن أي تعديلات جوهرية لتسوية التقديرات المرحلية للمخزون مع مخزون آخر العام الموجود فعلاً في المخازن.
- 2- عند استخدام إحدى الشركات طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً في تقييم المخزون ثم استنفذت الطبقة الأساسية للمخزون بصفة مؤقتة خلال إحدى الفترات الدورية، فعندئذ يجب أن تتضمن تكلفة البضاعة المباعة خلال تلك الفترة التكلفة المقدرة لإحلال الطبقة الأساسية للمخزون مرة أخرى.
- 3- يجب عند تخفيض قيمة المخزون في التقارير الدورية وفقاً لطريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل استخدام نفس الأسلوب بالنسبة للسنة ككل إذا لم يكن الانخفاض في قيمة المخزون خلال العام مسألة مؤقتة. وإذا انخفضت القيمة السوقية للمخزون خلال إحدى الفترات المرحلية، ثم تبعه ارتفاع في القيمة السوقية للفترة التالية فعندئذ يتم الاعتراف

بالمكاسب في الفترة التالية في حدود الخسائر التي تحققت في الفترة السابقة عليها من السنة المالية.

ج- أسس القياس المحاسبي للمصروفات غير المرتبطة بالإيرادات.

المصروفات غير المرتبطة بالإيرادات يقصد بها المجموعات المختلفة من الأعباء التي تتحملها الشركة بشكل دوري وبصورة متكررة وبعضها بشكل غير متكرر ويطلق عليها النفقات غير العادية، ومعظم التكاليف والمصاريف الأخرى يتم الاعتراف بها في الفترات المرحلية التي حدثت فيها، وبالنسبة للنفقات التي يبدو واضحاً أنها تقدم منفعة لأكثر من فترة مرحلية (مثل الإصلاحات السنوية وضرائب الملكية السنوية) فإنه من الممكن توزيعها بين الفترات التي تستفيد منها، ويعتمد التوزيع أو التخصيص لهذه النفقات على الفترات المستفيدة على عدة أمور أهمها (حماد، 2005، ص654):

مدة الإنفاق، المنفعة التي تعود على المنشأة من النفقة، أو النشاط المرتبط بالفترات المرحلية، وبالنسبة لإجراءات تخصيص وتوزيع مثل هذه النفقات فإنه يجب أن تتطابق مع تلك الإجراءات المستخدمة بواسطة المنشأة عند إعداد تقرير نهاية العام، وإذا كان لا يمكن ربط التكاليف أو المصروفات في الفترات المرحلية الأخرى فإنه لا يجب أن تخصص بطريقة تحكيمية على تلك الفترات.

إن تطبيق المبادئ المحاسبية لتحديد تكاليف الفترات المرحلية يمكن توضيحه من خلال الأمثلة التالية (حماد، 2005، ص654):

- 1- التكاليف التي يتم إنفاقها على مدار العام وحتى نهايته وتستفيد منها فترتين أو أكثر من الفترات المرحلية (مثل الإصلاحات الأساسية السنوية) يجب أن يتم تخصيصها أو توزيعها على الفترات المرحلية من خلال المقدمات والمستحقات.
- 2- بالنسبة لخصم الكمية الذي يتم منحه للعملاء والمعتمد على حجم المبيعات السنوية فإنه يجب تقسيمه (توزيعه) على الفترات المرحلية وذلك على أساس المبيعات التي تمت إلى العملاء خلال الفترة المرحلية إلى المبيعات السنوية المتوقعة.
- 3- يمكن تأجيل تكاليف الإعلان إلى الفترات المرحلية التالية في نفس العام المالي وذلك إذا كانت هذه التكاليف تقيد الفترة المرحلية التالية، وبالنسبة لتكاليف الإعلان فإنه من الممكن أن تستحق وتحمل على الفترات المرحلية التي تسبق الحصول على الخدمة إذا كان هناك برنامج إعلاني متضمن في ترتيبات المبيعات.

4- وبالنسبة للتكاليف والمصروفات التي تخضع لتسويات نهاية العام مثل الديون المعدومة والحوافز والمكافآت المقدرة فإنه يجب أن يتم تقديرها وتخصيصها في الفترات المرحلية بطريقه مناسبة.

د- أسس القياس المحاسبي لمخصصات ضرائب الدخل.

الضرائب تمثل نصيب الدولة من أرباح الشركة، وهذا الأمر يحتاج لتحديد مخصص ضرائب الدخل عند إعداد التقارير المالية المرحلية بأن تقوم الشركة في نهاية كل فتره مرحلية بعمل تقدير جديد لمعدل الضريبة الفعلي المتوقع تطبيقه على السنة المالية ككل، واستخدام هذا المعدل كأساس لحساب معدل الضريبة المقدر في نهاية الفترة المالية المرحلية ومعدل الضريبة السائد في نهاية السنة السابقة مع الأخذ بعين الاعتبار أي تعديلات قد أدخلت عليه، حيث يتم إعادة النظر في المعدل السابق في نهاية كل فترة مالية مرحلية، حيث إنه يتفق مع المفهوم الأساسي الوارد في الفقرة (28) الذي ينص على وجوب تطبيق مبادئ الاعتراف والقياس المحاسبي في تقرير مالي مرحلي كما هي مطبقة في البيانات المالية السنوية، ويتم تقسيم ضرائب الدخل على أساس سنوي، كما يتم حساب مصروف ضريبة الدخل للفترة المرحلية بالتطبيق على الدخل قبل احتساب الضريبة للفترة المرحلية معدل الفترة الذي ينطبق على إجمالي الأرباح السنوية المتوقعة أي متوسط معدل ضريبة الدخل السنوية المقدرة سارية المفعول، ومعدل المتوسط السنوي المقدر هذا يعكس مزيجاً من هيكل ضريبة الدخل المتصاعدة التي يتوقع أن تنطبق على أرباح السنة الكاملة بما في التغييرات التي تمت بالفعل في معدلات ضريبة الدخل المقرر تطبيقها فيما بعد (معايير المحاسبة الدولية ، ص656).

هـ- العمليات غير المستمرة والبنود غير العادية.

المقصود بالعمليات غير المستمرة هي المكاسب والخسائر المهمة نسبياً الناتجة من التخلص من أحد فروع النشاط، أما البنود غير العادية فالمقصود بها هي المكاسب أو الخسائر المهمة نسبياً وغير المعتادة وغير المتكررة، حيث إن البنود غير العادية وتأثير العرض القطاعي للمعلومات سوف يتم التقرير عنها بشكل منفصل في الفترة المرحلية وذلك عند حدوثها، ونفس الأمر سوف يحدث بالنسبة للأحداث الأخرى غير العادية أو غير المتكررة، ولا توجد أي محاولة سوف يتم عملها لتوزيع مثل هذه البنود على مدار العام المالي وعملياً فإن مثل هذه البنود سوف ترتبط بالنتائج السنوية للتشغيل (حماد، 2005، ص656).

و- ربحية السهم الواحد.

والمقصود بربحية السهم هو أن يتم قسمة صافي الدخل بعد طرح التوزيعات على الأسهم الممتازة على المتوسط المرجح للأسهم العادية. ومن خلال هذا التعريف فإن ربحية السهم الواحد تعبر عن نتائج أعمال الشركة في رقم واحد (كيسو، 1999، ص1999).

وعند إعداد التقارير المالية المرحلية فإنه لا بد من استخدام نفس الإجراءات المستخدمة في نهاية السنة المالية لحساب ربحية السهم الواحد وذلك للحساب والإفصاح عن ربحية السهم الواحد في الفترات المالية المرحلية، ويلاحظ أن ربحية السهم الواحد بصفه عامة لن تساوي مجموع مقادير ربحية السهم الواحد للفترات المرحلية، ويرجع ذلك إلى بعض العوامل التي تحدث خلال العام مثل إصدار أسهم خلال العام أو التغيرات في أسعار السوق (حماد، 2005، ص657).

سابعاً: مشكلات القياس المحاسبي في التقارير المالية المرحلية (حنش، 2009، ص49):

- 1- اختلاف القياس المحاسبي للفترة المرحلية عن مفهوم القياس للسنة المالية الكاملة وبالتالي تختلف الدورة المحاسبية للفترة المرحلية عن الدورة المحاسبية للسنة المالية الكاملة حيث يتم إجراء التسويات والإقفال في السنة المالية الكاملة.
- 2- المشكلة في تحديد المدخل الملائم لإعداد القوائم المرحلية عند إعدادها، مما يقلل من أهمية هذه القوائم وقابليتها للمقارنة لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية.
- 3- إن لكل شركة نشاطاً له طبيعة موسمية يؤثر على إعداد القوائم المالية المرحلية، مما يقلل من أهمية هذه القوائم وفعاليتها للمقارنة لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية.

المبحث الثالث

طبيعة الإفصاح عن المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية المنشورة

أولاً: تمهيد.

ثانياً: الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح.

ثالثاً: أنواع الإفصاح.

رابعاً: العوامل المؤثرة على درجة الإفصاح.

خامساً: أوجه القصور في الإفصاح المحاسبي.

سادساً: متطلبات الإفصاح العام.

سابعاً: توقيت الإفصاح عن المعلومات المالية.

ثامناً: الإفصاح المطلوب وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (34) التقارير المالية

المرحلية.

تاسعاً: الإفصاحات الخاصة بالمنشآت المتداولة في البورصة.

عاشراً: دور المراجع في رفع مستوى الإفصاح.

الحادي عشر: الإفصاح عن التنبؤات بالمعلومات المستقبلية.

الثاني عشر: مشاكل الإفصاح في التقارير المالية المرحلية.

أولاً: تمهيد.

الأسواق العالمية أصبحت مصدراً مهماً ومتزايداً للتمويل، ووجدت قضايا مهمة في العديد من الدول النامية، مثل الإفصاح العام وحماية المستثمر (قيمة حملة الأسهم) وأشكال مشتقات رأس المال، ولا تزال ممارسة الإفصاح تختلف بدرجة ملحوظة من دولة لأخرى، زادت بعض الشركات في الإفصاح وذلك للتمشي مع معايير المحاسبة الدولية ومع متطلبات لجنة تبادل سوق المال الأمريكية حتى يمكن تسجيلها في الولايات المتحدة، وأيضاً للتجاوب مع طلب المستثمرين والمحللين للمعلومات، ولذلك يجب على المحاسب الإفصاح عن المعلومات المهمة والتي يترتب على عدم الإفصاح عنها تغيير في قرار مستخدمي القوائم المالية، وللإفصاح عدة أشكال منها إدخال المعلومة في القوائم المالية، والتبويب داخل القوائم المالية، ويتم تقديم المعلومات المرتبطة بالقوائم المالية خارجها، وهذه المعلومات يتم تصنيفها كملاحظات للقوائم المالية وتشمل المعلومات أرقاماً ونصوصاً تساعد مستخدم القوائم المالية بالأمر التي ظهرت ملخصة في القوائم أو استبعدت منها كلية (زايد وحجاج، 2004، ص189).

ثانياً: الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح.

إن مفهوم الإفصاح يعود جذوره إلى بداية تأسيس الشركات المساهمة العامة في القرن التاسع عشر، وانفصال الملكية عن الإدارة، والقبول بمفهوم المسؤولية المحدودة للشركاء. وقد طلب في ذلك الوقت سن تشريعات وقوانين لهذه الشركات تلزمها بتدقيق بياناتها المالية من قبل مدقق حسابات خارجي مستقل ومحاييد، ومن ثم تلزمها بنشر قوائمها المالية بصفة دورية.

قانون الشركات البريطاني أصدر عام 1844 وهو الأسبق من حيث فرض التدقيق الخارجي الذي كان يكتمل بإصدار شهادة المدقق بصحة وحقيقة البيانات المالية، والذي ألزم الشركات بنشر القوائم المالية والتقارير عن نتائج الأعمال والمركز المالي، حتى يستفيد مستخدمو هذه القوائم من البيانات المالية المنشورة في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية في مجال الاستثمار وفي مجال الإقراض.

وفي عام 1934 تم إنشاء هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية وتم إصدار تعليمات للشركات المدرجة في البورصة الأمريكية بالالتزام في الإفصاح عن بياناتها المالية. كما أن معهد المحاسبين القانونيين أكد على ضرورة الالتزام بمبدأ الإفصاح الكامل ومبدأ الثبات عند إعداد ونشر البيانات المالية. وقد ازداد الاهتمام بالإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية

المنشورة، بارتباطه بالتحول التاريخي للمحاسبة في بداية ستينات القرن العشرين، عندما تطورت الوظيفة المحاسبية من نظام مسك الدفاتر غايته حماية مصالح الملاك إلى التركيز على نظام المعلومات الذي هدفه الرئيسي توفير المعلومات المناسبة لصنع القرارات، وقد ارتقت بعض المبادئ والمفاهيم المحاسبية التقليدية حتى تتمكن المحاسبة من القيام بوظيفتها الجديدة مثل القابلية للمقارنة وخاصيتي الملاءمة والموثوقية، وحتى مبدأ الإفصاح التام نفسه وذلك على حساب بعض المبادئ التي تراجعت أهميتها النسبية في الوقت الحاضر مثل مبدأ الموضوعية وسياسة التحفظ وخاصية القابلية للتحقق.

كما حصل تطور مهم في الإفصاح عن المعلومات في ميزانيات البنوك الأمريكية في عام 1974 عندما أُلزم المصارف التجارية بالخضوع للتشريعات والأنظمة التي تصدرها هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية من حيث شروط وقواعد الإفصاح عن المعلومات المطبقة على الشركات المساهمة الأخرى والمدرجة في البورصة (مطرو السيوطي، 2004، ص341).

ثالثاً: أنواع الإفصاح.

تتمثل أنواع الإفصاح في التالي (أبو المكارم ، 2004 ، ص110):

1- الإفصاح الكافي.

وهو أن يتضمن الإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات المالية الواجب إظهارها في القوائم المالية لجعلها مفيدة وغير مضللة، وذلك بهدف تزويد الفئات المستخدمة بالتقارير المالية بالمعلومات الضرورية لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

2- الإفصاح العادل.

وهو يعني ضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية الواجب إظهارها في القوائم المالية ويستلزم المعاملة المتوازنة بين مستخدمي المعلومات المحاسبية وعدم التحيز إلى فئة على حساب فئة أخرى، وذلك لتزويد جميع مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات نفسها في وقت واحد.

3- الإفصاح الشامل.

فهو يستلزم التعبير عن الأحداث الاقتصادية بدقة حتى تضمن عدم إخفاء أي معلومة جوهرية أو حذف أي معلومة قد تؤثر على مصالح المستثمر العادي، ولكن عند عرض كافة التفاصيل والأحداث الاقتصادية يجب الأخذ بعين الاعتبار تكلفة إنتاج المعلومات والمنفعة المرجوة منها وأهميتها للمستثمر لان كثرة التفاصيل غير المهمة تعمل على تخفيض القدرة على الاستيعاب.

كما ويمكن تصنيف الإفصاح كما يلي (لظفي، 2007، ص33-34):

1- الإفصاح الوقائي.

ويهدف هذا الإفصاح إلى حماية المستثمر العام الذي لديه دراية محدودة باستخدام المعلومات المالية، وذلك لمحاولة تجنب والقضاء على الأضرار التي قد تصيب المستثمر العادي من بعض الإجراءات والتعامل غير العادل، ويعتمد هذا التعريف على تبسيط المعلومات المالية إلى الحد الذي يجعلها مفهومه لدى المستثمر محدود المعرفة عن المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد ومراعاة قدرة المستثمر على فهمها عند تحديد مقدار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها.

2- الإفصاح المعرفي أو التنقيفي.

وبشير الإفصاح التنقيفي إلى الاتجاه نحو زيادة حجم المعلومات الموضح عنها، والتركيز على المعلومات التي تحتاج إلى درجة أكبر من الدراسة والخبرة في استخدامها. ويهدف هذا الإفصاح إلى تقديم معلومات مفيدة لأغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية ويقوم هذا النوع من الإفصاح على اعتبارات وهي:

1- إخلاء مسئولية الإدارة وامتداده لهدف تقديم معلومات ملائمة ومفيدة لاتخاذ قرارات مثل الاستثمار والتمويل.

2- قدرة المستثمر على تفسير المعلومات المالية بالخدمات الاستشارية للمحللين الماليين المهنيين الذين يكون لديهم الوعي بأسس المعلومات المالية واستخدامها.

3- أهمية توجيهه المعلومات المفصحة عنها في القوائم المالية نحو مساعدة المستثمرين على تقدير المتغيرات التي تعتمد على قياس درجة المخاطر النسبية وفي ضوء علاقة العائد على الاستثمار مقارنة مع العائد من الاستثمار في الأسواق المالية.

أما بالنسبة للإفصاح المتبع في الأسواق المالية هو الإفصاح التنقيفي وذلك لأنه يعكس أثر المعلومات بسرعة وبعدالة لأغراض تحديد أسعار الاستثمارات ذات الكفاءة . إن الإفصاح يوفر المعلومات التي تمكن السوق من التوصل للأسعار المتوازنة التي تحقق عدالة توزيع العوائد ودرجات المخاطر.

وهناك العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها للإفصاح عن المعلومات المالية (لظفي، 2007، ص33-34):

1- المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في الملاحظات الهامشية.

2- القوائم الإضافية والكشوف الملحقة.

رابعاً: العوامل التي تؤثر في الإفصاح.

توجد عوامل تؤثر في درجة الإفصاح بالتقارير المالية، ويمكن تقسيمها إلى عوامل تتعلق ببيئة المجتمع التي تعد فيه التقارير المالية وأخرى تتعلق بالمعلومات المالية التي يتعين الإفصاح عنها وهناك عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية وعوامل تتعلق بكلفة المعلومات ويتضح ذلك فيما يلي (جرن، 2003، ص16):

1- عوامل البيئة.

إن الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تؤدي إلى اختلاف في التقارير المعدة من دولة إلى أخرى وهناك عامل ناتج عن حاجة المستخدمين إلى مزيد من المعلومات الإضافية عن التغيرات البيئية وأثرها في المشروع، ويرجع ذلك إلى طبيعة النظام السياسي ودرجة الوعي وطبيعة النظام الاقتصادي ودرجة النمو والسياسات المالية المطبقة ومدى الالتزام بقواعد الإفصاح.

2- عوامل تتعلق بالمعلومات.

تتأثر درجة الإفصاح بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية ومدى توافر المعايير المناسبة للحكم على كفاءتها، ومن أهم المعايير الملاءمة والثقة والقابلية للمقارنة والتحقق، وهذه المعايير يأخذها أغلب المستفيدين من التقارير المالية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

3- عامل التكلفة أو اقتصاد المعلومات.

ويعد عامل التكلفة محددًا رئيساً لمستوى الإفصاح في القوائم المالية، ويقصد بها أن تفوق المنافع تكلفة إعداد المعلومات وتوفيرها لمستخدمي التقارير المالية بشكل مناسب.

4- عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية.

تتأثر درجة الإفصاح بظروف الشركة نفسها، وبعض المتغيرات المرتبطة بالشركة مثل حجم الشركة وعدد المساهمين وصافي الربح وغير ذلك من العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح في ظل ظروف معينة.

خامساً: أوجه القصور في الإفصاح المحاسبي.

إن القصور في الإفصاح لتلبية حاجة الأطراف المعنية يرجع إلى النقاط التالية (العبد العال، 2005، ص64):

- 1- المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية تؤثر على مصالح الشركة تجاه الشركات المنافسة، ولكن هذا السبب لا يعتبر محددًا لعملية الإفصاح، لأنه من الممكن أن يحصل المنافسون على المعلومات التي يريدونها من مصادر أخرى.
- 2- الإفصاح عن التفاصيل غير الضرورية قد يؤدي إلى التشويش والإرباك، ولكن مفهوم الأهمية من الممكن أن يحدد التفاصيل الضرورية وغير الضرورية، وعلى ذلك يتم الإفصاح.
- 3- الإفصاح يساعد اتحاد العمال من إجراء المفاوضات بخصوص الموظفين ورواتبهم وغيرها من النفقات.
- 4- الفئات المستخدمة للتقارير المالية لم تكن قادرة على فهم واستعمال المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها مثل السياسات والإجراءات المحاسبية.
- 5- الاختلاف بين معدي المعلومات ومستخدميها، مما يجعل من الصعوبة تلبية حاجة الأطراف المختلفة.

سادساً: متطلبات الإفصاح العام.

إن طريقة وكيفية عرض المعلومات لها تأثير على القرارات المتخذة فلا بد أن يتم الإفصاح عن المعلومات بالطريقة التي تساعد المستثمر على اتخاذ القرار، وترتبط المعلومات التي يجب الإفصاح عنها بالأمر التالية:

1- الوحدة المحاسبية وأنشطتها.

يجب على المنشآت الإفصاح عن طبيعة نشاطها وشكلها القانوني وتواريخ إعداد القوائم المالية والفترات التي تغطيها حتى يتمكن المستثمر من إجراء المقارنات ومقارنة حجم وطبيعة الموارد المتاحة والأحداث المؤثرة (طه، 1999، ص288).

2- السياسات المحاسبية الهامة.

إن اختلاف السياسات المحاسبية تؤدي إلى إعداد بيانات ومعلومات مختلفة وهذا يؤدي إلى صعوبة تفسير القوائم المالية الأمر الذي يدعو إلى ضرورة توفير مجموعه موحدة من السياسات المحاسبية المتعارف عليها بالإضافة إلى أن تتضمن القوائم المالية وصفاً واضحاً وموجزاً للسياسات الهامة في الاختيار بين البدائل المقبولة للمعايير المحاسبية أو طرق تطبيقها واستخدام معايير وطرق محاسبية مطبقة في أوجه نشاط مماثلة وإعداد القوائم المالية على أساس لا يتفق مع احد المفاهيم الأساسية للمحاسبة ومن أهم السياسات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها أساس توحيد الحسابات وطريقة تحديد تكلفة المخزون ، وأساس إثبات

الإيرادات وتحققها وطريقة الاستهلاك والمعالجة المحاسبية للمصروفات السابقة على بدء التشغيل ومصاريف الأبحاث والتجارب وأساس إعداد القوائم المالية ومعالجة رسوم التمويل على القروض الإنشائية والمعالجة المحاسبية للمكاسب والخسائر لتمويل الأصول الواجب تسويتها بعملات أجنبية (طه، 1999، ص289-290).

3- التغييرات المحاسبية.

التغييرات المحاسبية تؤثر على القوائم المالية ويتطلب ضرورة إجراء التعديلات ومعالجة هذه التغييرات بطريقة ملائمة والإفصاح عنها بصورة كاملة حتى يتمكن المستثمر من إجراء المقارنات ومن أهم التغييرات المحاسبية (لطفى، 2006، ص557).

أ- التغييرات في السياسات المحاسبية.

وتشمل هذه التغييرات تلك التغييرات في المعايير والسياسات المحاسبية التي تتبعها الإدارة ، وطرق تطبيقها في إعداد القوائم المالية مثل التغيير في طريقة تحديد المخزون وحساب الإهلاك الذي يؤثر على صافي الدخل أو حقوق الملكية أو رأس المال عند إتباع سياسة جديدة تتطلب تعديلاً للقوائم المالية لكافة المدد المالية المعروضة بالإضافة إلى إيضاحات بأن القوائم المالية السابقة قد تم تعديلها، وأثر هذه التغييرات على الفترات السابقة (لطفى، 2006، ص557).

ب- التغيير في التقديرات.

قد تتاح معلومات أو تقع أحداث أو تكتسب المنشأة خبرات تؤدي إلى تغيير في التقديرات قد تؤثر على النتائج المالية للفترات المقبلة، أي أنه يجب التفرقة بين التغييرات التي تؤثر على نتائج المدة الحالية وتلك التي تحدث في نتائج المدة المقبلة وإظهار أثرها على القوائم المالية (لطفى، 2006، ص558).

ج- التغيير في تكوين الوحدة المحاسبية.

قد تحدث بعض التغييرات في تكوين الوحدة المحاسبية مما يؤدي إلى إعداد قوائم مالية تعتبر لوحدة محاسبية غير الوحدة الأولى، والذي يعتبر تغييراً في السياسات المحاسبية مما يتطلب إعادة تصوير القوائم المالية وتعديلها لكافة المدد المعروضة ، وبيان سبب هذا التغيير. إن هذا التغيير يتطلب ضرورة الإفصاح عن قيمة التغيير ومبرراته وأثره على القوائم المالية المنشورة وذلك حتى يتمكن مستخدمو القوائم المالية من إجراء المقارنات لاتخاذ قراراتهم (طه، 1999، ص293).

د- تصحيح الأخطاء في القوائم المالية للفترات السابقة.

قد يحدث أخطاء محاسبية في فترات سابقة عند تطبيق المحاسب للمعايير والطرق المحاسبية تؤثر في التقديرات أو القوائم المالية. ويكون ناتج الخطأ من التحول من سياسة محاسبية غير مقبولة إلى سياسة أخرى مقبولة، وفيه يتم تصحيح الأخطاء في التطبيق للمعايير والطرق المحاسبية. إن هذا الأمر يتطلب تصحيح الأخطاء التي حدثت في القوائم المالية للفترات السابقة والإفصاح عنها، وذلك لإجراء المقارنات اللازمة بكفاءة وفاعلية والتي من شأنها مساعدة المستثمرين على فهم القوائم المالية واستيعابها (لطي، 2006، ص566).

ه - المكاسب والخسائر المحتملة.

تتمثل في احتمال حدوث مكاسب أو خسائر لا يمكن حسمها بصورة قاطعة إلا إذا وقعت أحداث معينة في المستقبل أو تأكد عدم وقوعها ، الأمر الذي يؤدي إلى اقتناء أصل أو ضياعه أو تحقيق التزام.

ولأن مبدأ الإثبات يقضي بعدم إثبات أي مكاسب محتملة إلا إذا تحققت هذه الأحداث التي تؤكدتها وان مبدأ الحيطة والحذر يقضي بإثبات الخسائر المحتملة إذا كانت المعلومات المتاحة في تاريخ الميزانية توضح أن الفترة المقبلة تؤكد ضياع الأصل أو تحمل التزام بصورة مرجحة ويمكن تقدير قيمتها تقديراً مقبولاً. فمن الضروري الإفصاح عن هذه المكاسب أو الخسائر المحتملة وطبيعتها في الإيضاحات المرفقة في القوائم المالية لأنها سوف تؤثر على حقوق أصحاب رأس المال سواء كانت ناتجة عن عمليات تبادليه أو تحويلات أو نتيجة لظروف غير عادية (طه، 1999، ص294).

و- الارتباطات المالية.

قد يوجد ارتباط بين الوحدة المحاسبية مع غيرها باتفاقيات قابلة للتنفيذ مما يؤدي إلى تقييد حرية تصرفها بقيود غير عادية وذات قيمة كبيرة مثل القيود على التوزيعات أو الاقتراض أو الاندماج، أو التعاقد على بيع أو شراء كمية من المخزون مثل هذه الارتباطات كبيرة القيمة وغير العادية، لا بد الإفصاح عنها في الإيضاحات المرفقة من حيث وصفها وشروطها وقيمتها لأنها تعتبر من المعلومات المفيدة للمستثمرين وأيضاً لأنها قد تؤثر بالفعل في تحديد أسعار الأوراق المالية في البورصات (طه، 1999، ص294).

ز- الأحداث اللاحقة.

تغطي القوائم المالية فترة محدودة من الوقت ، وتمثل الأحداث اللاحقة الفترة بين تاريخ إعداد القوائم المالية وبين تاريخ إصدارها وقد تؤدي إلى تغييرات في الأصول والخصوم خلال الفترة المحاسبية أو الفترات المقبلة ، بالرغم من عدم وجود معيار خاص بها إلا أن

كثيراً من معايير القياس المحاسبي ومعايير المراجعة تنص على أهمية الإفصاح عنها وإيضاح هذه الأحداث كعامل أساسي في عدالة تمثيل القوائم المالية. إن إتباع السياسات المحاسبية تزيد قدرة المستثمر من منفعة المعلومات، وإن التغير في السياسات المحاسبية أو طرق تطبيقها يؤثر على قدرة المستثمر على ربط النتائج المحاسبية والمدد المالية.

أما بالنسبة للمكاسب والخسائر المحتملة فإن المستثمر يواجه الاختيارات البديلة التي تتطلب وجود معلومات تساعد في الحصول على المحصلة المحتملة لكل بديل ونتائجه التي تؤدي إلى عوائد إضافية إلى حقوق الملكية والتي يحتاجها المستثمر في اتخاذ قراراته الاستثمارية. أما بالنسبة للأحداث اللاحقة فإنه ينظر إلى طبيعة كل حدث، ومدى ارتباطه بالقوائم المالية أو بالأوضاع في تاريخ إعداد القوائم (لطفي، 2006، ص556).

سابعاً: توقيت الإفصاح عن البيانات المالية.

إن الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية والتي تفيد في اتخاذ القرارات وهي الملاءمة والموثوقية، وتعرف الملاءمة بأنها قدرة المعلومات في التأثير على متخذ القرار ولكي تتصف المعلومة بالملائمة يجب أن تتضمن القيمة التنبؤية والتغذية العكسية والوقتية بينما تعرف الموثوقية بأنها تلك الخاصية التي تعطي الثقة بأن المعلومة خالية من التحيز والخطأ، ودرجة معقولة وتشمل الموثوقية والقابلية للإثبات والحياد والأمانة (الخوري وبالقاسم، 2006، ص168).

يجب توفير الوقت الملائم لإعداد وعرض وتقديم المعلومات لمستخدميها. وإذا لم يتم الإعداد والعرض والوقت الملائم فإن قيمة المعلومة تتناقص ثم تزول إذا لم تأت في وقتها، حيث إن المنفعة التي يحصل عليها متخذ القرار ترتبط بمدى حصوله على المعلومات المناسبة في الوقت المناسب.

ولذلك حرصت قوانين الشركات في الدول المختلفة، وتعليمات هيئات أسواق المال العالمية - أن تلزم الشركات المدرجة في تلك الأسواق بالقيام بعرض وإعداد هذه المعلومات خلال فتره زمنية معقولة من تاريخ انتهاء السنة المالية أو الفترة المرحلية وتزويد الأسواق المالية بنسخ بهدف توفير المعلومات على فترات متقاربة للمتعاملين في الأسواق المالية، وعدم الاكتفاء بالتقارير المالية السنوية، ولهذا يمكن تقديم البيانات والتقارير المرفقة معها مؤشرات مالية وأخرى غير مالية، من شأنها أن تعزز عوامل الثقة والإقبال على اقتناء الأسهم إذا كانت المؤشرات إيجابية ومن ثم أحداث تأثير على حجم التداول في الأسواق المالية (مطر والسيوطي، 2008، ص356).

ثامناً : الجوانب المطلوب الإفصاح عنها وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (34) التقارير المالية المرحلية (مطروالسيوطي، 2008، ص 385-386):

1- عند إعداد التقارير المالية المرحلية يجب الإفصاح عن حقيقة الامتثال للمعايير الدولية، إذا كان التقرير المالي متمثلاً لهذا المعيار، ولا يجب أن يوصف التقرير المالي المرحلي انه متمثل لمعايير المحاسبة الدولية ما لم يكن متمثلاً بجميع متطلبات هذه المعايير.

2- إن التقارير المالية المرحلية التي تعرض التقارير المالية (المختصرة أو الكاملة) يجب أن تشمل البيانات المالية المرحلية الآتية:

أ- الميزانية العمومية كما في نهاية الفترة المرحلية وميزانية المقارنة كما في نهاية السنة المالية السابقة لها مباشرة.

ب- بيانات قائمة الدخل للفترة المرحلية الحالية وتراكماً للسنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع بيانات دخل مقارنة للفترة المرحلية المقابلة للسنة السابقة لها.

ت- بيان يظهر التغيرات في حقوق الملكية تراكماً للسنة المالية الحالية حتى تاريخه، مقارنة مع الفترة المقابلة من السنة المالية السابقة مباشرة .

ث- بيان التدفق النقدي تراكماً للسنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع بيان مقارنة مع الفترة المقابلة من السنة السابقة مباشرة.

3- بالنسبة للبيانات المالية الخاصة بالتقارير المرحلية يجب تقييمها بالمادية، عند تقرير كيفية الاعتراف ببند أو قياسه أو تصنيفه أو الإفصاح عنه لأغراض تقديم هذه التقارير، يجب إدراك أن القياسات المرحلية تعتمد على التقديرات أكثر من اعتمادها على قياسات البيانات المالية السنوية.

4- إذا حدث تغيير لتقييم مبلغ ورد في التقرير المرحلي إلى حد كبير خلال الفترة النهائية للسنة المالية، ولكن لم تتم نشر تقرير مالي منفصل لتوضيح في تلك الفترة المرحلية، فإنه يجب الإفصاح عن طبيعته ومبلغ ذلك التغير في التقدير، في إيضاح البيانات المالية السنوية للسنة المالية.

5- يجب على المنشأة تطبيق نفس السياسات المحاسبية في بياناتها المالية المرحلية كما هي مطبقة في بياناتها المالية السنوية، ما عدا التغيرات في السياسة المحاسبية التي تمت بعد تاريخ أحدث بيانات مالية سنوية، والتي يجب أن تظهر في البيانات المالية السنوية التالية، على ألا يؤثر عدد مرات إصدار تقارير المنشأة على قياس نتائجها السنوية، وأن يتم قياس التقارير المالية المرحلية على أساس السنة الحالية حتى تاريخه.

بالإضافة إلى بعض المعلومات من السنة السابقة يجب أن تقدم في التقارير المالية المرحلية على أساس المقارنة بين السنوات السابقة وهذا الإفصاح يسهل في المقارنة بين الربع الجاري مع أطول فترة زمنية وآخر اثني عشر شهراً ومع نفس الربع من السنة السابقة. العديد من الشركات التي تعد تقارير مالية مرحلية على أساس ربع سنوي لا تقوم بعمل الربع الأخير وذلك لمصادفة نهاية السنة المالية والتي تعد فيها الميزانية العمومية. وعند حدوث أي أحداث في الربع الأخير يجب الإفصاح عنها منفصلة علي هيئة ملاحظات في التقارير المالية المرحلية (Williams, et.al.,1995, p1153).

تاسعاً: الإفصاحات الخاصة بالمنشآت المتداولة في البورصة.

الشركات المدرجة في السوق المالي تلتزم بمستوى عالٍ من الإفصاح المحاسبي، وتهتم بمهنة المحاسبة والجهات التي تضع المعايير المحاسبية لضمان مستوى دقيق من الإفصاح المحاسبي وعلى الأخص ما يلي (حماد، 2006، ص59):

1. الإفصاح القطاعي.

يتطلب الإفصاح القطاعي ما يلي:

أ- وجود خطوط إنتاج أو صناعات قطاعية.

ب- وجود مناطق جغرافية.

العملاء الرئيسيون.

2- ربحية السهم الواحد.

الشركات المتداولة في البورصة تقدم معلومة عن ربحية السهم العادي الواحد (بعد استبعاد أرباح الأسهم الممتازة إن وجدت) وذلك في قائمة الدخل التي تعد عن الفترة، وذلك لأهمية هذا الرقم في قياس العديد من المؤشرات المالية.

3- التقارير المرحلية.

وهي إعداد القوائم المالية المرحلية من المنشأة إلى الأطراف المهتمة وعادة تكون ربع سنوية، ولكن يجب أن يتم الإفصاح بمستوى معين يحدد المعلومات التي تقدم كحد ادني في تقاريرها.

عاشراً: دور المراجع في رفع مستوى الإفصاح.

يعد تقرير المراجع من مصادر المعلومات الهامة الأخرى، فالمراجع هو شخص مهني يقوم بإجراء فحص مستقل للبيانات المحاسبية التي تعرضها المنشأة، فإذا وصل المراجع إلى

القناعة بأن القوائم المالية تمثل المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للمنشأة بصورة عادلة طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فإنه يبدي رأياً غير متحفظ ويهدف هنا التقرير إلى تقديم معلومات تتعلق برأي المراجع (المدقق الخارجي أو مراقب الحسابات) بشأن اتفاق المعايير المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ولا يستخدم للإفصاح عن أية معلومات مالية جوهرية عن المنشأة.

تقرير المراجع الخارجي ليس مكاناً للإفصاح عن المعلومات المالية الخاصة بالمنشأة، ولكنه يؤدي دوره بطريقة للإفصاح عن الأنواع التالية (لظفي، 2006، ص496-499):

- 1- الأثر المهم نسبياً نتيجة استخدام طرق محاسبية مختلفة عن تلك الطرق المقبولة عموماً.
- 2- الأثر المهم نسبياً نتيجة التحول من استخدام طريقة محاسبية مقبولة عموماً إلى طريقة أخرى غيرها.

- 3- اختلاف في الرأي بين المراجع والعميل بالنسبة لقبول طريقة، أو أكثر من الطرق المحاسبية المستخدمة في التقارير.

يجب أن يفصح عن الأثر المهم نسبياً نتيجة استخدام طرق محاسبية مختلفة والأثر المهم نسبياً نتيجة التحول من استخدام طريقة محاسبية مقبولة عموماً إلى طريقة أخرى غيرها من المعلومات في التقارير ذاتها. ويعتبر ازدواج الإفصاح مطلوباً للتأكد من عدم تضليل القارئ بالنسبة لقابلية مقارنة التقارير مع تقارير المنشآت الأخرى، ولتوفير الثبات مع الفترات الأخرى. وعند إعداد المراجع للتقرير فإنه تتبع معايير التقرير التالية (لظفي، 2006، ص496-499):

- 1- يجب أن يحدد التقرير ما إذا كانت القوائم المالية المعدة طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أم لا.

- 2- يجب أن يحدد التقرير الظروف التي أدت إلى عدم الثبات على استخدام أساليب محاسبية معينة في الفترة الحالية مقارنة بالفترة السابقة بها.

- 3- ينظر إلى جوانب الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية على أنها كافية بصوره معقولة إلا إذا أشار تقرير المراجع لخلاف ذلك.

- 4- يجب أن يتضمن التقرير التعبير عن رأي المراجع في القوائم المالية ككل أو بيان أسباب عدم إمكانية التعبير عن هذا الرأي.

وفي كل الأحوال، فإنه عندما يقترن اسم المراجع بقوائم مالية معينة، فإن التقرير يجب أن يتضمن إشارة قاطعة لنوع الفحص الذي قام به المراجع إن وجد ومدى المسؤولية التي يتحملها عنه.

وفي أغلب الحالات يقوم المراجع بإبداء رأي نمطي نظيف أو غير متحفظ، بمعنى أن المراجع يعبر عن رأيه بأن القوائم المالية تعرض بصورة عادلة في كل الجوانب الهامة نسبياً - المركز المالي، نتائج العمليات والتدفقات النقدية للمنشأة طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

الحادي عشر: الإفصاح عن التنبؤات بالمعلومات المستقبلية.

وبناء على أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ظهرت آراء تطالب بمزيد من الإفصاح عن معلومات أخرى غير تلك الواردة بالقوائم المالية التقليدية التي من أهمها الإفصاح عن التنبؤات المالية، إذ إن متخذي القرارات في أسواق رأس المال يعانون دائماً من عدم تماثل المعلومات بينهم وبين مديري الشركات المساهمة، مما يؤثر سلباً في كفاءة سوق رأس المال، ومن ثم فإن المزيد من الإفصاح عن التنبؤات المالية سيكون له آثار إيجابية في كفاءة سوق رأس المال وفي تخصيص كفاء للموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع.

يقصد بالتنبؤات المالية المعلومات المالية المستقبلية المعدة على أساس افتراضات خاصة بأحداث مستقبلية تتوقع الإدارة حدوثها ورد فعل الإدارة المتوقع عند تحقق تلك الافتراضات، وقد تتضمن المعلومات المالية المستقبلية القوائم المالية أو واحداً من بنودها أو أكثر (الحيزان، 2007، ص 281-282).

ويرجع الاهتمام بالتنبؤ بالمعلومات المستقبلية إلى الآتي (كيسو، 1999، ص 1369-1370):

- 1- القرارات الاستثمارية تستند للتوقعات المستقبلية، لذا فالمعلومات المتعلقة بالمستقبل تسهل اتخاذ قرارات أفضل.
- 2- التنبؤات المالية يتم تداولها بالفعل الآن ولكن بصورة غير رسمية وغير خاضعة للرقابة وغير متاحة بصورة متساوية لكل المستثمرين، ويجب إخضاع مثل هذه الحالة لمزيد من الرقابة.
- 3- الظروف تتغير الآن بصورة سريعة جعلت المعلومات التاريخية غير كافية للتنبؤ. وحتى يتم التحقق من دقة وصحة أرقام التنبؤات فإن على مدقق الحسابات القيام باختبار التنبؤات أو التقارير المالية التقديرية من خلال فحص وتقييم مدى ملاءمة الافتراضات والأساليب والإجراءات التي يبنى عليها التنبؤ، وإبداء الرأي الفني المحايد بشأن ما إذا كان إعداد الإدارة للتنبؤات المالية ونشرها قد تم بما يتمشى مع معايير المراجعة، وإبداء الرأي حول الأحداث والظروف التالية لتاريخ التقدير (عبد العال، 2005، ص 74).

الثاني عشر: مشكلات الإفصاح في التقارير المالية المرحلية (حنش، 2009، ص74).

- 1- تصنيف المعلومات التي يجب الإفصاح عنها بالتقارير المالية المرحلية إلى مجموعتين هما المعلومات المالية ، والمعلومات غير المالية.
- 2- حجم المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية المرحلية لاتصل إلى مستوى الإفصاح في التقارير المالية السنوية، أي أن المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المرحلية أقل تفصيلاً من المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية السنوية.
- 3- ما زال الجدل حول الإفصاح عن المعلومات الجزئية أو عدم الإفصاح عنها في التقارير المالية المرحلية مستمراً حتى الآن في أوساط المنظمات المهنية.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

المبحث الأول : ماهية الأسواق المالية

المبحث الثاني : إجراءات البحث واختبار الفرضيات

المبحث الأول

ماهية الأسواق المالية

أولاً: تمهيد.

ثانياً: تعريف الأسواق المالية.

ثالثاً: نبذة مختصرة عن سوق فلسطين للأوراق المالية.

رابعاً: أنواع الأسواق المالية.

خامساً: الصعوبات التي تواجه الأسواق المالية.

سادساً: مراحل تطور سوق فلسطين للأوراق المالية.

سابعاً: العوامل المؤثرة على سعر السهم.

أولاً: تمهيد.

المشاريع الكبيرة تقوم بالتمويل عن طريق طرح الأسهم والسندات للاكتتاب في الأسواق المالية، وكذلك تعتبر الأسواق المالية وسيطاً جيداً في تغطية الفجوة التي يعاني منها كثير من القطاعات والمستثمرين والمتمثلة في عدم مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان متوسط وطويل الأجل، بالإضافة إلى أنها تلعب دوراً مهماً في تشجيع صغار المدخرين أو المستثمرين على استثمار أموالهم في عملية تداول الأوراق المالية بيعاً وشراءً مما له أثر مهم في تنمية ثرواتهم (الزيدانيين، 1999، ص211).

ثانياً: تعريف الأسواق المالية.

وهي الإطار الذي يجمع بين الوحدات المدخرة التي ترغب بالاستثمار ووحدات العجز التي هي بحاجة للأموال بغرض الاستثمار، عبر فئات متخصصة عاملة في السوق بشرط توافر قنوات اتصال فعالة.

ثالثاً: نبذه مختصره عن سوق فلسطين للأوراق المالية .

تأسس سوق فلسطين للأوراق المالية في العام 1995 كشركة مساهمة خاصة منظمة لنفسها ومتمتعة بالصلاحيات الرقابية والتنفيذية اللازمة لتنفيذ أعمالها بموجب اتفاقية تشغيل مع وزارة المالية وقعت في نهاية العام 1996. وقد تأسست بمبادرة جزئية من شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو).

وقبل أن تعقد السوق أول جلسة تداول في 18/02/1997 عكفت على تجهيز أفضل الأنظمة الالكترونية، لتكون بذلك أول سوق عربية تتبنى أتمتة جميع عملياتها سواء المتعلقة بالتداول أو بإيداع وتحويل الأوراق المالية، بالرغم من البداية المتواضعة للسوق إلا أنها متنامية من حيث عدد الشركات المدرجة وعدد شركات الأوراق المالية الأعضاء وحجم التداول.

نظراً للتطورات القانونية لقطاع الأوراق المالية في فلسطين في عام 2005 فقد تم إقرار قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004 وقانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة 2004 . حيث إن هيئة سوق رأس المال تولت أعمال الرقابة على السوق وعلى إصدار الأوراق المالية. وقد تحول سوق فلسطين للأوراق المالية في صيف عام 2006 إلى شركة مساهمة عامة والسبب في تحولها إلى الجهود الكبيرة التي بذلتها السوق والإنجازات والتحديات، تعزيزاً لمبدأ الشراكة والشفافية (www.p-s-e.ps).

ويمكن تلخيص الأهداف التي أنشئت السوق من أجلها ما يلي (www.p-s-e.ps):

- 1- يهدف إقامة السوق إلى توسيع قنوات الاستثمارات المحلية، واستقطاب رؤوس الأموال الخارجية لضخها في المشروعات الوطنية عبر سوق فلسطين للأوراق المالية والتي تكفل سلامة التعامل بالأوراق المالية والشفافية وحماية المستثمر.
- 2- توفير أنظمة تداول ورقابة وتحويل ونقل ملكية الأوراق المالية بطريقة تكفل السرعة والدقة في انجاز البيع والشراء لجميع المتعاملين في السوق.
- 3- سهولة اكتشاف الأسعار الحقيقية للأوراق المالية من خلال تعزيز عوامل العرض والطلب.
- 4- توفير العدالة والتساوي بين جميع المتعاملين بالأوراق المالية وذلك من خلال التزام السوق بأسس التداول وإيصال المعلومات في الوقت المناسب، مما يوفر لجميع المستثمرين فرصاً متكافئة في الربح والخسارة.
- 5- توفير أكبر قدر من الاستقرار في حركة الأسعار بحيث يتم صعود وهبوط أسعار الأوراق المالية بشكل منتظم وتدرجي.
- 6- توفير وإيصال المعلومات الدقيقة المطلوبة للمستثمرين، وذلك حتى يتمكنوا من اتخاذ القرار المناسب.

وقد أضاف زعرب بعض الأهداف وهي كالتالي (زعرب، 2005، ص204):

- 1- العمل على تطوير السوق المالي على نحو جهود التنمية الاقتصادية ويساعد في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للسلطة.
- 2- إتاحة الفرصة لاستثمار مدخرات المواطنين في الأوراق المالية وبما يخدم الاقتصاد الوطني.
- 3- إصدار النشرات والتقارير التي تتضمن جميع المعلومات المتعلقة بأسعار الأسهم وأحجام التداول، وكافة البيانات اللازمة للمستثمرين.
- 4- إدراج الأوراق المالية الجديدة في السوق، والسرعة في تسهيل الأموال المستثمرة في الأوراق المالية مع ضمان تفاعل العرض والطلب.
- 5- العمل على إنشاء شركات جديدة، وتطوير وتنظيم إصدار الأوراق المالية في السوق الأولي.

رابعاً: أنواع الأسواق المالية .

تنقسم أسواق الأوراق المالية إلى نوعين أساسيين هما (حلس، 1995، ص18):

- 1- الأسواق المنظمة.

وهي تلك الأسواق التي تحكم التعامل فيها قوانين وإجراءات رسمية، ويشرف على عملها هيئات متخصصة، ولا يتم في هذه الأسواق عادة سوى تداول الأسهم والسندات المسجلة فيها والمستوفية لمتطلباتها، وبذلك يمنع التداول في قاعاتها بأي ورقة مالية أخرى غير مسجله.

تتبع هذه الأسواق أنظمة تمكن المستثمرين من شراء وبيع الأوراق المالية بأسعار عادلة ومناسبة، وبالتالي فهي تقدم خدمات ممتازة للأفراد وللإقتصاد الوطني على السواء، وهي تتميز بأن لها مكاناً محددًا يلتقي فيه المتعاملون بالبيع والشراء، كما أنها تدار عادة بواسطة مجلس منتخب من أعضاء السوق.

2- الأسواق غير المنظمة.

يطلق الأسواق غير المنظمة على المعاملات التي تجرى خارج الأسواق المنظمة حيث لا يوجد مكان محدد لإجراء المعاملات، إذ تتم من خلال شبكة اتصالات قوية تتمثل في خطوط تليفونية أو أطراف للحاسب الآلي أو غيرها من وسائل الاتصال السريعة، التي تربط بين السماسرة والتجار والمستثمرين وهي تتعامل أساساً في الأوراق المالية غير المسجلة في الأسواق المنظمة.

وهذه الأسواق هي أسواق عرفية، وليست لها نظمها الرسمية المشابهة للأسواق المنظمة، فأسعار الأسهم التي تتداول فيها يتم تحديدها وفقاً لظروف العرض والطلب، ويقوم بإدارة هذه الأسواق شبكة من الوسطاء منتشرين في أنحاء مختلفة ويتبادلون فيما بينهم المعلومات عن الأسهم موضوع التبادل.

خامساً: الصعوبات التي تواجه الأسواق المالية.

هناك بعض الصعوبات التي قد تواجه أسواق الأوراق المالية وتعيق تطورها وتحد من قدرتها على القيام بدورها الرئيسي في الإقتصاد (زعرب، 2005، ص208):

- 1) نقص الوعي الادخاري والاستثماري لدى المواطنين.
- 2) عزوف المستثمرين عن الاستثمار في سوق الأوراق المالية.
- 3) عدم وجود المستثمر المؤسسي.
- 4) نقص المعلومات والبيانات المالية الأمر الذي يجعل عملية الاستثمار في الأوراق المالية محفوفة بالمخاطر.
- 5) ضعف الإطار الرقابي الإشرافي على عمليات السوق.
- 6) ضعف إدارة الشركات المدرجة في السوق.
- 7) ضعف الأداء الإقتصادي للدولة وعدم تمتعها بالأمن والاستقرار.

سادساً: مراحل تطور سوق فلسطين للأوراق المالية.

لقد مر سوق فلسطين للأوراق المالية بعدة ظروف أثرت على أدائه خلال ثلاثة عشرة سنة وهي عمر سوق فلسطين للأوراق المالية، ويتضح ذلك من خلال استعراض ما يلي:

- 1- عدد الشركات المدرجة في السوق.
- 2- القيمة السوقية للشركات المدرجة.
- 3- قيم التداول في السوق.
- 4- عدد الأسهم المتداولة في السوق.

1- عدد الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

بلغ عدد الشركات المدرجة في السوق في قاعة التداول في نهاية عام 1997 م تسع عشرة شركة، وفي نهاية عام 1998 م ارتفع عدد تلك الشركات إلى 20 شركة أي زادت بنسبة 5.26%، وفي نهاية عام 1999 م بلغ عددها 21 شركة أي زادت بنسبة 5%، وفي نهاية عام 2000 م بلغ عددها 24 شركة أي زادت بنسبة 14.28%، ولم تدرج أي شركة خلال الأعوام 2001 و 2002 و 2003، أما في نهاية عام 2004 م وصل عدد الشركات المدرجة في السوق إلى 26 شركة أي زادت بنسبة 8.33% (زعرب ، 2005 ، ص204).

أما في نهاية عام 2005 فقد وصل عدد الشركات المدرجة إلى 28 شركة أي زادت بنسبة 7.7% وفي نهاية عام 2006 فقد وصل عدد الشركات المدرجة إلى 33 شركة أي زادت بنسبة 17.8% وفي عام 2007 م بلغت عدد الشركات المدرجة إلى 35 شركة أي زادت بنسبة 6% وفي نهاية عام 2008 بلغت عدد الشركات المدرجة إلى 37 شركة أي زادت بنسبة 5.71% وفي نهاية عام 2009 بلغت عدد الشركات المدرجة إلى 39 شركة أي زادت بنسبة 5.40% (www.p-s-e.ps).

2- القيمة السوقية للشركات المدرجة.

تطورت القيمة السوقية، فقد كانت القيمة السوقية لأسهم الشركات في نهاية عام 1997 م 529,057,368 دولاراً وفي نهاية عام 1998 م قدرت القيمة السوقية لأسهم تلك الشركات 587,876,243 دولاراً بنسبة زيادة 11%، وفي نهاية عام 1999 بلغت القيمة السوقية لأسهمها 848,933,775 دولاراً زيادة بنسبة 44%، أما في نهاية عام 2000 فبلغت القيمة

السوقية لأسهم تلك الشركات 766,018,025 دولاراً أي تراجع بنسبة 10%، أما في نهاية عام 2001 بلغت القيمة السوقية لأسهم تلك الشركات إلى 722,631,785 دولاراً أي بنسبة تراجع 6%، أما في نهاية عام 2002 تراجعت بنسبة 20% حيث بلغت القيمة السوقية لتلك الشركات إلى 576,593,466 دولاراً، أما في نهاية 2003 م قدرت القيمة السوقية للأسهم 650,468,928 دولاراً أي بنسبة زيادة 13% وكذلك في نهاية عام 2004 م قدرت القيمة السوقية لأسهم تلك الشركات 1,096,525,380 دولاراً بنسبة زيادة 69% (زعر، 2005، ص 205).

وقدرت القيمة السوقية للأسهم في نهاية عام 2005 م بقيمة 4,457,227,305 دولاراً أي بنسبة زيادة 306.40% وفي عام 2006 بلغت القيمة السوقية 2,728,811,088 دولاراً أي بنسبة تراجع 38.70% أما في عام 2007 بلغت القيمة السوقية 2,474,679,018 دولاراً أي بنسبة تراجع 9.30% وأما في عام 2008 بلغت القيمة السوقية 2,123,057,098 دولاراً أي بنسبة تراجع 14.20% وأما في عام 2009 بلغت القيمة السوقية 2,375,366,531 دولاراً أي بنسبة زيادة 11% (www.p-s-e.ps).

3- قيمة التداول للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

بلغت قيمة التداول خلال عام 1997 م بقيمة 17,887,738 دولاراً وخلال عام 1998 م زادت قيمة التداول لكي تصل إلى 68,642,606 دولاراً أي زيادة بنسبة 284% وفي عام 1999 م واصلت قيمة التداول في الارتفاع حيث بلغت 150,243,918 دولاراً أي زيادة بنسبة 119% أما في عام 2000 زادت قيمة التداول فبلغت 188,982,443 دولاراً أي بنسبة زيادة 26% أما في عام 2001م أخذت قيمة التداول بالتراجع حيث قدرت بمبلغ 74,528,351 دولاراً بنسبة 61% وكذلك خلال عام 2002 واصلت قيمة التداول التراجع حيث قدرت بمبلغ 45,084,654 دولاراً بنسبة 40%، وأما خلال عام 2003 بدأت قيمة التداول بالارتفاع حيث قدرت بمبلغ 58,326,444 دولاراً بنسبة 29%، أما خلال عام 2004 ارتفعت قيمة التداول لتصل إلى 200,556,709 دولاراً بنسبة 244% (زعر، 2005، ص 205).

أما بالنسبة لقيمة التداول لسنة 2005 بلغت قيمتها 2,096,178,223 دولاراً أي بنسبة زيادة 945.10% أما بالنسبة لعام 2006 بلغت قيمة الأسهم المتداولة 1,067,367,951 دولاراً أي تراجع بنسبة 49% أما بالنسبة لعام 2007 بلغت قيمة الأسهم المتداولة 813,469,091 دولاراً أي تراجع بالنسبة 23.70% أما بالنسبة لعام 2008 بلغت قيمة الأسهم المتداولة 1,185,204,211 دولاراً أي بنسبة زيادة 45.60% وأما بالنسبة لعام 2009 بلغت قيمة الأسهم المتداولة 500,393,398 دولاراً أي بنسبة تراجع 38.48% (www.p-s-e.ps).

4- عدد الأسهم المتداولة.

كان عدد الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية في عام 1997 م بلغت 10,000,276 سهماً، وفي عام 1998 م وصل عدد الأسهم المتداولة 16,782,498 سهماً بنسبة زيادة 68%، وكذلك خلال عام 1999 م زادت عدد الأسهم المتداولة إلى 68,782,498 سهماً بنسبة تغير 310.50%، وفي عام 2000 بلغ عدد الأسهم المتداولة إلى 93,351,075 أي بنسبة زيادة 35.50%، وفي عام 2001 بلغت عدد الأسهم المتداولة إلى 33,456,535 سهماً أي بنسبة تراجع 64.16%، وفي عام 2002 بلغت عدد الأسهم المتداولة إلى 18,666,938 سهماً أي بنسبة تراجع 44.20%، وفي عام 2003 بلغت عدد الأسهم المتداولة إلى 40,350,788 سهماً أي بنسبة زيادة 116.16%، وفي عام 2004 بلغت عدد الأسهم المتداولة إلى 103,642,845 سهماً أي بنسبة زيادة 156.85% (زعرب، 2005، ص206).

أما بالنسبة لعام 2005 فبلغت عدد الأسهم المتداولة إلى 369,567,295 سهماً أي بنسبة زيادة 256.57%، وفي عام 2006 بلغت عدد الأسهم المتداولة إلى 222,689,351 أي تراجع بنسبة 39.70%، وفي عام 2007 بلغت عدد الأسهم المتداولة 299,422,814 أي بنسبة زيادة 34.40%، وفي عام 2008 بلغت عدد الأسهم المتداولة 339,168,807 أي بنسبة زيادة 13.20%، وأما بالنسبة لعام 2009 بلغت عدد الأسهم المتداولة 238,877,373 أي بنسبة تراجع 29.57% (www.p-s-e.ps).

سابعاً: العوامل المؤثرة على سعر السهم.

توجد مجموعة من العوامل التي تؤثر على سعر السهم في سوق الأوراق المالية وهذه العوامل تتفاوت في تأثيرها على سعر السهم.

1- القيمة الدفترية: معظم المحللين يوجهون اهتمامهم للسعر الذي يتداول به السهم خاصة إذا كان أقل من القيمة الدفترية للسهم، وهذا ما يفسر على أنه إشارة للشراء (حنفي، 2003، ص238).

2- الأرباح المحققة: يعتبر ربح الشركة من المحددات الأساسية لسعر السهم، لذلك ينصح المحلل المالي بشراء الأسهم التي يتوقع زيادة أرباحها كما ينصح ببيع الأسهم التي يتوقع انخفاض أرباحها (حنفي، 2003، ص234).

3- توزيعات الأرباح: الأرباح تتحقق بزيادة إيرادات السنة عن مصروفاتها خلال نفس السنة، ولكن وجود الأرباح في حسابات الشركة لا يعني بالضرورة أن هذه الأرباح موجودة في شكل نقد جاهز للتوزيع أو التصرف به.

الشركات لا تحتفظ بكمية كبيرة من النقد على شكل سائل على اعتبار أن النقد بحد ذاته غير منتج وليس من صالح الشركة أن تجمد أموالها في موجودات غير منتجة (نمر، 1997، ص7).

4- الموقف المالي للشركة ومدى قوته: إن تحليل المركز المالي للشركة يعتبر نقطة الانطلاق لتحليل الظروف التي قد تواجهها الشركة في المستقبل، أما أدوات التحليل التي يمكن أن يعتمد عليها المستثمر فتتمثل في القوائم المالية المقارنة، وقائمة الموارد والاستخدامات، والنسب المالية، تحليل الربحية، ثم تحليل المخاطر (هندي، 1999، ص195).

5- توقعات المستثمرين والمحللين حول مستقبل الشركة : لتقدير القيمة الحقيقية التي ينبغي أن يكون عليها سعر السهم، يجب على المستثمرين والمحللين الماليين تقدير الربحية المستقبلية للسهم، وذلك بأن يمهد لذلك بإجراء تحليل تفصيلي لمعدل العائد على حقوق الملكية كمحدد رئيسي لمعدل نمو ربحية السهم، كما يجب تحليل الربحية الحالية للسهم تمهيداً لقيامه بتقدير قيمتها في المستقبل (هندي، 1997، ص214).

6- الأوضاع الاقتصادية: إن الحالة الاقتصادية للدولة تتأثر بمتغيرات من داخل الدولة ذاتها، ومن بين الأحداث الداخلية درجة النمو الاقتصادي في الدولة، ومستوى التضخم، واتجاه الفائدة، والدورات الاقتصادية، ونسبة البطالة (هندي، 1997، ص215).

7- مدى أو مستوى الاستقرار السياسي: والمقصود في هذا الصدد المعلومات المتاحة عن الحروب، أو توترات محتملة في منطقة ما، أو تغيرات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية في دولة بعينها (هندي، 1997، ص214).

المبحث الثاني

إجراءات البحث واختبار الفرضيات

- تمهيد.
- منهجية البحث.
- مجتمع وعينة البحث.
- أداة البحث.
- صدق وثبات إستبانة البحث.
- المعالجات الإحصائية المستخدمة.
- اختبار الفرضيات.

تمهيد:

يتناول هذا الفصل عرض وتحليل بيانات البحث واختبار الفرضيات، حيث سيتم عرض الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، كما سيتم عرض أساليب وخطوات تحليل البيانات وذلك تمهيداً للوصول إلى النتائج وتقديم التوصيات. وسيتم تناول التالي:

- 1- منهجية البحث.
- 2- مجتمع وعينة البحث .
- 3- صدق وثبات إستبانة البحث .
- 4- المعالجات الإحصائية المستخدمة .
- 5- اختبار الفرضيات .

أولاً : منهجية البحث :

هناك نوعان من المنهجية المتبعة في هذا البحث وهما :

1-منهجية التحليل .

جاءت هذه الدراسة لإبراز أثر التقارير المالية المرحلية على سعر السهم وحجم التداول للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، ومعرفة أهمية التقارير المالية المرحلية بالنسبة للمستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية التي يتم نشرها، ومدى استخدام المستثمرين تلك المعلومات الواردة فيها لاتخاذ القرار الاستثماري، سوف يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لكونه من أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، ولأنه يناسب موضوع البحث، وقد تم الاعتماد في تحليل البيانات المتجمعة على برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) في تطبيق بعض الاختبارات عليها، وذلك من أجل التوصل إلى بعض النتائج والتوصيات المقترحة.

2-منهجية جمع البيانات .

تم الاعتماد في هذا البحث على كل من مصادر البيانات الثانوية ومصادر البيانات الأولية وذلك كما يلي:

أ- مصادر البيانات الثانوية.

لقد تم الاعتماد في هذا البحث على بعض مصادر البيانات الثانوية والمتمثلة بشكل أساسي في الكتب والمراجع والأبحاث والدراسات والمجلات المتخصصة وبعض المواقع ذات الصلة بهذا البحث على الشبكة المالية (الانترنت) التي تناولت مثل هذه

البحوث وكذلك النشرات والتقارير الربع سنوية والنصف سنوية والسنوية المنشورة لسوق فلسطين للأوراق المالية.

ب-مصادر البيانات الأولية.

لقد تم الاعتماد في هذا البحث بشكل جوهري على القوائم الربع سنوية والنصف سنوية والسنوية لمعرفة أثر التقارير المالية على سعر السهم وحجم التداول، وأيضاً سوف يعتمد هذا البحث على استبانة تم تصميمها وتوزيعها للإجابة على أسئلة البحث وذلك لمعرفة مدى اعتماد المستثمر على التقارير المالية المرحلية في اتخاذ القرار الاستثماري ومدى أهمية كل عنصر في تلك التقارير بالنسبة للمستثمر، وقد وزعت هذه الاستبانة على بعض المستثمرين في شركتي الوساطة وسهم للتداول.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة.

يتكون مجتمع الدراسة من جزأين وهما:

الجزء الأول: كافة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لجميع القطاعات وذلك للأعوام 2006، 2007، 2008، 2009 حيث بلغ عدد الشركات في جميع القطاعات (39) شركة مساهمة عامة.

وقد تم اختيار الشركات التي تمثل عينة الدراسة من خلال تحقيقها للشروط التالية:

- 1- الشركات الواردة في عينة البحث لم يتم إيقاف تداول أسهمها.
 - 2- تقوم الشركات في عينة البحث في إدراج تقارير مالية مرحلية فترة البحث.
 - 3- الشركات الواردة في عينة البحث تتوفر لديها أسعار الإغلاق اليومية خلال فترة البحث.
 - 4- الشركات في عينة البحث مدرجة قبل تاريخ 2007/01/01.
- وبعد تطبيق هذه الشروط وصل عدد الشركات التي تمثل عينة البحث إلى (28) شركة مساهمة عامة.

الجزء الثاني: وقد قام الباحث باستخدام طريقة العينة العشوائية، حيث تم توزيع 45 استبانة على المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية في قطاع غزة، وتم الحصول على 38 استبانة بنسبة استرداد 84.40 % .

ثالثاً : صدق وثبات إستبانه البحث.

1- صدق الاستبانه Validity:

ويقصد بصدق الاستبانه أن تقيس أسئلة الإستبانه ما وضعت لقياسه، وقام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانه بطريقة صدق المقاييس.

صدق المقياس:

أولاً: الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانه مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانه وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانه والدرجة الكلية للمجال نفسه.

ثانياً: الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانه.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبانه حسب جدول (1):

جدول (1)

درجات مقياس ليكرت

غير مهم	قليل الأهمية	متوسط الأهمية	مهم	مهم جداً	الاستجابة
1	2	3	4	5	الدرجة

نتائج الاتساق الداخلي

يوضح جدول (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول "درجة أهمية المعلومات المحاسبية الموجودة ضمن التقارير المالية المرحلية لترشيد قرارات الاستثمار" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (2)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول "درجة أهمية المعلومات المحاسبية الموجودة ضمن التقارير المالية المرحلية لترشيد قرارات الاستثمار" والدرجة الكلية للمجال

القيمة الاحتمالية (Sig)	معامل سبيرمان للارتباط	الفقرة	
*0.000	0.812	يعد توفير المعلومات المحاسبية الموجودة ضمن التقارير المالية المرحلية واستخدامها عند اتخاذ قرارات الاستثمار أمراً ضرورياً .	1.
*0.000	0.700	توفير المعلومات المحاسبية الموجودة في التقارير المالية المرحلية عند اتخاذ القرار الاستثماري يحقق فاعلية أكبر .	2.
*0.000	0.850	المعلومات التي تضمنتها التقارير المرحلية تؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة عند اتخاذ القرار الاستثماري.	3.
*0.000	0.656	استخدام المعلومات المحاسبية الموجودة في التقارير المرحلية في ترشيد قرارات الاستثمار يؤثر على طبيعة ونوعية الأسهم المستثمر فيها.	4.
*0.000	0.770	توفر المعلومات التي تضمنتها التقارير المالية المرحلية مجموعة من الإجراءات الرقابية لضمان سلامة القرارات المتخذة.	5.
*0.000	0.782	المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المرحلية تؤدي إلى زيادة قدرة ومهارات متخذي القرارات.	6.
*0.000	0.776	المعلومات المحاسبية الواردة ضمن التقارير المرحلية توفر قدرات ومهارات كافية لتحقيق الغايات المنشودة من الأسعار بالشكل الأمثل.	7.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

يوضح جدول (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني "البنود التي يتوقع نشرها في التقارير المالية المرحلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (3)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني "البنود التي يتوقع نشرها في التقارير المالية المرحلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية" والدرجة الكلية للمجال

القيمة الاحتمالية (Sig)	معامل الارتباط لارتباط سبيرمان	الفقرة	
*0.000	0.602	الميزانية العمومية كما في نهاية الفترة المالية المرحلية.	1.
*0.000	0.610	الميزانية العمومية كما في نهاية الفترة المالية المرحلية السابقة .	2.
*0.003	0.480	بيان الدخل عن الفترة المالية المرحلية الحالية.	3.
*0.000	0.745	بيان الدخل عن الفترة المالية المرحلية السابقة.	4.
*0.000	0.577	بيان التغير في حقوق الملكية للفترة المالية المرحلية.	5.
*0.000	0.565	بيان التغير في حقوق الملكية للفترة المالية المرحلية السابقة.	6.
*0.001	0.527	بيان التدفقات النقدية للفترة المالية المرحلية.	7.
*0.001	0.514	بيان التدفقات النقدية للفترة المالية المرحلية السابقة.	8.
*0.000	0.662	بيان القيمة الاسمية للسهم في التقارير المالية المرحلية .	9.
*0.000	0.813	بيان عدد الأسهم المتداولة في التقارير المالية المرحلية.	10.
*0.000	0.754	بيان عدد الأسهم المتداولة في التقارير المالية المرحلية للفترة السابقة.	11.
*0.000	0.668	بيان عن سعر الإغلاق في التقارير المالية المرحلية.	12.
*0.000	0.743	بيان عن سعر الإغلاق في التقارير المالية المرحلية للفترة السابقة.	13.
*0.000	0.733	بيان عن عائد السهم في التقارير المالية المرحلية .	14.
*0.000	0.747	بيان عن عائد السهم في التقارير المالية المرحلية للفترة السابقة.	15.
*0.000	0.797	الإيضاحات التفسيرية لعرض البنود الظاهرة في القوائم المالية المرحلية .	16.
*0.000	0.597	الإفصاح عن البيانات المالية اللاحقة لنهاية الفترة المرحلية التي لم يتم إظهارها في البيانات المالية للفترة المرحلية .	17.
*0.001	0.555	تقرير مدقق حسابات الشركة.	18.
*0.000	0.758	التنبؤ عن نصيب السهم من الربح للفترة المالية المرحلية القادمة .	19.
*0.000	0.724	ملخص موجز عن نتائج أعمال الشركة خلال الفترة مقارنة مع الخطة المستقبلية التي سبق وضعها .	20.
*0.000	0.590	بيان يشير بأن المنشأة تطبق نفس السياسات المحاسبية في تقاريرها المالية المرحلية كما هي مطبقة في بياناتها السنوية .	21.
*0.000	0.609	إيضاحات لتفسير الأحداث التي تعد هامة لفهم التغيرات في المركز المالي منذ تاريخ آخر تقرير ربع سنوي .	22.
*0.017	0.385	الإفصاح عن الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية .	23.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

نتائج الصديق البنائي Structure Validity

يعتبر الصديق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة. يبين جدول (4) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقة لما وضع لقياسه.

جدول (4)

معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للإستبانة.

الرقم	المجال	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	درجة أهمية المعلومات المحاسبية الموجودة ضمن التقارير المالية المرحلية لترشيد قرارات الاستثمار	0.623	*0.000
2.	البنود التي يتوقع نشرها في التقارير المالية المرحلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية	0.949	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

2- ثبات الاستبانة Reliability:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الإستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الإستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

وقد تحقق الباحث من ثبات استبانة الدراسة من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ وذلك كما يلي:

معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient:

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (5).

جدول (5)

نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة

عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	المجال
7	0.905	درجة أهمية المعلومات المحاسبية الموجودة ضمن التقارير المالية المرحلية لترشيد قرارات الاستثمار.
23	0.956	البنود التي يتوقع نشرها في التقارير المالية المرحلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.
30	0.958	جميع مجالات الاستبانة.

والنتائج الموضحة في جدول (5) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل مجال وتتراوح بين (0.905 – 0.956) لكل مجال من مجالات الإستبانة، كذلك كانت قيمة معامل ألفا لجميع فقرات الإستبانة (0.958) وهذا يعنى أن معامل الثبات مرتفع، وتكون الإستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق رقم (1) والقابلة للتوزيع، وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات إستبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الإستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

رابعاً : الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

لقد قام الباحث بإجراء طريقتين للتحليل:

أولاً: استخدام برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS)، وسوف يتم استخدام اختبار Paired Samples T Test لمعرفة هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية لسعر السهم وحجم التداول قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير وذلك بهدف اختبار فرضيات الدراسة، حيث إنه تم أخذ أسعار الأسهم وحجم التداول للأسهم لخمس عشرة يوماً قبل صدور التقرير المرحلي وخمس عشرة يوماً بعد صدور التقرير، حيث إن إشارة قيمة الاختبار موجبة تعني أن سعر السهم قبل صدور التقرير المرحلي أكبر من سعر السهم بعد صدور التقرير المرحلي، وقيمة الإشارة السالبة تعني أن سعر السهم بعد صدور التقرير المرحلي أكبر من سعر السهم قبل صدور التقرير المرحلي.

ثانياً: تفرغ وتحليل الإستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS)، وسوف يتم استخدام الاختبارات الإحصائية اللامعلمية، وذلك بسبب أن مقياس ليكرت هو مقياس ترتيبى وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد الباحث في وصف عينة الدراسة.
- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) واختبار التجزئة النصفية لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- معامل ارتباط سبيرمان (Spearman Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: يستخدم هذا الاختبار لدراسة العلاقة بين المتغيرات في حالة البيانات اللامعلمية.

▪ اختبار الإشارة (Sign Test) لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى درجة الحياد وهي 3 أم لا.

الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية

وفيما يلي عرض لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية

1- توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.

يتضح من جدول (6) أن المستثمرين من حملة درجة البكالوريوس شكلوا أكبر نسبة من العينة حيث كانت نسبتهم 67.6%، ويليه المستثمرون من حملة ثانوية عامة فأقل بنسبة 13.5%، ثم الذين يحملون دراسات عليا بنسبة 10.8%، ثم دبلوم كليات مجتمع بنسبة 8.1%، وهذه النتيجة تشير إلى مستوى مناسب من التأهيل العلمي لدى المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية.

جدول (6)

التكرارات والنسب المئوية حسب المؤهل العلمي

النسبة المئوية%	التكرار	المؤهل العلمي
13.5	5	ثانوية عامه فاقل
8.1	3	دبلوم كليات مجتمع
67.6	25	بكالوريوس
10.8	4	دراسات عليا
100.0	37	المجموع

2- توزيع أفراد العينة حسب طبيعة العمل.

يتضح من جدول (7) أن معظم عينة الدراسة يعملون في القطاع الخاص ونسبتهم 51.4% ، وأن 27% يعملون في القطاع العام، بينما النسبة المتبقية والبالغة 21.6% يعملون في قطاعات أخرى.

جدول (7)

التكرارات والنسب المئوية حسب طبيعة العمل

النسبة المئوية%	التكرار	طبيعة العمل
27.0	10	موظف في القطاع العام
51.4	19	موظف في القطاع الخاص
21.6	8	أخرى
100	37	المجموع

3- توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة في مجال الاستثمار .

يتضح من جدول (8) أن فئة المستثمرين الذين يتعاملون في الاستثمار ما بين 3 سنوات إلى أقل من 5 سنوات شكلوا أكبر نسبة من العينة حيث نسبتهم 46%، ويليهما المستثمرون الذين لديهم خبرة سنة إلى أقل من 3 سنوات وهي نسبة 21.6%، ويليهما المستثمرون الذين لديهم خمس سنوات فأكثر 21.6%، بينما النسبة المتبقية للذين لديهم أقل من سنة وهي 10.8%.

جدول (8)

التكرارات والنسب المئوية حسب عدد سنوات الخبرة في مجال الاستثمار

النسبة المئوية%	التكرار	عدد سنوات الخبرة في مجال الاستثمار
10.8	4	أقل من سنة
21.6	8	من سنة إلى أقل ثلاث سنوات
46	17	من ثلاث سنوات إلى أقل من خمس سنوات
21.6	8	من خمس سنوات فأكثر
100.0	37	المجموع

4- توزيع أفراد العينة حسب مدى القناعة بأهمية استخدام المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المرحلية في ترشيد قرارات الاستثمار .

يعكس جدول (9) مؤشراً عاماً بمدى القناعة بأهمية استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار بهدف تقديم أرضية واضحة لإجراء الاختبار الحقيقي، حيث أكد المستثمرون أن قناعتهم باستخدام المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية المرحلية (مهمة جداً ومهمة) بنسبة 83.3%، والنسبة المتبقية والبالغة 16.7% يرون بأنها متوسطة الأهمية، وهذا يشير إلى أن قناعة المستثمرين بالمعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المرحلية عالية جداً.

جدول (9)

التكرارات والنسب المئوية حسب مدى القناعة بأهمية استخدام المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المرحلية في ترشيد قرارات الاستثمار

النسبة المئوية %	التكرار	مدى القناعة بأهمية استخدام المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المرحلية في ترشيد قرارات الاستثمار
44.4	16	مهمة جداً
38.9	14	مهمة
16.7	6	متوسطة الأهمية
-	-	قليلة الأهمية
-	-	عديمة الأهمية
100.0	36	المجموع

5- توزيع أفراد العينة حسب مدى كفاية المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المرحلية لترشيد قرارات الاستثمار.

يتضح من جدول (10) مدى كفاية المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المرحلية، حيث شكل المستثمرون الذين أكدوا أن كفاية المعلومات المحاسبية في التقارير المالية المرحلية لترشيد قرارات الاستثمار من (41 - 80) % بنسبة 67.60%، ويليه من 81% فأكثر بنسبة 2.7%، أما النسبة المتبقية من 40% فأقل بنسبة 29.70%، وهذا يشير إلي كفاية المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المرحلية.

جدول (10)

التكرارات والنسب المئوية حسب مدى كفاية المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المرحلية لترشيد قرارات الاستثمار

النسبة المئوية %	التكرار	مدى كفاية المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المرحلية لترشيد قرارات الاستثمار
16.2	6	أقل من 20 %
13.5	5	من 21% - 40 %
37.9	14	من 41% - 60 %
29.7	11	من 61% - 80 %
2.7	1	81% فأكثر
100.0	37	المجموع

اختبار فرضيات الدراسة:

ولاختبار الفرضية الأولى والثانية فقد تم استخدام اختبار Paired Samples T Test وهذه الاختبارات مناسبة في حالة وجود بيانات عن سعر الأسهم وحجم التداول، حيث إن هذا الاختبار يقيس هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية قبل وبعد صدور التقرير المرحلي للأسعار وحجم التداول. الفرضية الأولى: لا توجد علاقة بين المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المرحلية وسعر السهم.

لاختبار الفرضية الأولى يتم تحديد ما إذا كان متوسط أسعار الأسهم قبل وبعد صدور التقرير المرحلي أكبر أو أقل، وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت الإشارة موجبة فإن سعر السهم قبل صدور التقرير أكبر من سعر السهم بعد صدور التقرير، وأما إشارة قيمة الاختبار سالبة فإن سعر السهم بعد صدور التقرير أكبر من سعر السهم قبل صدور التقرير.

حيث إنه يتم رفض الفرضية القائلة بأنه لا توجد علاقة بين المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المرحلية وسعر السهم، وقبول الفرضية القائلة بأنه توجد علاقة بين المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المرحلية وسعر السهم، حيث إن Sig. (P-value) أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة بين المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المرحلية وحجم تداول الأسهم.

لاختبار الفرضية الثانية يتم تحديد ما إذا كان متوسط حجم تداول الأسهم قبل وبعد صدور التقرير المرحلي أكبر أو أقل، وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت الإشارة موجبة فإن حجم تداول الأسهم قبل صدور التقرير أكبر من حجم تداول الأسهم بعد صدور التقرير، وأما إشارة قيمة الاختبار سالبة فإن حجم تداول الأسهم بعد صدور التقرير أكبر من حجم تداول الأسهم قبل صدور التقرير.

حيث إنه لا يمكن رفض الفرضية القائلة بأنه لا توجد علاقة بين المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المرحلية وحجم تداول الأسهم، حيث إن Sig. (P-value) أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$.

1- البنك الإسلامي العربي

من خلال النتائج الواردة في جدول (11) وباستخدام اختبار Paired Samples T Test تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في سعر السهم قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير، حيث قيمة الاحتمال (sig) أقل من 5%، إذ إن سعر السهم قبل صدور التقرير أكبر من سعر السهم بعد صدور التقرير للربع الأول لعام 2006 والربع الأول والثاني والثالث لعام 2007 والربع الأول والثاني والثالث والرابع لعام 2008 والربع الأول والثاني والثالث لعام 2009، أما فيما يتعلق بحجم التداول نلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في حجم التداول قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير حيث إن قيمة الاحتمال (Sig) أكبر من 5%، ما عدا الربع الرابع لعام 2006 والربع الأول لعام 2007.

جدول (11)

حجم التداول		سعر السهم		السنة
قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	
				سنة 2006
0.068	1.976	*0.000	16.544	الربع الأول
0.215	-1.304	0.281	1.125	الربع الثاني
0.891	-0.140	0.328	-1.015	الربع الثالث
*0.042	2.242	0.192	-1.372	الربع الرابع
				سنة 2007
*0.029	2.438	*0.002	3.720	الربع الأول
0.865	0.173	*0.000	4.578	الربع الثاني
0.506	0.683	*0.003	3.589	الربع الثالث
0.726	-0.357	0.076	1.917	الربع الرابع
				سنة 2008
0.215	-1.304	*0.000	16.544	الربع الأول
0.860	0.180	*0.000	10.142	الربع الثاني
0.865	0.173	*0.003	3.589	الربع الثالث
0.084	1.857	*0.010	2.974	الربع الرابع
				سنة 2009
0.860	0.180	*0.000	16.986	الربع الأول
0.455	-0.768	*0.028	2.449	الربع الثاني
0.752	0.322	*0.000	10.142	الربع الثالث

• الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

2- بنك فلسطين

من خلال النتائج الواردة في جدول (12) وباستخدام اختبار Paired Samples T Test تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في سعر السهم قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير، حيث قيمة الاحتمال (sig) أقل من 5%، إذ إن سعر السهم قبل صدور التقرير أكبر من سعر السهم بعد صدور التقرير للربع الأول لعام 2006 والربع الأول والثاني والثالث لعام 2007 والربع الأول والثالث لعام 2008 والربع الأول لعام 2009، أما بالنسبة لسعر السهم بعد صدور التقرير أكبر من سعر السهم قبل صدور التقرير للربع الثالث لعام 2006 والربع الرابع لعام 2007 والربع الثاني والرابع لعام 2008 والربع الثاني لعام 2009، أما فيما يتعلق بحجم التداول نلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في حجم التداول قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير حيث إن قيمة الاحتمال (Sig) أكبر من 5%، ما عدا الربع الأول والثاني لعام 2007 والربع الثالث لعام 2008.

جدول (12)

حجم التداول		سعر السهم		السنة
قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	
				سنة 2006
0.831	0.218	*0.003	3.642	الربع الأول
0.693	-0.403	0.097	1.781	الربع الثاني
0.251	-1.198	*0.001	-4.255	الربع الثالث
0.655	-0.457	0.073	1.941	الربع الرابع
				سنة 2007
*0.039	-2.273	*0.000	4.639	الربع الأول
*0.005	3.361	*0.000	14.746	الربع الثاني
0.899	-0.129	*0.000	7.678	الربع الثالث
0.407	0.855	*0.000	-11.229	الربع الرابع
				سنة 2008
0.215	1.299	*0.000	19.947	الربع الأول
0.504	-0.686	*0.000	-5.907	الربع الثاني
*0.028	2.443	*0.000	6.706	الربع الثالث
0.075	1.920	*0.000	-6.346	الربع الرابع
				سنة 2009
0.940	0.076	*0.000	30.077	الربع الأول
0.626	-0.499	*0.000	-11.472	الربع الثاني
0.068	-1.976	0.601	0.535	الربع الثالث

• الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

3- شركة الاتصالات الفلسطينية

من خلال النتائج الواردة في جدول (13) وباستخدام اختبار Paired Samples T Test تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في سعر السهم قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير، حيث قيمة الاحتمال (sig) أقل من 5%، إذ إن سعر السهم قبل صدور التقرير أكبر من سعر السهم بعد صدور التقرير للربع الأول والرابع لعام 2006، والربع الأول والثاني والثالث لعام 2007 والربع الثاني والثالث لعام 2008 والربع الثالث لعام 2009، أما بالنسبة لسعر السهم بعد صدور التقرير أكبر من سعر السهم قبل صدور التقرير للربع الثاني والثالث لعام 2006 والربع الرابع لعام 2007 والربع الثاني لعام 2009، أما فيما يتعلق بحجم التداول نلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في حجم التداول قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير حيث إن قيمة الاحتمال (Sig) أكبر من 5%، ما عدا الربع الثاني والثالث لعام 2006 والربع الثاني والرابع لعام 2007 والربع الأول والرابع لعام 2008.

جدول (13)

حجم التداول		سعر السهم		السنة
قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	
				سنة 2006
0.236	-1.238	*0.000	6.503	الربع الأول
*0.005	-3.350	*0.000	-8.332	الربع الثاني
*0.008	-3.116	*0.000	-6.027	الربع الثالث
0.198	1.352	*0.000	7.024	الربع الرابع
				سنة 2007
0.880	0.154	*0.000	5.277	الربع الأول
*0.036	-2.321	*0.000	7.299	الربع الثاني
0.119	1.663	*0.006	3.264	الربع الثالث
*0.000	-5.418	*0.000	-17.085	الربع الرابع
				سنة 2008
*0.036	2.317	0.265	-1.160	الربع الأول
0.836	0.212	*0.000	6.245	الربع الثاني
0.499	0.693	*0.001	4.305	الربع الثالث
*0.001	-4.005	0.305	-1.064	الربع الرابع
				سنة 2009
0.672	-0.432	0.920	0.103	الربع الأول
0.128	-1.617	*0.000	-5.238	الربع الثاني
0.363	-0.941	*0.002	3.738	الربع الثالث

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

4- الشركة الفلسطينية للكهرباء

من خلال النتائج الواردة في جدول (14) وباستخدام اختبار Paired Samples T Test تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في سعر السهم قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير، حيث قيمة الاحتمال (sig) أقل من 5%، حيث إن سعر السهم قبل صدور التقرير أكبر من سعر السهم بعد صدور التقرير للربع الأول والثالث والرابع لعام 2006 والربع الأول والرابع لعام 2007 والربع الأول والرابع لعام 2008 والربع الأول والثالث لعام 2009 أما بالنسبة لسعر السهم بعد صدور التقرير أكبر من سعر السهم قبل صدور التقرير للربع الثاني والثالث لعام 2007 والربع الثالث لعام 2008، أما

فيما يتعلق بحجم التداول نلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في حجم التداول قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير حيث إن قيمة الاحتمال (Sig) أكبر من 5%.

جدول (14)

حجم التداول		سعر السهم		السنة
قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	
				سنة 2006
0.350	0.966	*0.000	6.767	الربع الأول
0.319	1.034	0.054	2.099	الربع الثاني
0.915	0.109	*0.000	5.557	الربع الثالث
0.058	-2.069	*0.000	4.785	الربع الرابع
				سنة 2007
0.706	0.386	*0.002	3.729	الربع الأول
0.157	-1.494	*0.000	-8.091	الربع الثاني
0.157	-1.494	*0.000	-8.091	الربع الثالث
0.471	0.741	*0.002	3.788	الربع الرابع
				سنة 2008
0.124	1.639	*0.000	9.480	الربع الأول
0.326	1.018	0.067	1.984	الربع الثاني
0.985	0.020	*0.003	-3.609	الربع الثالث
0.566	0.589	*0.000	7.831	الربع الرابع
				سنة 2009
0.915	0.109	*0.000	5.557	الربع الأول
0.543	0.624	0.710	0.379	الربع الثاني
0.889	0.143	*0.013	2.863	الربع الثالث

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

5- شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (بديكو)

من خلال النتائج الواردة في جدول (15) وباستخدام اختبار Paired Samples T Test تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في سعر السهم قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير، حيث قيمة الاحتمال (sig) أقل من 5%، إذ إن سعر السهم قبل صدور التقرير أكبر من سعر السهم بعد صدور التقرير للربع الأول والرابع لعام 2006 والربع الأول والثاني والثالث لعام 2007 والربع الثاني والثالث والرابع لعام 2008 والربع الثالث لعام 2009، أما بالنسبة لسعر السهم بعد صدور التقرير أكبر من سعر السهم قبل صدور التقرير للربع الثاني والثالث لعام 2006 والربع الرابع لعام 2007، أما فيما يتعلق بحجم التداول نلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في حجم التداول قبل

صدور التقرير وبعد صدور التقرير حيث إن قيمة الاحتمال (Sig) أكبر من 5%، ما عدا الربع الثاني والثالث لعام 2006 والربع الثاني والرابع لعام 2007 والربع الأول والرابع لعام 2008 والثاني والثالث لعام 2009 .

جدول (15)

حجم التداول		سعر السهم		السنة
قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	
				سنة 2006
0.194	1.365	*0.000	12.461	الربع الأول
*0.010	-2.985	*0.000	-6.084	الربع الثاني
*0.007	-3.161	*0.000	-7.971	الربع الثالث
0.302	1.073	*0.000	14.062	الربع الرابع
				سنة 2007
0.782	-0.282	*0.000	16.769	الربع الأول
*0.003	-3.603	*0.000	15.996	الربع الثاني
0.254	1.191	*0.008	3.085	الربع الثالث
*0.000	-5.045	*0.000	-9.802	الربع الرابع
				سنة 2008
*0.029	2.424	0.101	1.757	الربع الأول
0.442	-0.791	*0.000	35.052	الربع الثاني
0.059	2.054	*0.000	11.153	الربع الثالث
*0.003	3.535	*0.008	3.102	الربع الرابع
				سنة 2009
0.352	0.963	0.076	1.916	الربع الأول
*0.009	3.047	0.550	0.612	الربع الثاني
*0.001	4.155	*0.000	11.371	الربع الثالث

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

6- شركة بيزيت للأدوية

من خلال النتائج الواردة في جدول (16) وباستخدام اختبار Paired Samples T Test تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في سعر السهم قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير، حيث قيمة الاحتمال (sig) أقل من 5% ، إذ إن سعر السهم قبل صدور التقرير أكبر من سعر السهم بعد صدور التقرير للربع الثاني والرابع لعام 2006 والربع الأول والثاني والرابع لعام 2007 والربع الأول والثالث والرابع لعام 2008 والربع الثاني لعام 2009 ، أما بالنسبة لسعر السهم بعد صدور التقرير أكبر من سعر السهم قبل صدور التقرير للربع الثالث لعام 2006 والربع الثاني لعام 2008 والربع

الأول لعام 2009 ، أما فيما يتعلق بحجم التداول نلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في حجم التداول قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير حيث إن قيمة الاحتمال (Sig) أكبر من 5%.

جدول (16)

حجم التداول		سعر السهم		السنة
قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	
				سنة 2006
0.644	-0.473	*0.000	-4.875	الربع الأول
0.833	0.215	*0.000	4.975	الربع الثاني
0.385	-0.896	*0.000	-7.795	الربع الثالث
0.890	0.141	*0.000	9.808	الربع الرابع
				سنة 2007
0.950	0.063	*0.000	12.327	الربع الأول
0.256	-1.184	*0.000	21.781	الربع الثاني
0.356	0.955	0.163	1.472	الربع الثالث
0.100	-1.761	*0.000	5.855	الربع الرابع
				سنة 2008
0.522	0.656	*0.031	2.390	الربع الأول
0.054	2.102	*0.010	-2.981	الربع الثاني
0.152	1.517	*0.002	3.904	الربع الثالث
0.481	-0.725	*0.000	6.635	الربع الرابع
				سنة 2009
0.597	0.540	*0.018	-2.668	الربع الأول
0.589	-0.553	*0.000	6.700	الربع الثاني
0.518	0.664	0.119	1.661	الربع الثالث

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

7- شركة مطاحن القمح الذهبي

من خلال النتائج الواردة في جدول (17) وباستخدام اختبار Paired Samples T Test تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في سعر السهم قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير، حيث قيمة الاحتمال (sig) أقل من 5%، إذ إن سعر السهم قبل صدور التقرير أكبر من سعر السهم بعد صدور التقرير للربع الأول والرابع لعام 2006 والربع الأول والثاني والثالث لعام 2007 والربع الثالث لعام 2008 والربع الثالث لعام 2009 أما بالنسبة لسعر السهم بعد صدور التقرير أكبر من سعر السهم قبل صدور التقرير للربع الرابع لعام 2007 والربع الأول لعامي 2008 و 2009 ، أما فيما

يتعلق بحجم التداول نلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في حجم التداول قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير حيث إن قيمة الاحتمال (Sig) أكبر من 5%، ما عدا الربع الثاني لعام 2007 والربع الأول والثالث لعام 2008 والربع الثالث لعام 2009.

جدول (17)

حجم التداول		سعر السهم		السنة
قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	
				سنة 2006
0.224	1.271	*0.000	9.254	الربع الأول
0.435	-0.804	0.481	0.725	الربع الثاني
0.165	-1.463	0.118	-1.667	الربع الثالث
0.695	-0.401	*0.005	3.287	الربع الرابع
				سنة 2007
0.525	-0.652	*0.003	3.622	الربع الأول
*0.010	-3.000	*0.000	12.212	الربع الثاني
0.853	0.189	*0.000	7.311	الربع الثالث
1.000	0.000	*0.001	-4.335	الربع الرابع
				سنة 2008
*0.014	-2.812	*0.000	-9.370	الربع الأول
0.071	1.952	0.638	-0.482	الربع الثاني
*0.031	2.419	*0.003	3.689	الربع الثالث
0.202	1.338	0.062	2.029	الربع الرابع
				سنة 2009
0.773	-0.295	*0.004	-3.400	الربع الأول
0.403	-0.862	0.174	1.431	الربع الثاني
*0.018	2.673	*0.000	5.264	الربع الثالث

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

8- الشركة العربية الفلسطينية لمراكز التسوق

من خلال النتائج الواردة في جدول (18) وباستخدام اختبار Paired Samples T Test تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في سعر السهم قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير، حيث قيمة الاحتمال (sig) أقل من 5%، إذ إن سعر السهم قبل صدور التقرير أكبر من سعر السهم بعد صدور التقرير للربع الأول والثاني والثالث لعام 2006 والربع الأول لعام 2007 والربع الثاني

عام 2008 أما بالنسبة لسعر السهم بعد صدور التقرير أكبر من سعر السهم قبل صدور التقرير للربع الرابع لعام 2006 والربع الرابع لعام 2008 والربع الأول والثاني والثالث لعام 2009 ، أما فيما يتعلق بحجم التداول نلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في حجم التداول قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير حيث إن قيمة الاحتمال (Sig) أكبر من 5%، ما عدا الربع الثاني والثالث لعام 2006 والربع الرابع لعام 2008.

جدول (18)

حجم التداول		سعر السهم		السنة
قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	
				سنة 2006
0.129	-1.615	*0.027	2.477	الربع الأول
*0.027	-2.477	*0.000	6.702	الربع الثاني
*0.028	-2.449	*0.000	10.640	الربع الثالث
0.629	0.494	*0.000	-11.515	الربع الرابع
				سنة 2007
0.171	-1.445	*0.004	3.500	الربع الأول
-	-	-	-	الربع الثاني
0.806	-0.250	-	-	الربع الثالث
0.175	-1.427	0.732	-0.349	الربع الرابع
				سنة 2008
0.615	-0.514	0.120	1.655	الربع الأول
0.634	0.487	*0.041	2.256	الربع الثاني
0.585	0.559	0.342	0.984	الربع الثالث
*0.040	-2.269	*0.005	-3.347	الربع الرابع
				سنة 2009
0.200	1.345	*0.002	-3.813	الربع الأول
0.071	1.875	*0.040	-2.152	الربع الثاني
0.097	1.717	*0.000	-7.686	الربع الثالث

• الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

9- الشركة الفلسطينية للاتحاد والاستثمار

من خلال النتائج الواردة في جدول (19) وباستخدام اختبار Paired Samples T Test تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في سعر السهم قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير، حيث قيمة الاحتمال (sig) أقل من 5%، إذ إن سعر السهم قبل صدور التقرير أكبر من سعر السهم بعد صدور التقرير للربع الرابع لعام 2006 والربع الأول والثاني والثالث

عام 2007 والربع الثاني والثالث والرابع لعام 2008 والربع الثالث لعام 2009 ، أما بالنسبة لسعر السهم بعد صدور التقرير أكبر من سعر السهم قبل صدور التقرير للربع الثاني والثالث لعام 2006 والربع الرابع لعام 2007 والربع الأول لعام 2008 ، أما فيما يتعلق بحجم التداول نلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في حجم التداول قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير حيث إن قيمة الاحتمال (Sig) أكبر من 5%، ما عدا الربع الأول لعام 2006 والربع الثاني والثالث والرابع لعام 2007 والربع الرابع لعام 2008 والربع الثاني والثالث لعام 2009 .

جدول (19)

حجم التداول		سعر السهم		السنة
قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	
				سنة 2006
-	-	-	-	الربع الأول
*0.000	-5.616	*0.000	-13.507	الربع الثاني
0.071	-1.952	*0.000	-5.873	الربع الثالث
0.407	-0.856	*0.000	6.953	الربع الرابع
				سنة 2007
0.673	-0.432	*0.000	15.978	الربع الأول
*0.002	-3.714	*0.000	14.273	الربع الثاني
*0.033	2.363	*0.003	3.631	الربع الثالث
*0.000	-4.818	*0.004	-3.408	الربع الرابع
				سنة 2008
0.385	0.897	*0.001	-3.982	الربع الأول
0.233	-1.247	*0.000	22.073	الربع الثاني
0.168	1.454	*0.000	8.893	الربع الثالث
*0.003	3.535	*0.008	3.102	الربع الرابع
				سنة 2009
0.352	0.963	0.076	1.916	الربع الأول
*0.009	3.047	0.550	0.612	الربع الثاني
*0.004	3.427	*0.000	11.636	الربع الثالث

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

10- الشركة العربية للدهانات

من خلال النتائج الواردة في جدول (20) وباستخدام اختبار Paired Samples T Test تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في سعر السهم قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير، حيث قيمة الاحتمال (sig) أقل من 5% ، إذ إن سعر السهم قبل صدور التقرير أكبر من سعر

السهم بعد صدور التقرير للربع الثاني لعام 2009 أما بالنسبة لسعر السهم بعد صدور التقرير أكبر من سعر السهم قبل صدور التقرير للربع الثاني والثالث لعام 2007 والربع الثاني والثالث لعام 2008 والربع الأول والثالث لعام 2009 ، أما فيما يتعلق بحجم التداول نلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في حجم التداول قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير حيث إن قيمة الاحتمال (Sig) أكبر من 5%، ما عدا الربع الثاني والثالث لعام 2009.

جدول (20)

السنة	سعر السهم		حجم التداول	
	قيمة الاختبار	قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	قيمة الاحتمال (sig)
سنة 2007				
الربع الأول	-	-	-	-
الربع الثاني	-2.477	*0.027	1.468	0.164
الربع الثالث	-6.205	*0.000	-1.468	0.164
الربع الرابع	-	-	-	-
سنة 2008				
الربع الأول	-	-	-	-
الربع الثاني	-4.785	*0.000	0.000	1.000
الربع الثالث	-3.552	*0.003	1.293	0.217
الربع الرابع	1.770	0.099	1.382	0.189
سنة 2009				
الربع الأول	-2.376	*0.032	0.564	0.582
الربع الثاني	10.044	*0.000	-2.256	*0.041
الربع الثالث	-3.012	*0.009	2.256	*0.041

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

11- بنك الاستثمار الفلسطيني

من خلال النتائج الواردة في جدول (21) وباستخدام اختبار Paired Samples T Test تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في سعر السهم قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير، حيث قيمة الاحتمال (sig) أقل من 5% ، إذ إن سعر السهم قبل صدور التقرير أكبر من سعر السهم بعد صدور التقرير للربع الرابع لعام 2006 والربع الأول والثاني لعام 2007 والربع الثالث والرابع لعام 2008 والربع الثاني لعام 2009 ، أما بالنسبة لسعر السهم بعد صدور التقرير أكبر من سعر السهم قبل صدور التقرير للربع الثاني لعام 2006 والربع الرابع لعام 2007 والربع الأول والثاني لعام 2008 ، أما فيما يتعلق بحجم التداول نلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في حجم التداول قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير حيث إن قيمة الاحتمال (Sig) أكبر من 5%، ما عدا الربع الأول والثالث لعام 2006 و الربع الثالث لعام 2007 .

جدول (21)

حجم التداول		سعر السهم		السنة
قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	
				سنة 2006
*0.001	3.956	0.324	1.022	الربع الأول
0.944	0.072	*0.000	-12.082	الربع الثاني
*0.008	3.068	0.134	1.589	الربع الثالث
0.094	-1.798	*0.000	7.104	الربع الرابع
				سنة 2007
0.604	-0.531	*0.000	6.449	الربع الأول
0.358	-0.951	*0.048	2.162	الربع الثاني
*0.007	3.137	0.837	-0.210	الربع الثالث
0.562	-0.594	*0.000	-7.155	الربع الرابع
				سنة 2008
0.885	-0.148	*0.000	-8.699	الربع الأول
0.189	-1.382	*0.000	-5.518	الربع الثاني
0.104	-1.749	*0.000	9.430	الربع الثالث
0.452	-0.774	*0.000	8.586	الربع الرابع
				سنة 2009
0.809	-0.246	0.480	-0.726	الربع الأول
0.424	-0.823	*0.000	5.996	الربع الثاني
0.716	-0.371	0.402	-0.865	الربع الثالث

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

12- البنك التجاري الفلسطيني

من خلال النتائج الواردة في جدول (22) وباستخدام اختبار Paired Samples T Test تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في سعر السهم قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير، حيث قيمة الاحتمال (sig) أقل من 5% ، إذ إن سعر السهم قبل صدور التقرير أكبر من سعر السهم بعد صدور التقرير للربع الأول لعام 2007 والربع الثالث والرابع لعام 2008 والربع الثاني لعام 2009 أما بالنسبة لسعر السهم بعد صدور التقرير أكبر من سعر السهم قبل صدور التقرير للربع الثاني والرابع لعام 2007 والربع الأول لعام 2008 والربع الأول لعام 2009 ، أما فيما يتعلق بحجم التداول

نلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في حجم التداول قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير حيث إن قيمة الاحتمال (Sig) أكبر من 5%، ما عدا الربع الأول لعام 2009.

جدول (22)

حجم التداول		سعر السهم		السنة
قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	
				سنة 2007
0.085	-1.855	*0.004	3.431	الربع الأول
0.340	0.988	*0.002	-3.926	الربع الثاني
0.102	1.748	0.664	-0.443	الربع الثالث
0.051	-2.131	*0.000	-7.483	الربع الرابع
				سنة 2008
0.059	-2.057	*0.005	-3.325	الربع الأول
0.300	-1.076	0.869	0.168	الربع الثاني
0.068	1.982	*0.000	5.320	الربع الثالث
0.138	-1.573	*0.013	2.860	الربع الرابع
				سنة 2009
*0.000	-5.104	*0.001	-4.193	الربع الأول
0.135	1.585	*0.000	7.888	الربع الثاني
0.157	1.494	0.159	-1.489	الربع الثالث

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

13- الشركة الوطنية لصناعة الكرتون

من خلال النتائج الواردة في جدول (23) وباستخدام اختبار Paired Samples T Test تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في سعر السهم قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير، حيث قيمة الاحتمال (sig) أقل من 5%، إذ إن سعر السهم قبل صدور التقرير أكبر من سعر السهم بعد صدور التقرير للربع الرابع لعام 2006 والربع الأول والثاني والثالث والرابع لعام 2007 والربع الثاني والثالث والرابع لعام 2008 والربع الثاني والثالث لعام 2009، أما بالنسبة لسعر السهم بعد صدور التقرير أكبر من سعر السهم قبل صدور التقرير للربع الأول لعام 2009، أما فيما يتعلق بحجم التداول نلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في حجم التداول قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير حيث إن قيمة الاحتمال (Sig) أكبر من 5%، ما عدا الربع الأول والثالث لعام 2009.

جدول (23)

حجم التداول		سعر السهم		السنة
قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	
				سنة 2006
-	-	-	-	الربع الأول
-	-	-	-	الربع الثاني
0.469	0.743	0.322	1.028	الربع الثالث
0.213	1.303	*0.000	8.229	الربع الرابع
				سنة 2007
0.025	2.504	*0.000	8.982	الربع الأول
0.130	-1.608	*0.000	5.292	الربع الثاني
0.070	1.962	*0.000	5.054	الربع الثالث
0.228	1.262	*0.000	5.501	الربع الرابع
				سنة 2008
0.793	-0.268	0.334	-1.000	الربع الأول
0.106	1.726	*0.000	4.785	الربع الثاني
0.119	-1.659	*0.000	7.172	الربع الثالث
0.778	-0.288	*0.001	4.294	الربع الرابع
				سنة 2009
*0.001	-4.137	*0.012	-2.902	الربع الأول
0.291	-1.097	*0.000	5.906	الربع الثاني
*0.025	2.512	*0.000	10.247	الربع الثالث

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

14- المؤسسة العربية العقارية

من خلال النتائج الواردة في جدول (24) وباستخدام اختبار Paired Samples T Test تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في سعر السهم قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير، حيث قيمة الاحتمال (sig) أقل من 5%، إذ إن سعر السهم قبل صدور التقرير أكبر من سعر السهم بعد صدور التقرير للربع الثاني والربع لعام 2006 والربع الأول والربع لعام 2007 والربع الثاني لعام 2008 والربع الأول والثاني لعام 2009، أما بالنسبة لسعر السهم بعد صدور التقرير أكبر من سعر السهم قبل صدور التقرير للربع الثالث لعام 2006 والربع الثاني والثالث لعام 2007 والربع الأول والثالث والربع لعام 2008 والربع الثالث لعام 2009، أما فيما يتعلق بحجم التداول نلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في حجم التداول قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير حيث إن قيمة الاحتمال (Sig) أكبر من 5%، ما عدا الربع الثاني لعام 2006.

جدول (24)

حجم التداول		سعر السهم		السنة
قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	
				سنة 2006
-	-	-	-	الربع الأول
0.582	-0.564	*0.000	5.386	الربع الثاني
*0.034	-2.351	*0.001	-3.958	الربع الثالث
0.644	0.472	*0.000	16.565	الربع الرابع
				سنة 2007
0.069	-1.969	*0.000	11.729	الربع الأول
0.249	-1.204	*0.000	-4.583	الربع الثاني
0.386	-0.895	*0.006	-3.247	الربع الثالث
0.869	-0.168	*0.000	6.104	الربع الرابع
				سنة 2008
1.000	0.000	*0.002	-3.837	الربع الأول
0.262	1.169	*0.000	7.536	الربع الثاني
0.180	-1.412	*0.002	-3.765	الربع الثالث
0.121	1.651	*0.000	-7.995	الربع الرابع
				سنة 2009
0.582	-0.564	*0.000	5.386	الربع الأول
0.262	-1.169	*0.001	4.183	الربع الثاني
0.111	1.703	*0.001	-4.728	الربع الثالث

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

15- المجموعة الأهلية للتأمين

من خلال النتائج الواردة في جدول (25) وباستخدام اختبار Paired Samples T Test تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في سعر السهم قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير، حيث قيمة الاحتمال (sig) أقل من 5%، إذ إن سعر السهم قبل صدور التقرير أكبر من سعر السهم بعد صدور التقرير للربع الأول والثاني والربع لعام 2006 والربع الأول والثاني والثالث لعام 2007 والربع الثاني والثالث لعام 2008، أما بالنسبة لسعر السهم بعد صدور التقرير أكبر من سعر السهم قبل صدور التقرير للربع الرابع لعام 2008 والربع الثاني لعام 2009، أما فيما يتعلق بحجم التداول نلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في حجم التداول قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير حيث إن قيمة الاحتمال (Sig) أكبر من 5%، ما عدا الربع الأول والثاني لعام 2007 والربع الثالث لعام 2009.

جدول (25)

حجم التداول		سعر السهم		السنة
قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	
				سنة 2006
0.166	1.460	*0.002	3.854	الربع الأول
0.845	-0.199	*0.000	6.562	الربع الثاني
0.845	-0.199	0.845	-0.199	الربع الثالث
0.072	1.947	*0.002	3.816	الربع الرابع
				سنة 2007
*0.039	2.282	*0.009	3.046	الربع الأول
*0.003	-3.628	*0.000	16.021	الربع الثاني
0.837	0.210	*0.001	4.344	الربع الثالث
0.119	-1.663	0.079	1.896	الربع الرابع
				سنة 2008
0.915	0.109	0.093	1.804	الربع الأول
0.775	0.292	*0.038	2.291	الربع الثاني
0.072	-1.948	*0.000	9.756	الربع الثالث
0.919	-0.104	*0.002	-3.761	الربع الرابع
				سنة 2009
0.956	0.056	0.102	-1.749	الربع الأول
0.138	-1.572	*0.045	-2.201	الربع الثاني
*0.000	4.727	0.452	-0.774	الربع الثالث

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

16- المستثمرون العرب

من خلال النتائج الواردة في جدول (26) وباستخدام اختبار Paired Samples T Test تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في سعر السهم قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير، حيث قيمة الاحتمال (sig) أقل من 5%، إذ إن سعر السهم قبل صدور التقرير أكبر من سعر السهم بعد صدور التقرير للربع الأول والرابع لعام 2006 والربع الأول والثاني والثالث والرابع لعام 2007 والربع الثاني لعام 2008 والربع الأول لعام 2009، أما بالنسبة لسعر السهم بعد صدور التقرير أكبر من سعر السهم قبل صدور التقرير للربع الثاني لعام 2006، أما فيما يتعلق بحجم التداول نلاحظ

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في حجم التداول قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير حيث إن قيمة الاحتمال (Sig) أكبر من 5%.

جدول (26)

حجم التداول		سعر السهم		السنة
قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	
				سنة 2006
0.869	0.168	*0.000	5.976	الربع الأول
0.196	1.356	*0.002	-3.761	الربع الثاني
0.413	0.843	0.424	-0.823	الربع الثالث
0.336	-1.000	*0.040	2.280	الربع الرابع
				سنة 2007
0.113	1.692	*0.000	9.714	الربع الأول
0.132	1.598	*0.000	6.459	الربع الثاني
0.334	-1.000	*0.002	3.833	الربع الثالث
0.334	-1.000	*0.009	3.055	الربع الرابع
				سنة 2008
-	-	-	-	الربع الأول
0.082	-1.871	*0.000	22.107	الربع الثاني
0.582	-0.564	0.080	-1.888	الربع الثالث
0.334	1.000	0.091	-1.817	الربع الرابع
				سنة 2009
0.200	-1.344	*0.010	2.974	الربع الأول
0.178	1.417	0.075	1.921	الربع الثاني
0.405	-0.859	0.685	-0.414	الربع الثالث

• الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

17- بنك القدس

من خلال النتائج الواردة في جدول (27) وباستخدام اختبار Paired Samples T Test تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في سعر السهم قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير، حيث قيمة الاحتمال (sig) أقل من 5%، إذ إن سعر السهم قبل صدور التقرير أكبر من سعر السهم بعد صدور التقرير للربع الثالث والرابع لعام 2006 والربع الأول والثاني والرابع لعام 2007 والربع الأول والثاني والثالث لعام 2008 والربع الأول لعام 2009، أما بالنسبة لسعر السهم بعد صدور التقرير أكبر من سعر السهم قبل صدور التقرير للربع الثاني لعام 2006 والربع الثاني لعام 2009، أما فيما يتعلق بحجم التداول نلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في حجم التداول قبل صدور

التقرير وبعد صدور التقرير حيث إن قيمة الاحتمال (Sig) أكبر من 5% ، ما عدا الربع الثالث لعامي 2006 و 2009 والربع الأول لعام 2007 .

جدول (27)

حجم التداول		سعر السهم		السنة
قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	
				سنة 2006
0.471	0.741	0.176	-1.424	الربع الأول
0.246	-1.211	*0.000	-6.487	الربع الثاني
*0.003	3.566	*0.001	4.472	الربع الثالث
0.115	1.681	*0.010	2.988	الربع الرابع
				سنة 2007
*0.003	3.657	*0.000	4.699	الربع الأول
0.814	-0.239	*0.000	4.827	الربع الثاني
0.594	-0.545	1.000	0.000	الربع الثالث
0.081	-1.882	*0.002	3.870	الربع الرابع
				سنة 2008
0.145	-1.542	*0.000	8.546	الربع الأول
0.536	-0.634	*0.000	5.405	الربع الثاني
0.112	1.694	*0.000	6.872	الربع الثالث
0.334	-1.001	0.112	1.698	الربع الرابع
				سنة 2009
0.748	-0.328	*0.004	3.412	الربع الأول
0.554	0.607	*0.001	-4.432	الربع الثاني
*0.000	4.527	0.099	-1.769	الربع الثالث

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

18- شركة المشرق للتأمين

من خلال النتائج الواردة في جدول (28) وباستخدام اختبار Paired Samples T Test تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في سعر السهم قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير، حيث قيمة الاحتمال (sig) أقل من 5% ، إذ إن سعر السهم قبل صدور التقرير أكبر من سعر السهم بعد صدور للربع الأول والثالث والرابع لعام 2007 والربع الثالث لعام 2008 ، أما بالنسبة لسعر السهم بعد صدور التقرير أكبر من قبل صدور التقرير للربع الثالث لعام 2006 والربع الثاني لعام 2007

والربع الرابع لعام 2008 والربع الأول والثاني لعام 2009 ، أما فيما يتعلق بحجم التداول نلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في حجم التداول قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير حيث إن قيمة الاحتمال (Sig) أكبر من 5%، ما عدا الربع الأول لعام 2009 .

جدول (28)

حجم التداول		سعر السهم		السنة
قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	
				سنة 2006
0.104	-1.740	*0.000	-4.709	الربع الثالث
0.228	-1.260	0.155	1.503	الربع الرابع
				سنة 2007
0.334	1.000	*0.000	7.483	الربع الأول
0.576	0.572	*0.000	-10.717	الربع الثاني
0.072	-1.948	*0.000	6.421	الربع الثالث
0.499	-0.695	*0.000	5.673	الربع الرابع
				سنة 2008
0.601	-0.536	0.277	-1.131	الربع الأول
0.271	1.146	0.550	-0.612	الربع الثاني
0.334	1.000	*0.000	7.483	الربع الثالث
0.104	-1.740	*0.000	-4.709	الربع الرابع
				سنة 2009
*0.019	-2.646	*0.000	-9.379	الربع الأول
0.171	1.445	*0.033	-2.359	الربع الثاني

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

19- شركة التأمين الوطنية المحدود

من خلال النتائج الواردة في جدول (29) وباستخدام اختبار Paired Samples T Test تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في سعر السهم قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير، حيث قيمة الاحتمال (sig) أقل من 5% ، إذ إن سعر السهم قبل صدور التقرير أكبر من سعر السهم بعد صدور التقرير للربع الأول والثاني لعام 2006 والربع الأول والرابع لعام 2007 والربع الأول والثاني والثالث والرابع لعام 2008 والربع الثاني لعام 2009 ، أما بالنسبة لسعر السهم بعد صدور التقرير أكبر من سعر قبل صدور التقرير للربع الثاني والثالث لعام 2007 والربع الأول لعام 2009 ،

أما فيما يتعلق بحجم التداول نلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في حجم التداول قبل وبعد صدور التقرير حيث إن قيمة الاحتمال (Sig) أكبر من 5%، ما عدا الربع الرابع لعام 2006 .

جدول (29)

حجم التداول		سعر السهم		السنة
قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	
				سنة 2006
0.126	1.626	*0.000	4.615	الربع الأول
0.065	-2.003	*0.004	3.484	الربع الثاني
0.074	1.933	0.212	-1.307	الربع الثالث
*0.038	2.288	0.151	-1.520	الربع الرابع
				سنة 2007
0.120	-1.658	*0.000	20.252	الربع الأول
0.923	-0.099	*0.003	-3.723	الربع الثاني
0.591	0.549	*0.016	-2.730	الربع الثالث
0.127	-1.620	*0.003	3.518	الربع الرابع
				سنة 2008
0.905	-0.121	*0.000	11.042	الربع الأول
0.309	-1.057	*0.000	6.289	الربع الثاني
0.852	-0.190	*0.013	2.836	الربع الثالث
0.843	-0.202	*0.029	2.435	الربع الرابع
				سنة 2009
0.559	-0.599	*0.003	-3.648	الربع الأول
0.164	-1.468	*0.048	2.164	الربع الثاني
0.066	-1.996	0.161	-1.481	الربع الثالث

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

20- المؤسسة العربية للفنادق

من خلال النتائج الواردة في جدول (30) وباستخدام اختبار Paired Samples T Test تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في سعر السهم قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير، حيث قيمة الاحتمال (sig) أقل من 5% ، إذ إن سعر السهم قبل صدور التقرير أكبر من سعر السهم بعد صدور التقرير للربع الأول والرابع لعام 2006 والربع الأول والثاني والرابع لعام 2007 والربع الثاني لعام 2008 والربع الثاني لعام 2009 ، أما بالنسبة لسعر السهم بعد صدور التقرير أكبر من سعر السهم قبل صدور التقرير للربع الثالث لعام 2009 ، أما فيما يتعلق بحجم التداول نلاحظ عدم وجود

فروق ذات دلالة إحصائية في حجم التداول قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير حيث إن قيمة الاحتمال (Sig) أكبر من 5%، ما عدا الربع الأول لعام 2006.

جدول (30)

حجم التداول		سعر السهم		السنة
قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	
				سنة 2006
*0.020	-2.622	*0.000	21.737	الربع الأول
0.651	0.462	0.518	-0.663	الربع الثاني
0.108	1.718	0.059	2.060	الربع الثالث
0.328	1.014	*0.036	2.321	الربع الرابع
				سنة 2007
0.302	-1.072	*0.000	6.902	الربع الأول
0.185	1.399	*0.001	4.306	الربع الثاني
0.203	1.334	0.078	1.913	الربع الثالث
0.384	-0.899	*0.010	2.965	الربع الرابع
				سنة 2008
0.933	0.086	0.225	-1.270	الربع الأول
0.666	-0.441	*0.005	3.309	الربع الثاني
0.849	-0.193	0.410	0.849	الربع الثالث
0.820	-0.231	0.094	1.798	الربع الرابع
				سنة 2009
0.565	-0.590	0.751	-0.323	الربع الأول
0.334	-1.000	*0.028	2.449	الربع الثاني
0.053	-2.115	*0.000	-8.328	الربع الثالث

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

21- شركة القدس للاستثمارات العقارية

من خلال النتائج الواردة في جدول (31) وباستخدام اختبار Paired Samples T Test تبين أن هناك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين قيمة سعر السهم وحجم التداول قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير حيث قيمة الاحتمال (sig) أكبر من 5%.

جدول (31)

حجم التداول		سعر السهم		السنة
قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	
				سنة 2006
-	-	-	-	الربع الأول
-	-	-	-	الربع الثاني
-	-	-	-	الربع الثالث
				الربع الرابع
				سنة 2007
-	-	-	-	الربع الأول
-	-	-	-	الربع الثاني
-	-	-	-	الربع الثالث
0.334	1.000	0.334	1.000	الربع الرابع
				سنة 2008
-	-	-	-	الربع الأول
-	-	-	-	الربع الثاني
-	-	-	-	الربع الثالث
-	-	-	-	الربع الرابع
				سنة 2009
-	-	-	-	الربع الأول
0.334	1.000	0.334	1.000	الربع الثاني
-	-	-	-	الربع الثالث

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

22- شركة القدس للمستحضرات الطبية

من خلال النتائج الواردة في جدول (32) وباستخدام اختبار Paired Samples T Test تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في سعر السهم قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير، حيث قيمة الاحتمال (sig) أقل من 5%، إذ إن سعر السهم قبل صدور التقرير أكبر من سعر السهم بعد صدور التقرير للربع الأول والربع لعام 2006 والربع الثاني والثالث لعام 2007 والربع الثاني لعام 2008 والربع الأول لعام 2009، أما بالنسبة لسعر السهم بعد صدور التقرير أكبر من سعر السهم قبل صدور التقرير للربع الثاني والثالث لعام 2006 والربع الرابع لعام 2008 والربع الثاني لعام 2009، أما فيما يتعلق بحجم التداول نلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في حجم التداول قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير حيث إن قيمة الاحتمال (Sig) أكبر من 5%، ما عدا الربع الثاني لعام 2007 و 2008.

جدول (32)

حجم التداول		سعر السهم		السنة
قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	
				سنة 2006
0.867	-0.170	*0.009	3.016	الربع الأول
0.062	2.029	*0.000	-8.808	الربع الثاني
0.150	-1.523	*0.001	-4.240	الربع الثالث
0.638	0.481	*0.000	4.670	الربع الرابع
				سنة 2007
0.484	-0.718	0.301	1.074	الربع الأول
*0.023	-2.549	*0.000	16.842	الربع الثاني
0.716	0.371	*0.001	4.205	الربع الثالث
0.230	-1.255	0.083	-1.867	الربع الرابع
				سنة 2008
0.844	-0.201	0.883	0.150	الربع الأول
*0.035	2.329	*0.000	6.981	الربع الثاني
0.566	0.588	0.290	-1.099	الربع الثالث
0.482	0.723	*0.000	-4.734	الربع الرابع
				سنة 2009
0.118	1.667	*0.000	12.291	الربع الأول
0.204	-1.333	*0.031	-2.400	الربع الثاني
0.160	-1.483	0.167	1.458	الربع الثالث

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

23- شركة دواجن فلسطين

من خلال النتائج الواردة في جدول (33) وباستخدام اختبار Paired Samples T Test تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في سعر السهم قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير، حيث قيمة الاحتمال (sig) أقل من 5%، إذ إن سعر السهم قبل صدور التقرير أكبر من سعر السهم بعد صدور التقرير للربع الأول والرابع لعام 2006 والربع الأول والثاني لعام 2007، أما بالنسبة لسعر السهم بعد صدور التقرير أكبر من سعر السهم قبل صدور التقرير للربع الثاني لعام 2006 والربع الثالث والرابع لعام 2007 والربع الأول والثاني والثالث والرابع لعام 2008 والربع الأول والثالث لعام 2009، أما فيما يتعلق بحجم التداول

نلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في حجم التداول قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير حيث إن قيمة الاحتمال (Sig) أكبر من 5%، ما عدا الربع الأول والثاني لعام 2008 والربع الثالث لعام 2009.

جدول (33)

حجم التداول		سعر السهم		السنة
قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	
				سنة 2006
0.562	-0.595	*0.000	4.898	الربع الأول
0.379	-0.908	*0.037	-2.301	الربع الثاني
0.164	-1.468	0.068	1.976	الربع الثالث
0.582	0.564	*0.038	2.292	الربع الرابع
				سنة 2007
0.767	-0.302	*0.000	5.332	الربع الأول
0.413	0.845	*0.000	9.460	الربع الثاني
0.208	-1.325	*0.000	-14.066	الربع الثالث
0.212	-1.309	*0.000	-9.025	الربع الرابع
				سنة 2008
*0.049	-2.157	*0.000	-5.292	الربع الأول
*0.027	-2.474	*0.000	-5.918	الربع الثاني
0.543	0.623	*0.000	-7.729	الربع الثالث
0.379	-0.908	*0.037	-2.301	الربع الرابع
				سنة 2009
0.379	-0.908	*0.037	-2.301	الربع الأول
0.164	-1.468	0.068	1.976	الربع الثاني
*0.049	-2.157	*0.000	-5.292	الربع الثالث

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

24- شركة فلسطين لصناعة اللدائن

من خلال النتائج الواردة في جدول (34) وباستخدام اختبار Paired Samples T Test تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في سعر السهم قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير، حيث قيمة الاحتمال (sig) أقل من 5%، إذ إن سعر السهم قبل صدور التقرير أكبر من سعر السهم بعد صدور التقرير للربع الثاني لعام 2006 والربع الأول والثاني والربع لعام 2007 والربع الثاني والثالث لعام 2008 والربع الثالث لعام 2009، أما بالنسبة لسعر السهم بعد صدور التقرير أكبر من سعر السهم قبل صدور التقرير للربع الثالث

والرابع لعام 2006 والرابع لعام 2008 ، أما فيما يتعلق بحجم التداول نلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في حجم التداول قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير حيث إن قيمة الاحتمال (Sig) أكبر من 5%، ما عدا الربع الأول لعام 2006 و الربع الثالث والرابع لعام 2007 والربع الثاني والثالث لعام 2009.

جدول (34)

حجم التداول		سعر السهم		السنة
قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	
				سنة 2006
*0.044	-2.219	*0.026	2.488	الربع الثاني
0.133	-1.605	*0.007	-3.196	الربع الثالث
0.204	-1.333	*0.019	-2.651	الربع الرابع
				سنة 2007
0.082	1.871	*0.009	3.012	الربع الأول
0.433	-0.807	*0.000	8.238	الربع الثاني
*0.020	-2.621	0.279	-1.126	الربع الثالث
*0.045	-2.197	*0.000	13.596	الربع الرابع
				سنة 2008
0.173	1.435	*0.000	27.954	الربع الثاني
0.238	1.234	*0.000	11.368	الربع الثالث
0.719	-0.367	*0.006	-3.228	الربع الرابع
				سنة 2009
0.111	-1.702	0.138	1.572	الربع الأول
*0.010	2.958	1.000	0.000	الربع الثاني
*0.013	2.842	*0.045	2.201	الربع الثالث

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

25- شركة مصانع الزيوت النباتية

من خلال النتائج الواردة في جدول (35) وباستخدام اختبار Paired Samples T Test تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في سعر السهم قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير، حيث قيمة الاحتمال (sig) أقل من 5% ، إذ إن سعر السهم قبل صدور التقرير أكبر من سعر السهم بعد صدور التقرير للربع الأول والثاني والرابع لعام 2006 والربع الأول والثالث والرابع لعام 2007 والربع الثاني لعام 2008 والربع الأول والثاني لعام 2009 ، أما فيما يتعلق بحجم التداول نلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في حجم

التداول قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير حيث إن قيمة الاحتمال (Sig) أكبر من 5%،
ما عدا الربع الثالث لعام 2007.

جدول (35)

حجم التداول		سعر السهم		السنة
قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	
				سنة 2006
0.781	0.283	*0.000	11.531	الربع الأول
0.231	-1.251	*0.000	9.295	الربع الثاني
0.653	-0.460	0.403	-0.863	الربع الثالث
0.334	-1.000	*0.000	4.583	الربع الرابع
				سنة 2007
0.334	-1.000	*0.000	9.539	الربع الأول
-	-	-	-	الربع الثاني
0.189	-1.382	*0.000	35.000	الربع الثالث
0.062	-2.029	*0.001	4.378	الربع الرابع
				سنة 2008
0.568	-0.585	0.275	1.137	الربع الأول
0.766	-0.304	*0.000	10.435	الربع الثاني
*0.016	2.739	0.258	1.180	الربع الثالث
0.458	-0.764	0.204	-1.333	الربع الرابع
				سنة 2009
1.000	0.000	*0.000	10.094	الربع الأول
0.582	0.564	*0.000	9.539	الربع الثاني
0.305	-1.065	0.282	-1.120	الربع الثالث

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

26- شركة فلسطين للاستثمار العقاري

من خلال النتائج الواردة في جدول (36) وباستخدام اختبار Paired Samples T Test تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في سعر السهم قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير، حيث قيمة الاحتمال (sig) أقل من 5%، إذ إن سعر السهم قبل صدور التقرير أكبر من سعر السهم بعد صدور التقرير للربع الرابع لعام 2006 والربع الأول والثاني والثالث لعام 2007 والربع الأول والثاني والثالث والرابع لعام 2008 أما بالنسبة لسعر السهم بعد صدور التقرير أكبر من سعر السهم قبل صدور التقرير للربع الثاني لعام 2006 والربع الأول لعام 2009، أما فيما يتعلق

بحجم التداول نلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في حجم التداول قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير حيث إن قيمة الاحتمال (Sig) أكبر من 5%، ما عدا الربع الثالث والرابع لعام 2007 والربع الثالث لعام 2008 والربع الثاني لعام 2009 .

جدول (36)

حجم التداول		سعر السهم		السنة
قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	
سنة 2006				
0.541	-0.626	0.103	1.744	الربع الأول
0.390	-0.888	*0.000	-5.376	الربع الثاني
0.643	-0.473	0.151	-1.520	الربع الثالث
0.266	-1.160	*0.000	10.485	الربع الرابع
سنة 2007				
0.396	0.875	*0.000	8.621	الربع الأول
0.719	-0.367	*0.004	3.404	الربع الثاني
*0.034	2.355	*0.000	8.629	الربع الثالث
*0.012	-2.889	0.832	-0.216	الربع الرابع
سنة 2008				
0.105	1.733	*0.000	9.811	الربع الأول
0.170	1.446	*0.000	13.002	الربع الثاني
*0.042	2.242	*0.000	6.417	الربع الثالث
0.827	-0.223	*0.007	3.182	الربع الرابع
سنة 2009				
0.537	0.634	*0.022	-2.578	الربع الأول
*0.021	-2.588	0.660	-0.450	الربع الثاني
0.112	1.694	0.173	1.434	الربع الثالث

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

27- شركة فلسطين للاستثمار الصناعي

من خلال النتائج الواردة في جدول (37) وباستخدام اختبار Paired Samples T Test تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في سعر السهم قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير، حيث قيمة الاحتمال (sig) أقل من 5% ، إذ إن سعر السهم قبل صدور التقرير أكبر من سعر السهم بعد صدور التقرير للربع الأول والرابع لعام 2006 والربع الأول والثاني والثالث لعام 2007 والربع الثاني والثالث لعام 2008 والربع الأول لعام 2009 ، أما بالنسبة لسعر السهم بعد صدور التقرير

أكبر من سعر السهم قبل صدور التقرير للربع الثاني والثالث لعام 2009 ، أما فيما يتعلق بحجم التداول نلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في حجم التداول قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير ، حيث إن قيمة الاحتمال (Sig) أكبر من 5%، ما عدا الربع الثالث لعام 2006 والربع الأول والرابع لعام 2007 و الربع الأول لعام 2008 و الربع الأول والثاني لعام 2009 .

جدول (37)

حجم التداول		سعر السهم		السنة
قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	
				سنة 2006
0.067	-1.982	*0.000	5.980	الربع الأول
0.101	-1.757	0.439	0.796	الربع الثاني
*0.003	-3.528	0.155	1.503	الربع الثالث
0.117	-1.673	*0.000	13.576	الربع الرابع
				سنة 2007
*0.039	-2.272	*0.000	14.921	الربع الأول
0.895	0.135	*0.000	10.247	الربع الثاني
0.537	0.634	*0.000	6.011	الربع الثالث
*0.004	-3.409	0.054	-2.101	الربع الرابع
				سنة 2008
*0.029	2.424	0.396	0.875	الربع الأول
0.814	-0.240	*0.000	18.069	الربع الثاني
0.217	1.293	*0.000	12.890	الربع الثالث
0.227	1.265	0.104	1.740	الربع الرابع
				سنة 2009
*0.010	2.998	*0.004	3.500	الربع الأول
*0.012	-2.871	*0.011	-2.941	الربع الثاني
0.346	-0.976	*0.000	-7.755	الربع الثالث

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

28- شركة سجائر القدس

من خلال النتائج الواردة في جدول (38) وباستخدام اختبار Paired Samples T Test تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في سعر السهم قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير ، حيث قيمة الاحتمال (sig) أقل من 5% ، إذ إن سعر السهم قبل صدور التقرير أكبر من سعر السهم بعد صدور التقرير للربع الأول والرابع لعام 2006 والربع الأول والثاني لعام 2007 والربع الثاني

والثالث والرابع لعام 2008 والربع الأول لعام 2009 ، أما بالنسبة لسعر السهم بعد صدور التقرير أكبر من سعر السهم قبل صدور التقرير للربع الثالث لعام 2007 والربع الأول لعام 2008 والربع الثالث لعام 2009 ، أما فيما يتعلق بحجم التداول نلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في حجم التداول قبل صدور التقرير وبعد صدور التقرير حيث إن قيمة الاحتمال (Sig) أكبر من 5%، ما عدا الربع الثاني لعام 2006 والربع الرابع لعام 2008.

جدول (38)

حجم التداول		سعر السهم		السنة
قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	قيمة الاحتمال (sig)	قيمة الاختبار	
				سنة 2006
0.544	-0.622	*0.049	2.151	الربع الأول
*0.023	2.547	0.074	1.930	الربع الثاني
0.626	-0.499	0.176	-1.427	الربع الثالث
0.599	0.538	*0.000	8.169	الربع الرابع
				سنة 2007
0.221	1.280	*0.000	15.635	الربع الأول
0.284	-1.115	*0.000	12.051	الربع الثاني
0.159	-1.487	*0.000	-6.250	الربع الثالث
0.106	1.730	0.083	1.866	الربع الرابع
				سنة 2008
0.957	0.055	*0.032	-2.381	الربع الأول
0.399	0.870	*0.000	4.600	الربع الثاني
0.077	-1.910	*0.001	3.985	الربع الثالث
*0.010	2.981	*0.007	3.189	الربع الرابع
				سنة 2009
0.445	-0.786	*0.006	3.201	الربع الأول
0.399	-0.870	0.981	-0.025	الربع الثاني
0.202	1.344	*0.049	-2.160	الربع الثالث

• الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

الفرضية الثالثة: لا توجد أهمية للمعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المرحلية التي تساهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية عند تغيير أسعار الأسهم.

لاختبار الفرضية الثالثة فقد تم استخدام الاختبارات غير المعلمية (اختبار الإشارة) هذه الاختبارات مناسبة في حالة وجود بيانات ترتيبية، حيث إن مقياس ليكرت المستخدم في الدراسة يعتبر مقياساً ترتيبياً.

ولاختبار الفرضية باستخدام اختبار الإشارة مثلاً لمعرفة ما إذا كان متوسط (وسيط) درجة الإجابة يساوي قيمة معينة وذلك في حالة البيانات الترتيبية أو البيانات التي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

ولإثبات ذلك يتم اختبار متوسط درجة الإجابة يساوي 3 وهي درجة الحياد حسب مقياس ليكرت المستخدم.

فإنه يتم رفض الفرضية القائلة بأنه لا توجد أهمية للمعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المرحلية التي تساهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية عند تغيير سعر السهم، وقبول الفرضية القائلة بأنه توجد أهمية للمعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المرحلية التي تساهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية عند تغيير سعر السهم، حيث إن Sig (P-value) أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، ومتوسط آراء أفراد العينة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرياً عن درجة الحياد. وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت الإشارة موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الحياد والعكس صحيح، ويظهر ذلك من خلال الجداول التالية .

ويبين جدول (39) أن ما نسبته 56.6% من أفراد العينة يرون بأن المعلومات المحاسبية الموجودة ضمن التقارير المالية المرحلية مهمة جداً ومهمة لترشيد قرارات الاستثمار، ونسبة 28.30% يرون بأنها متوسطة الأهمية، والنسبة المتبقية 15.10% يرون بأن المعلومات المحاسبية الموجودة ضمن التقارير المالية المرحلية قليلة الأهمية وغير مهم.

جدول (39)

النسب المئوية لدرجات الاستجابة لمجال " درجة أهمية المعلومات المحاسبية الموجودة ضمن التقارير المالية المرحلية لترشيد قرارات الاستثمار "

النسبة المئوية %	درجة الاستجابة
2.3	غير مهم
12.8	قليل الأهمية
28.3	متوسط الأهمية
41.5	مهم
15.1	مهم جدا

تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات من (1 - 7) من فقرات المجال الأول، وقد تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى درجة الحياد وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (40).

جدول (40)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig) لكل فقرة من فقرات "مجال درجة أهمية المعلومات

المحاسبية الموجودة ضمن التقارير المالية المرحلية لترشيد قرارات الاستثمار"

القيمة الاحتمالية (Sig)	قيمة الاختبار	الرتبة	المتوسط الحسابي النسبي	المتوسط الحسابي	الفقرة
*0.002	3.55	2	72.63	3.63	يعد توفير المعلومات المحاسبية الموجودة ضمن التقارير المالية المرحلية واستخدامها عند اتخاذ قرارات الاستثمار أمراً ضرورياً.
*0.002	3.51	3	72.43	3.62	توفير المعلومات المحاسبية الموجودة في التقارير المالية المرحلية عند اتخاذ القرار الاستثماري يحقق فاعلية أكبر.
*0.015	2.19	4	68.95	3.45	المعلومات التي تضمنتها التقارير المرحلية تؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة عند اتخاذ القرار الاستثماري .
*0.000	5.43	1	76.84	3.84	استخدام المعلومات المحاسبية الموجودة في التقارير المرحلية في ترشيد قرارات الاستثمار يؤثر على طبيعة ونوعية الأسهم المستثمر فيها.
*0.009	3.42	6	68.42	3.42	توفر المعلومات التي تضمنتها التقارير المرحلية مجموعه من الإجراءات الرقابية لضمان سلامة القرارات المتخذة.
*0.009	3.21	5	68.95	3.45	المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المرحلية يؤدي إلى زيادة قدرة ومهارات متخذي القرارات.
*0.043	2.45	7	67.89	3.39	المعلومات المحاسبية الواردة ضمن التقارير المرحلية توفر قدرات ومهارات كافية لتحقيق الغايات المنشودة من الأسعار بالشكل الأمثل.
*0.000	4.17		70.87	3.54	جميع فقرات المجال معاً

• المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (41) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى يساوي 3.63 ، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 72.63%، قيمة اختبار الإشارة 3.55 وأن القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.002 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة

قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية يساوي 3.62، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 72.43%، قيمة اختبار الإشارة 3.51 وأن القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.002 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة يساوي 3.45، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 68.95%، قيمة اختبار الإشارة 2.19 وأن القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.015 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة يساوي 3.84، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 76.84%، قيمة اختبار الإشارة 5.43 وأن القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة يساوي 3.42، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 68.42%، قيمة اختبار الإشارة 3.42 وأن القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.009 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة يساوي 3.45، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 68.95%، قيمة اختبار الإشارة 3.21 وأن القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.009 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة يساوي 3.39، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 67.89%، قيمة اختبار الإشارة 2.45 وأن القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.043 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة

قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال يساوي 70.87%، قيمة اختبار الإشارة 4.17 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " درجة أهمية المعلومات المحاسبية الموجودة ضمن التقارير المالية المرحلية لترشيد قرارات الاستثمار " دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذا المجال.

ومن النتائج الموضحة أعلاه تعني أن أفراد العينة يرون بأن المعلومات المحاسبية الموجودة ضمن التقارير المالية المرحلية مهمة بدرجة كبيرة بالنسبة لهم عند اتخاذ القرار الاستثماري، وترجع أهمية هذه المعلومات إلى المزايا التي تحققها هذه المعلومات:

- 1- في ضوء التطورات المتسارعة وتوافر البدائل المتعددة، فإن توفير معلومات محاسبية ضمن التقارير المالية المرحلية تساعد في اتخاذ قرارات الاستثمار يعد أمراً ضرورياً.
- 2- يحقق الاعتماد على المعلومات المحاسبية الموجودة ضمن التقارير المالية المرحلية عند اتخاذ القرار الاستثماري فاعلية أكبر.
- 3- يؤدي توفير المعلومات المحاسبية الموجودة ضمن التقارير المالية المرحلية عند اتخاذ القرار الاستثماري درجة منخفضة من المخاطر.
- 4- استخدام المعلومات المحاسبية الموجودة ضمن التقارير المالية المرحلية في ترشيد قرارات الاستثمار يؤثر على طبيعة ونوعية الأسهم المستثمر فيها.
- 5- استخدام المعلومات المحاسبية الموجودة ضمن التقارير المالية المرحلية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية يوفر مجموعة من الإجراءات الرقابية لضمان سلامة القرارات المتخذة وكشف الأخطاء عند حدوثها.
- 6- استخدام المعلومات المحاسبية الموجودة ضمن التقارير المالية المرحلية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية يوفر قدرات ومهارات كافية لتحقيق الغايات المنشودة من الاستثمار بالشكل الأمثل.

الفرضية الرابعة: لا توجد أهمية لكل معلومة من المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المرحلية التي تساهم في اتخاذ قرارات المستثمرين عند تغيير حجم تداول الأسهم.

ولإثبات ذلك يتم اختبار متوسط درجة الإجابة يساوي 3 وهي درجة الحياد حسب مقياس ليكرت المستخدم.

فإنه يتم رفض الفرضية القائلة بأنه لا توجد أهمية لكل معلومة من المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المرحلية التي تساهم في اتخاذ قرارات المستثمرين عند تغيير حجم تداول الأسهم، وقبول الفرضية القائلة بأنه توجد أهمية لكل معلومة من المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المرحلية التي تساهم في اتخاذ قرارات المستثمرين عند تغيير حجم تداول الأسهم، حيث إن Sig (P-value) أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، و متوسط آراء أفراد العينة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرياً عن درجة الحياد، وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت الإشارة موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الحياد والعكس صحيح، ويظهر ذلك من خلال الجداول التالية .

ويبين جدول (41) أن ما نسبة 69.40% من أفراد العينة يرون بأن نشر كل معلومة من المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المرحلية مهمة جداً ومهم في اتخاذ قرارات الاستثمار، ونسبة 23.50% يرون بأنها متوسطة الأهمية، والنسبة المتبقية 7.1% يرون بأن نشر كل معلومة من المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المرحلية غير مهم وقليل الأهمية في اتخاذ قرارات الاستثمار .

جدول (41)

النسب المئوية لدرجات الاستجابة لمجال " البنود التي يتوقع نشرها في التقارير المالية
المرحلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية "

النسبة المئوية %	درجة الاستجابة
1.6	غير مهم
5.5	قليل الأهمية
23.5	متوسط الأهمية
39.6	مهم
29.8	مهم جدا

تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات من (1 - 23) من فقرات المجال الثاني، وقد تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى درجة الحياد وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (42).

جدول (42)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "البنود التي يتوقع نشرها في التقارير المالية المرحلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"

القيمة الاحتمالية (Sig)	قيمة الاختبار	الرتبة	المتوسط الحسابي النسبي	المتوسط الحسابي	الفقرة
*0.000	10.07	2	84.21	4.21	الميزانية العمومية كما في نهاية الفترة المالية المرحلية.
*0.000	8.27	4	82.63	4.13	الميزانية العمومية كما في نهاية الفترة المالية المرحلية السابقة .
*0.000	7.78	3	82.70	4.14	بيان الدخل عن الفترة المالية المرحلية الحالية.
*0.000	6.17	14	77.89	3.89	بيان الدخل عن الفترة المالية المرحلية السابقة.
*0.000	6.60	11	79.46	3.97	بيان التغير في حقوق الملكية للفترة المالية المرحلية.
*0.000	6.10	12	78.95	3.95	بيان التغير في حقوق الملكية للفترة المالية المرحلية السابقة.
*0.000	8.27	5	82.63	4.13	بيان التدفقات النقدية للفترة المالية المرحلية.
*0.000	6.94	13	78.42	3.92	بيان التدفقات النقدية للفترة المالية المرحلية السابقة.
*0.000	6.56	10	79.47	3.97	بيان القيمة الاسمية للسهم في التقارير المالية المرحلية .
*0.002	3.87	20	73.16	3.66	بيان عدد الأسهم المتداولة في التقارير المالية المرحلية.
*0.000	4.13	21	72.63	3.63	بيان عدد الأسهم المتداولة في التقارير المالية المرحلية للفترة السابقة.
*0.001	4.03	19	74.21	3.71	بيان عن سعر الإغلاق في التقارير المالية المرحلية.
*0.009	2.84	23	70.00	3.50	بيان عن سعر الإغلاق في التقارير المالية المرحلية للفترة السابقة.
*0.000	6.59	9	81.05	4.05	بيان عن عائد السهم في التقارير المالية المرحلية .
*0.000	5.73	15	77.37	3.87	بيان عن عائد السهم في التقارير المالية المرحلية للفترة السابقة.
*0.001	3.83	22	72.11	3.61	الإيضاحات التفسيرية لعرض البنود الظاهرة في القوائم المالية المرحلية
*0.000	4.81	16	76.84	3.84	الإفصاح عن البيانات المالية اللاحقة لنهاية الفترة المرحلية التي لم يتم إظهارها في البيانات المالية للفترة المرحلية .
*0.000	5.50	18	76.57	3.83	تقرير مدقق حسابات الشركة.
*0.000	6.76	7	82.11	4.11	التنبؤ عن نصيب السهم من الربح للفترة المالية المرحلية القادمة .
*0.000	7.97	6	82.63	4.13	ملخص موجز عن نتائج أعمال الشركة خلال الفترة مقارنة مع الخطة المستقبلية التي سبق وضعها .

ملحق جدول (43)

القيمة الاحتمالية (Sig)	قيمة الاختبار	الرتبة	المتوسط الحسابي النسبي	المتوسط الحسابي	الفقرة
*0.000	6.07	17	76.84	3.84	بيان يشير بان المنشأة تطبق نفس السياسات المحاسبية في تقاريرها المالية المرحلية كما هي مطبقة في بياناتها السنوية .
*0.000	8.27	8	81.62	4.08	إيضاحات لتفسير الأحداث التي تعد هامه لفهم التغيرات في المركز المالي منذ تاريخ آخر تقرير ربع سنوي .
*0.001	1.44	1	98.42	4.92	الإفصاح عن الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية .
*0.000	7.65		79.21	3.96	جميع فقرات المجال معاً

* المتوسط الحسابي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (43) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى يساوي 4.21 ، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 84.21% ، قيمة اختبار الإشارة 10.07 وأن القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية يساوي 4.13 ، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 82.63% ، قيمة اختبار الإشارة 8.27 وأن القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة يساوي 4.14 ، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 82.70% ، قيمة اختبار الإشارة 7.78 وأن القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه

الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة يساوي 3.89 ، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 77.89%، قيمة اختبار الإشارة 6.17 وأن القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة يساوي 3.97 ، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 79.46%، قيمة اختبار الإشارة 6.60 وأن القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة يساوي 3.95 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 78.95%، قيمة اختبار الإشارة 6.10 وأن القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة يساوي 4.13 ، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 82.63%، قيمة اختبار الإشارة 8.27 وأن القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة يساوي 3.92 ، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 78.42%، قيمة اختبار الإشارة 6.94 وأن القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة يساوي 3.97 ، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 79.47%، قيمة اختبار الإشارة 6.56 وأن القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه

الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة العاشرة يساوي 3.66 ، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 73.16%، قيمة اختبار الإشارة 3.87 وأن القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.002 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الحادية عشر يساوي 3.63 ، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 72.63%، قيمة اختبار الإشارة 4.13 وأن القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية عشر يساوي 3.71 ، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 74.21%، قيمة اختبار الإشارة 4.03 وأن القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.001 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة عشر يساوي 3.50 ، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 70.00%، قيمة اختبار الإشارة 2.84 وأن القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.009 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة عشر يساوي 4.05 ، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 81.05%، قيمة اختبار الإشارة 6.59 وأن القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة عشر يساوي 3.87 ، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 77.37%، قيمة اختبار الإشارة 5.73 وأن القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة

الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة عشر يساوي 3.61 ، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 72.11%، قيمة اختبار الإشارة 3.83 وأن القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.001 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة عشر يساوي 3.84 ، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 76.84%، قيمة اختبار الإشارة 4.81 وأن القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.0000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة عشر يساوي 3.83 ، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 76.57%، قيمة اختبار الإشارة 5.50 وأن القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة عشر يساوي 4.11 ، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 82.11%، قيمة اختبار الإشارة 6.76 وأن القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة العشرون يساوي 4.13 ، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 82.63%، قيمة اختبار الإشارة 7.97 وأن القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الحادية والعشرون يساوي 3.84 ، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 76.84%، قيمة اختبار الإشارة 6.07 وأن القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة

الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية والعشرون يساوي 4.08 ، أي أن المتوسط الحسابي النسبي %81.62، قيمة اختبار الإشارة 8.27 وأن القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة والعشرون يساوي 4.92 ، أي أن المتوسط الحسابي النسبي %98.42، قيمة اختبار الإشارة 1.44 وأن القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.001 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال يساوي %79.21، قيمة اختبار الإشارة 7.65 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "البنود التي يتوقع نشرها في التقارير المالية المرحلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية" دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذا المجال.

أي انه يمكن القول بأن أفراد العينة يستخدمون المعلومات المحاسبية الموجودة ضمن التقارير المالية المرحلية بدرجة كبيرة لترشيد قرارات الاستثمار التي يتخذونها.

الفصل الرابع

أولاً: النتائج.

ثانياً: التوصيات.

ثالثاً: الدراسات المستقبلية.

أولاً: النتائج.

- 1- أظهرت الدراسة فيما يتعلق باختبار أثر المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المرحلية على سعر السهم بأنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لسعر السهم قبل صدور التقارير المالية المرحلية وبعدها .
- 2- أظهرت الدراسة فيما يتعلق باختبار أثر المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المرحلية على حجم تداول الأسهم بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لحجم تداول الأسهم قبل صدور التقارير المالية المرحلية وبعدها .
- 3- انفق غالبية أفراد العينة على أهمية القوائم المالية المرحلية كمصدر للمعلومات بالنسبة لمستخدمي المعلومات المحاسبية ، ويعزز ذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ، مما يدل على اتفاق إجاباتهم حول أهمية القوائم المالية المرحلية بالنسبة لمستخدميها .
- 4- للمعلومات الموجودة في التقارير المالية المرحلية دور مهم لترشيد القرار الاستثماري، حيث إنها تحقق فاعلية أكبر وتكلفة ووقت أقل وجودة في الأداء وتخفيض درجة المخاطرة في الاستثمار وتحقيق درجة أعلى من التكامل والترابط بين قرارات الاستثمار .
- 5- المعلومات الموجودة في التقارير المالية المرحلية يتم توفيرها في الوقت المناسب وبالتالي فهي أكثر ملاءمة من الانتظار إلى نهاية العام.
- 6- أظهرت الدراسة فيما يتعلق بالمعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المرحلية بالالتزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بالمحتوى والشكل العام ، واشتراك جميع القطاعات بنفس البنود المطلوب إظهارها في التقرير المرحلي وهي الميزانية العمومية كما في نهاية الفترة المالية المرحلية والفترة المالية المرحلية السابقة وحساب الأرباح والخسائر كما في نهاية الفترة المرحلية والفترة المالية المرحلية للسنة السابقة وقائمة التدفق النقدي عن الفترة المالية المرحلية وعن الفترة المالية المرحلية السابقة وبيان عن التغيرات في حقوق الملكية للفترة المرحلية الحالية والفترة المرحلية السابقة والإيضاحات الضرورية لعرض البنود الظاهرة في القوائم المالية التي يقوم المستثمر باستخدامها في اتخاذ القرار الاستثماري .
- 7- لقد اتفقت آراء فئات العينة على الأهمية العالية لمصادر المعلومات ، حيث أظهرت النتائج بأن الميزانية العمومية وقائمة الدخل للفترة المرحلية الحالية والسابقة تعد من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمر .

- 8- المعلومات الموجودة في التقارير المالية المرحلية تساعد المستثمرين في التوقعات عن أرباح الشركة والمخاطر التي يمكن أن تحدث فيها.
- 9- يجمع غالبية أفراد العينة على ضرورة الإفصاح عن الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية عند إعداد التقارير المالية المرحلية.

ثانياً: التوصيات.

- 1- الاهتمام بتوسيع تعريف التقارير المالية المرحلية لما تحققه من مزايا للمنشآت والمستفيدين وذلك عن طريق إعداد الندوات وحلقات النقاش العلمي التي تؤدي إلى زيادة الوعي بهذه التقارير بين أوساط المستثمرين والدائنين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المحاسبية.
- 2- ضرورة قيام سوق فلسطين للأوراق المالية بتقليل المدة المسموح بها لتقديم التقارير المالية المرحلية بدلاً من شهر.
- 3- أن يقوم سوق فلسطين للأوراق المالية بتحديد تاريخ موحد يتم فيه نشر جميع القوائم المالية الخاصة بالمنشآت الاقتصادية المسجلة بها، ويعتبر هذا الأمر ضرورياً بالنسبة للمستثمرين حتى يمكنهم من إجراء المقارنات بين المنشآت للمفاضلة بينهما.
- 4- الاهتمام بنشر معلومات السوق والمعلومات المحاسبية في الصحف الرسمية.
- 5- قيام إدارة سوق فلسطين للأوراق المالية بإشاعة روح الثقة بالتقارير المالية المرحلية وأهميتها بالنسبة للمستثمرين في اتخاذ قراراتهم لشراء أو بيع أسهم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.
- 6- ضرورة نشر التقارير المالية المرحلية كاملة مرفقاً بها جميع الإيضاحات دون حذف أي منها لأنها تعد جزءاً لا يتجزأ من التقارير المالية، ولاحتوائها على جميع بنود المعلومات التي تحتاجها الفئات المستفيدة منها.
- 7- ضرورة قيام سوق فلسطين للأوراق المالية بمطالبة الشركات المدرجة فيها بنشر بعض التنبؤات الخاصة بسعر السهم في المستقبل.
- 8- تفعيل دور المدقق الخارجي فيما يتعلق بمراجعة التقارير المالية المرحلية وعدم الاكتفاء بمراجعة هذه التقارير، بل يجب أن يمتد هذا الدور لإبداء الرأي الفني المحايد حول هذه التقارير ومدى كفايتها بمتطلبات الإفصاح.
- 9- ضرورة اتباع السياسات المحاسبية نفسها المطبقة عند إعداد التقارير المالية السنوية، حيث إن الفترة المالية المرحلية هي فترة مكملة للفترة السنوية .

ثالثاً: الدراسات المستقبلية.

- نظراً لأهمية القوائم المالية المرحلية كركن أساسي للإفصاح المحاسبي وعدم الاهتمام الكافي من الباحثين في الأراضي الفلسطينية، فإن الباحث يوصي بمزيد من البحوث حول موضوع القوائم المالية المرحلية وخاصة فيما يتعلق بما يلي:
- أ- أهمية التقارير المالية المرحلية بالنسبة للمستثمرين.
 - ب- معرفة العلاقة بين التقارير المالية المرحلية ونوع الإفصاح المتبع.
 - ت- دور مدقق الحسابات في التقارير المالية المرحلية.
 - ث- مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي (34).
 - ج- مدى كفاية المعلومات الواردة في التقارير المالية المرحلية ومدى الحاجة إلى التقارير المالية المرحلية الربع سنوية.

المراجع

المراجع العربية:

1- الكتب العربية:

- 1- أبو المكارم، وصفي عبد الفتاح : دراسات متقدمه في المحاسبة المالية، الطبعة الثانية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2004.
- 2- ادم، يوحنا، الرزق، صالح: مبادئ محاسبة، أسس وأصول علمية ، الطبعة الأولى، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- 3- الراوي، خالد: إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1999م.
- 4- الدهراوي، كمال الدين: تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004.
- 5- القباني، سناء: مبادئ المحاسبة، الدار الجامعية، 2005.
- 6- السيد ، شحاتة، وعبيد، حسين: المراجعة المتقدمة في بيئة الأعمال المعاصرة، الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية، 2006-2007.
- 7- الزيدانين، جميل: أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1999.
- 8- الحناوي، محمد صالح: أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997.
- 9- تشوي، فردريك، وآخرون: المحاسبة الدولية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2004.
- 10- مطر، محمد، والسيوطي، محمد: التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس والعرض والإفصاح، الطبعة الثانية، الأردن، 2008.
- 11- جمعة، احمد، وآخرون: نظم المعلومات المحاسبية، مدخل تطبيق معاصر، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
- 12- جربوع، يوسف، وحلس، سالم: المحاسبة الدولية ، الطبعة الأولى، 2001.
- 13- جمعية المجمع المحاسبي القانوني العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن) : معايير المحاسبة الدولية 2000 وهو النص الكامل لكافة معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة التفسيرات الدائمة القائمة، الترجمة معتمده من شركة أبو غزاله للترجمة القانونية، 2001.

- 14- حنفي، عبد الغفار: بورصة الأوراق المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.
- 15- حماد، طارق: معايير التقارير الدولية: دليل التطبيق، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2006.
- 16- حماد، طارق: تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- 17- حماد ، طارق: موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية، الجزء الثالث، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- 18- حماد ، طارق: التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية ، عين شمس، 2005.
- 19- حماد ، طارق: دليل المستثمر إلي بورصة الأوراق المالية، كليوباترا للطباعة والنشر، القاهرة، 1998.
- 20- حنان، رضوان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلي المعايير، دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، دار تل للتوزيع والنشر، عمان الأردن، 2003.
- 21- دونالد كيسو، وجيري ويجانت، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، ترجمة احمد حجاج، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1999.
- 22- هندي، منير: الفكر الحديث في مجال الاستثمار، دار المعرف، الإسكندرية، مصر، 1996.
- 23- هندي، منير: الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997.
- 24- هندي، منير: إدارة الأسواق والمنشآت المالية، الإسكندرية، مصر، 1999.
- 25- لطفى، أمين السيد احمد: التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005.
- 26- لطفى، أمين السيد احمد: نظرية المحاسبة، القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية، الجزء الثاني، الدار الجامعية، 2007.
- 27- عبدالله، خالد: علم تدقيق الحسابات، دور ناشر، عمان الأردن، 1986.
- 28- عقل، مفلح: مقدمة في الإدارة المالية، 2000.
- 29- مرعي، عبد الحي، بدوي محمد: مقدمة في أصول المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.

- 30- مطر، محمد: **التحليل المالي وائتماني**، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة، عمان، الأردن، 2000.
- 31- مطر، محمد: **مبادئ المحاسبة المالية، الدورة المحاسبية**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 32- مطر، محمد: **إدارة الاستثمارات**، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.

2- الدوريات :

- 1- أبو حشيش، خليل " دور المعلومات المنشورة في التنبؤ بأسعار الأسهم في بورصة الأوراق المالية في المملكة الأردنية الهاشمية، دراسة تطبيقية" مجلة البصائر، المجلد السابع، العدد الثاني، بحث محكم، 2003.
- 2- أبو نصار، محمد حسين، والذنيبات، علي عبدالقادر " أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية " مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد: 32، العدد 1، 2005.
- 3- الحيزان ، أسامه بن فهد " اثر الإفصاح عن التنبؤات المالية في قرارات الاستثمار في الأوراق المالية مع دراسة تطبيقية " مجلة الإدارة العامة، المجلد: السابع والأربعون، العدد الثالث، يوليو، 2007.
- 4- العيس، ياسين " أهمية المعلومات المحاسبية ومدى توفرها في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة في الأردن للمستثمرين في سوف عمان المالية" مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السادس: العدد الثاني ،بحث محكم ، سنه 1991.
- 5- السيد، احمد " مدى أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين، منهج مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي لتنشيط سوق المال المصري" المجلد: الخامس عشر ، العدد الثاني، بحث محكم 1993.
- 6- الخوري ، رتاب، وبالقاسم مسعود محمد " اثر توقيت الإفصاح عن القوائم المالية علي أسعار الأسهم وحجم التداول " دراسة تطبيقية علي الشركات المساهمة العامة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد: الثاني، العدد: الثاني ،سنة 2006.

- 7- جربوع، يوسف " مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات والمساهمة العامة في فلسطين، دراسة تطبيقية علي الشركات المساهمة" مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد: الخامس عشر، العدد الثاني، بحث محكم، 2007.
- 8- جادالله، احمد السيد: أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين، مجلة البحوث التجارية ، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مصر، 2000.
- 9- حلس، سالم: "متطلبات تأسيس بورصة فلسطينية"، مجلة شؤون تنمية، 1995 .
- 10- زعرب، حمدي " اختبار الكفاءة التشغيلية للسوق المالي الفلسطيني " مجلة شؤون تنمية، بحث مقدم إلي المؤتمر العلمي الأول، 2005.
- 11- عبدالله، خالد " الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية" ، مجلة المحاسب القانوني العربي، 1995.
- 12- طه، عبد الجابر " الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط أسواق المال العربية " مجلة الدراسات التجارية الإسلامية، 1999.
- 13- مرعي، عبدالرحمن " دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المالية المرحلية لاتخاذ القرارات الاستثمارية" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: الثاني، والعدد الثاني، بحث محكم، 2006.
- 14- نمر، محسن " توزيع الأرباح وسياسة التوزيع " مجلة المساهم، العدد 3، عمان، 1997.

3- الرسائل:

- 1- العبد العال، رامي رياض " اثر استخدام التقارير المالية المرحلية علي العوائد وحجم التداول غير العاديين للأسهم " رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، عمان، 2006.
- 2- الطاهات، صقر " مدي التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإصدار التقارير المالية المرحلية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم (34) والتشريعات المحلية ذات الصلة "رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، عمان، 2005.
- 3- العوضي، " إمكانية تطبيق المعيار المحاسبي للمعيار المحاسبي رقم (14) التقارير القطاعية في المصارف العاملة في قطاع غزة "رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، 2008.

- 4- جرن ، بسام " أهمية التقارير المالية المرحلية للشركات المساهمة الصناعية الأردنية بالنسبة لقرارات المستثمر في بورصة عمان " رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2003.
- 5- حنش، حسان " اثر استخدام التقارير المالية المرحلية علي أسعار الأسهم في الجمهورية اليمنية" رسالة ماجستير، جامعة سبأ، 2009.
- 6- شراب، صباح " اثر الإعلان عن توزيعات الأرباح علي أسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية " رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، 2009.
- 7- فرج، عبد النبي " تقييم مستوى الإفصاح في التقارير المالية المرحلية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء متطلبات الإفصاح المرحلي المحلية والدولية " رسالة دكتوراه، عمان، 2005.
- 8- نجم، أنور " مدي إدراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لأهمية استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية " رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، 2006.

4- الصحف والمجلات والقوانين :

- 1- صحيفة القدس العربية .
- 2- قانون الشركات رقم 12 لسنة 1964.
- 3- قانون هيئة سوق رأس المال رقم 13 لسنة 2004.
- 4- قانون الأوراق المالية رقم 12 لسنة 2004.
- 5- قرار قانون سنة 2006 .

5- المواقع الإلكترونية :

- 1- موقع سوق فلسطين للأوراق المالية - www.p-s-e.ps
- 2- موقع سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com

المراجع الأجنبية :

1- الكتب الأجنبية :

- 1- Kieso Donald, and Weygandt Jerry, Intermediate Accounting, Seventh Edition, John Wiley & Sons, USA, 1992.
- 2- Kieso Donald, and Weygandt Jerry, Intermediate Accounting, Seventh Edition, John Wiley & Sons, USA, 1992.
- 3- Jarbou, Yousef Mahmoud, Auditing Between Theory And Application, First Edition, Palestine, 2007
- 4- Atrill, Peter And McLaney, Eddie, Accounting and Finance, Third Edition, Pearson Education Limited, 2001.
- 5- Weygandt Jerry, Kieso Donald, and Kimmel, Paul, Financial Accounting, Third Edition, John Wiley & Sons, USA, 2005.
- 6- Nobes, Christopher And Parker, Robert, Comparative International Accounting, Eighth Edition, Prentice Hall, London, 2004.
- 7- Jeter and Chang, advanced accounting, John Wiley & Sons, USA, 2002.
- 8- Williams, Jan, Stanga, Keith, Intermediate Accounting, Harcourt Brace Jovanovich, 1995.

2- الدوريات والرسائل الأجنبية :

- 1- Bauman and Shaw " Interim Income Tax Data And Earnings Prediction , 2002.
- 2- Determinants Of The Timeliness Of Quarterly Reporting Evidence Form Canadian Firms , Boritz And Liu ,2006 .
- 3- The Capital Market Implication Of The Frequency Of Interim Financial Reporting : An International Analysis , Mensah and Werner, 2006 .

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

استبانة

تهدف هذه الإستبانة للتعرف على تأثير المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المرحلية واتخاذ قرارات المستثمرين عند تغيير أسعار الأسهم وتغيير حجم التداول ، كمتطلب لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل من الجامعة الإسلامية بغزه .
نأمل من سيادتكم التكرم بقراءة ما ورد في هذه الإستبانة من فقرات بدقة والإجابة عما جاء فيها بموضوعية وذلك بوضع علامة (X) أمام الإجابة التي تعبر عن وجهة نظركم .
إن تعاونكم معنا سيكون سببا في نجاح هذا البحث ، علما بأن المعلومات الواردة في هذه الاستبانة هي لأغراض البحث العلمي فقط .

شاكرًا لكم حسن تعاونكم

الباحث

طارق فايز سكيك

الجزء الأول

معلومات عامه

معلومات تتعلق بمعنى الإستبانة

1- المؤهل العلمي

ثانوية عامة فأقل دبلوم كليات مجتمع بكالوريوس دراسات عليا

2- طبيعة عملك

موظف في القطاع العام موظف في القطاع الخاص أخري حددها _____.

3- عدد سنوات الخبرة في مجال الاستثمار

أقل من سنه من سنه إلي أقل ثلاث سنوات من ثلاث سنوات إلي أقل من خمس سنوات من خمس سنوات فأكثر

4- مدى قناعتكم بأهمية استخدام المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المرحلية في ترشيد قرارات الاستثمار .

مهمة جدا مهمة متوسطة الأهمية قليلة الأهمية عديمة الأهمية

5- مدى كفاية المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المرحلية لترشيد قرارات الاستثمار .

أقل من 20 % من 21%-40 % من 41 % - 60 % من 61 % - 80 % 81 % فأكثر

الجزء الثاني

2- يرجى تحديد درجة أهمية المعلومات المحاسبية الموجودة ضمن التقارير المالية المرحلية لترشيد قرارات الاستثمار في الفقرات التالية .

رقم الفقرة	الفقرات	غير مهم	قليل الأهمية	متوسط الأهمية	مهم	مهم جدا
(1)	يعد توفير المعلومات المحاسبية الموجودة ضمن التقارير المالية المرحلية واستخدامها عند اتخاذ قرارات الاستثمار أمراً ضرورياً .					
(2)	توفير المعلومات المحاسبية الموجودة في التقارير المالية المرحلية عند اتخاذ القرار الاستثماري يحقق فاعلية أكبر.					
(3)	المعلومات التي تضمنتها التقارير المرحلية تؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة عند اتخاذ القرار الاستثماري .					
(4)	استخدام المعلومات المحاسبية الموجودة في التقارير المرحلية في ترشيد قرارات الاستثمار يؤثر على طبيعة ونوعية الأسهم المستثمر فيها .					
(5)	توفر المعلومات التي تضمنتها التقارير المرحلية مجموعة من الإجراءات الرقابية لضمان سلامة القرارات المتخذة .					

					(6) المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المرحلية يؤدي إلى زيادة قدرة ومهارات متخذي القرارات .
					(7) المعلومات المحاسبية الواردة ضمن التقارير المرحلية توفر قدرات ومهارات كافية لتحقيق الغايات المنشودة من الأسعار بالشكل الأمثل .

3- فيما يلي بعض البنود التي يتوقع نشرها في التقارير المالية المرحلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، ويرجى تحديد أهمية نشر كل بند في تلك التقارير بالنسبة لقرار الاستثمار وذلك بوضع إشارة (X) في العمود الذي يحدد أهمية البند :-

رقم الفقرة	الفقرات	غير مهم	قليل الأهمية	متوسط الأهمية	مهم	مهم جدا
(1)	الميزانية العمومية كما في نهاية الفترة المالية المرحلية.					
(2)	الميزانية العمومية كما في نهاية الفترة المالية المرحلية السابقة .					
(3)	بيان الدخل عن الفترة المالية المرحلية الحالية.					
(4)	بيان الدخل عن الفترة المالية المرحلية السابقة.					
(5)	بيان التغير في حقوق الملكية للفترة المالية المرحلية.					
(6)	بيان التغير في حقوق الملكية للفترة المالية المرحلية السابقة.					
(7)	بيان التدفقات النقدية للفترة المالية المرحلية.					
(8)	بيان التدفقات النقدية للفترة المالية المرحلية السابقة.					
(9)	بيان القيمة الاسمية للسهم في التقارير المالية المرحلية .					
(10)	بيان عدد الأسهم المتداولة في التقارير المالية المرحلية.					
(11)	بيان عدد الأسهم المتداولة في التقارير المالية المرحلية للفترة السابقة.					
(12)	بيان عن سعر الإغلاق في التقارير المالية المرحلية.					
(13)	بيان عن سعر الإغلاق في التقارير المالية المرحلية للفترة السابقة.					
(14)	بيان عن عائد السهم في التقارير المالية المرحلية .					
(15)	بيان عن عائد السهم في التقارير المالية المرحلية للفترة السابقة.					
(16)	الإيضاحات التفسيرية لعرض البنود الظاهرة في القوائم المالية المرحلية .					

					(17) الإفصاح عن البيانات المالية اللاحقة لنهاية الفترة المرحلية التي لم يتم إظهارها في البيانات المالية للفترة المرحلية .
					(18) تقرير مدقق حسابات الشركة .
					(19) التنبؤ عن نصيب السهم من الربح للفترة المالية المرحلية القادمة .
					(20) ملخص موجز عن نتائج أعمال الشركة خلال الفترة مقارنة مع الخطة المستقبلية التي سبق وضعها .
					(21) بيان يشير بأن الشركة تطبق نفس السياسات المحاسبية في تقاريرها المالية المرحلية كما هي مطبقة في بياناتها السنوية .
					(22) إيضاحات لتفسير الأحداث التي تعد هامه لفهم التغيرات في المركز المالي منذ تاريخ آخر تقرير ربع سنوي .
					(23) الإفصاح عن الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية .

جدول يوضح الشركات التي تمثل عينة الدراسة وهي كالتالي

م	اسم الشركة	م	اسم الشركة
1	البنك الإسلامي العربي	2	بنك فلسطين المحدود
3	شركة الاتصالات الفلسطينية	4	الشركة الفلسطينية للكهرباء
5	شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (بديكو).	6	شركة بيرزيت للأدوية
7	شركة مطاحن القمح الذهبي	8	الشركة العربية الفلسطينية لمراكز التسوق
9	الشركة الفلسطينية للاتحاد والاستثمار	10	الشركة العربية للدهانات
11	بنك الاستثمار الفلسطيني	12	البنك التجاري الفلسطيني
13	الشركة الوطنية لصناعة الكرتون	14	المؤسسة العربية العقارية
15	المجموعة الأهلية للتأمين	16	المستثمرون العرب
17	بنك القدس	18	شركة المشرق للتأمين
19	شركة التأمين الوطنية المحدود	20	المؤسسة العربية للفنادق
21	شركة القدس للاستثمارات العقارية	22	شركة القدس للمستحضرات الطبية
23	شركة دواجن فلسطين	24	شركة فلسطين لصناعة اللدائن
25	شركة مصانع الزيوت النباتية	26	شركة فلسطين للاستثمار العقاري
27	شركة فلسطين للاستثمار الصناعي	28	شركة سجائر القدس